جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (١٤٥)

التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الاهلية على المستويين المركزى والمحافظات

فبراير ٢٠٠٢

بسم الله الرحمن الرحيم

فريق البحـــث

١- أ.د. عزة عبد العزيز سليمان — الباحث الرئيسى

٢- أ.د. محاسن مصطفى حسنين

٣- دكتورة/ يمـــن حافظ الحماقي

من داخل المعهد:

١- أستاذة/عـــزة محمد حسن يحيى

٢- أستاذ/ وجيـــه زكى عبـــده

من خارج المعهد:

٣- د. سمير جرجس

٤- أ. عبد الفتاح مصطفى

فهـــرس المحتـــويات

		رقم الصفحة
	- مقدمـــة	١
	- الهـــدف من الدراسة	٢
	- الأسلوب المتبع في الدراسة	٣
الفصل الأول:	**التخطيط والتنمية**	٥
	١٠١ بعض المفاهيم الخاصة حول التخطيط وأنواعـــه	٦
	٢٠١ مناهج التنمية في مصر	١٢
الفصل الثانى:	**الجمعيات الأهلية ودورها التنمـــوي في مصر**	١٦
	١٠٢ القطاع الأهلي أو المجتمع المدني في مصر	١٧
	٢٠٢ الهيكل التنظيمي للجمعيات الأهلية	١٨
	٣٠٢ الهيكل الإداري للجمعيات الأهلية	١٨
	٤٠٢ أنشطة ومجالات عمل الجمعيات الأهلية في مصر	١٩
	٥٠٢ مصادر تمويـــل الجمعيات الأهلية	٢٠
الفصل الثالث:	**دور المتغيرات المحلية والدولية في التأثير على الجمعيات الأهلية**	٢١
	١٠٣ المتغيـــرات المحلية	٢٢
	٢٠٣ المتغيرات الدوليـــة	٢٨
الفصل الرابع:	**حلقـــة العمـــل الاستطلاعية**	٣٢
	١٠٤ تقديـــم	٣٣
	٢٠٤ التساؤلات التى طرحت في حلقة العمل	٣٦
	٣٠٤ نتائـــج عمـــل المجموعات	٣٥
	٤٠٤ المقترحات التى أبداها السادة المشاركين	٣٩

رقم الصفحة

الفصل الخامس:	**التخطيط بالمشاركة ونتـــائج تفـــريغ استمـــارة الاستبيـــان**	٤٠
	١٠٥ المفاهيـــــم	٤١
	٢٠٥ المشاكل التى تعترض تنفيذ مبدأ المشاركة	٤٨
	٣٠٥ أدوار الشركـــاء	٥٠
	٤٠٥ آليـــــات الـــربط	٥٧
الفصل السادس :	الخلاصة والتوصيات	٦١
	١٠٦ الخلاصة وأهم الأستخلاصات	٦٢
	٢٠٦ بعض التوصيات الهامة	٦٧
	٣٠٦ نظـــره مستقبليـــة	٦٧
	ملاحـــــــق	٧٠
	ملحق ١- تجارب المشاركة بين بعض الوزارات والجمعيات الأهلية	٧١
	ملحق ٢- الجداول الخاصة بنتائج تفريغ استمارة الاستبيان	٩٤
	ملحق ٣- اســـتمارة الاســـتبيان	١١٥
	ملحق ٤- البيانات الأساسية للجمعيات المشاركة في ورشة العمـــل	١٢٥
	المراجـــع	١٢٩
	ملخص تعريفى للدراسة	١٣١
	Executive Summary	١٣٣

مقدمـــة :

تتخذ العديد من التقارير المحلية والدولية قضية دور الدولة محوراً أساسياً فى التنميـة، الأمر الذى يعكس أهمية هذه القضية فى العالم المعاصر ٠ فمع دخول العالم القرن الحـــادي والعشرين، تعرضت للتغير الكثير من المفاهيم والأفكار التى كانت من قبل من المسلمات حول النظام الاقتصادى والسياسي والاجتماعي ٠ فعولمة الاقتصاد العالمي تفـــرض بـــالضرورة إعادة تعريف أدوار الأطراف الرئيسية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد قامت الدولـــة فى معظم دول العالم النامي بالدور الرئيسي والقوة الدافعة للتنمية الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة لفترة طويلة.غير أن الواقع الاقتصادى للعالم قد أدى الى توسيع قاعدة المشاركة فى التنمية٠

والتقدم الاقتصادى لن يتحقق فى المجتمع ما لم يتطلع إليه الأفراد عامة ، ويرغبـــون فيه رغبة صادقة تحفزهم الى العمل الإيجابي وبذل أقصى الجهود والإمكانيات فى الســـيطرة على موارد الطبيعة وتسخيرها لمنافعهم ، وما لم تكن لديهم النظرة العلميـــة الـــى وســـائل المعرفة المادية٠ ولا جدال فى ان لهذه النظرة العلمية الصادقة المقام الأول فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى المجتمعات النامية ٠

إن المجتمع لا يتطور اقتصاديا إلا إذا تهيأ بأسره لمثل هذا التطور الكبير ، وشـــاع العلم وتيسر التعليم على نطاق واسع ، وتقدمت وسائل المعرفة المادية وأقبل الأفراد عامـــة على الإنتاج المادي ، وشاعت فى نفوسهم روح المغامرة فـــى مختلـــف ميـــادين النشـــاط الاقتصادى ، وتكافأت أمامهم فرص الحياة بنظام يقضى على الظلم الاجتمـــاعى ، ويعمـــل على إقامة العدالة فى توزيع الدخول والثروات ٠ وإذا ما قامت الى جانب ذلك زعامة رشيدة فى المجتمع النامي ، وتجاوبت مع رغبة الأفراد فى تحقيق التطور الاقتصادى الكبير ، فلـن تصبح بعد المشكلات العملية التى تنشأ أثناء عملية البناء من المشكلات الصعبة التى تستعصي على الحل ، ما دام أفراد المجتمع على استعداد لبذل كل التضحيات فى سبيل تحقيـــق هـــذه الغاية ٠

أهميـــة الدراسة:

يعتبر التخطيط بالمشاركة فكرة جديدة يحقق تطبيقها لأول مرة في مصر المشـــاركة الفعالة بين المخططين والجمعيات الأهلية والقطـــاع الخـــاص علـــى المســـتويين المركـــزي والإقليمي، ولما كان التخطيط بالمشاركة هو منهج مستحدث في ميدان التخطيط بعد أن ثبـــت نجاحه في ميادين أخرى، فقد كان لابد من إقامة ورشة عمل استطلاعية للتعرف علـــى أدوار كل من المخططين والجمعيات الأهلية العاملة في مجال التنمية علـــى مســـتوى المحافظـــات. فجهود التنمية المستدامة التى تحرص الحكومة على انجاحـــها، لا يمكـــن أن تتحقـــق بـــدون مشاركة فعالة من المجتمعات المحلية متمثلة في جمعياتها الأهلية في رسم السياسات ووضـــع البرامج. ذلك انه من المفيد إشراك قطاعات عديدة في العملية التخطيطية من خلال الجمعيـــات الأهلية واشراكها في الإعداد لخطة عمل لضمان تحقيق التنمية المستدامة طويلة الأمد. ويقـــدم هذا المنهج " المشاركة " رؤية مشتركة ويتوصل إلى مقترحات وأولويات للعمل وإلـــى تقييـــم قائم على المشاركة للأوضاع والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.واتخاذ إجـــراءات رصد ومتابعة بما فيها تحديد المؤشرات المحلية حتى يمكن وضع أسس للمساءلة فـــي خطـــة العمل ومتابعة عمليـــة تنفيذ العملية التنموية بدقه.

ويتمشى إشراك المجتمعات المحلية المتمثلة في الجمعيات الأهلية مع الاتجاه العـــالمي لتطبيق الشفافية وحق الإنسان في الحصول على المعلومات واشراكهم في صنع القرار. فقـــد ثبت أن بعض أسباب فشل الجهود التى تبذل من اجل التنمية المستدامة أو تباطؤ هذه الجـــهود إنما يرجع إلى عدم تمكين الأهالي بالمجتمعات المحلية - من خلال مؤسســـات مشـــروعة - ليعبروا عن احتياجاتهم الحقيقية وسبل إشباعها وتفجير طاقاتهم الإيجابية الكافية لاستخدامها في إدارة مواردهم بطريقة مستدامة.

الهدف من الدراسة :

تستند هذه الدراسة على رؤية اتفق عليها دولياً وترتكز على إسهام الجمعيات الأهليـــة وتفعيل دورها كشريك رئيسي وقادر على مواجهة تحديات التنمية المستدامة، وذلك في اطـــار توجهات قومية تساهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة برامج ومشروعات مستقبلية لمواجهة احتياجات المجتمع (على المستوى القومي والإقليمي والمحلى) ومشاركة القطاع الخاص والقطاعـــات الشعبية العريضة وفقاً لميثاق شرف أخلاقي.

فالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية هي علاقة قائمة علـــى أســاس تقبــل الطرفين لرؤيتهم المشتركة ومسئولياتهم فى تقديم الخدمات الاجتماعية داخل أطر السياســات والتشريعات التى تحكم الاستجابة للمشكلات والاحتياجات الاجتماعية.

ومن ثم فإن هذه الدراسة **تهدف إلى** :

- تفعيل دور الجمعيات الأهلية كشريك رئيسي في العملية التخطيطيـــة وفتـــح قنـــوات الحوار الدائم بين السلطة (وزارة التخطيط) والجمعيات الأهلية ،وذلك من خلال:
  ١- تحديد مفهوم المشاركة وآلياتها.
  ٢- التعرف على إسهامات الجمعيات الأهلية في تنمية المحليات.
  ٣- التعرف على واقع ومستقبل الجمعيات الأهلية في مصر في ظل العولمـــة.
  ٤- تحديد القضايا والمشاكل التى تواجه مشاركة الجمعيات في العملية التخطيطية.
  ٥- دور الجمعيات في إعداد وتنفيذ ومتابعة البرامج والمشروعات على المســتوى القومي والإقليمي والمحلي.
  ٦- التعرف على التحديات ووضعها في شكل أولويات قومية ومحلية.
  ٧- وضع اطار مقترح لبعض الإجراءات الضرورية من أجل تفعيل المشـــــاركة بين القطاع الحكومي والمنظمات الأهلية (نظرة مستقبلية).

الأســلوب المتبع في الدراسة

تستخدم الدراسة:-

- **المنهج الوصفي التحليلي:** والخاص بالجزء النظري للدراسة.
- **المنهـــج التطبيقي** : والخاص بالجزء التطبيقي للدراسة

ولتحقيق تلك الأهداف تنقسم هذه الدراسة إلى الأجزاء التالية:

أ- **الجزء النظري:** وينقسم هذا الجزء إلى الفصول التالية:
- **الفصل الأول:** والخاص بالمفاهيم المرتبطة بالتخطيط والتنمية.
- **الفصل الثاني:** والخاص بالجمعيات الأهلية ودورها التنموي في مصر.
- **الفصل الثالث:** ويناقش دور المتغيرات الدولية في التأثير على الجمعيات الأهلية.

ب- **الجزء التطبيقي:** ويشمل الفصول التالية:

- **الفصل الرابع** : ويقدم تقرير مفصل عن حلقة عمل استطلاعية والتى من خلالها تم التعرف على القضايا والمشاكل التى تواجه عمل الجمعيات الأهلية وتحديد مدى علم ودراية الجمعيات الأهلية بمفهوم المشاركة والدور الذى يمكن أن تلعبه بالنسبة لمنهج التخطيط بالمشاركة، وقد طرحت عدة أسئلة في هذه الحلقة الاستطلاعية، لاستطلاع رأى الجمعيات الأهلية بالنسبة لدورها في عملية التخطيط للتنمية.

واختص الفصل الخامس: بتحليل نتائج الدراسة التطبيقية التى اعتمدت على بيانات استمارة الاستبيان تم إعدادها وجمع بياناتها من الجمعيات الأهلية - والتى تم إعدادها لتناقش المحاور التالية:

- **المحور الأول** : المفاهيم الخاصة بالتخطيط والتنمية.
- **المحور الثاني** : القضايا والمشاكل التى تواجه عمل الجمعيات الأهلية في مصر.
- **المحور الثالث**: تحديات وأولويات التنمية على المستوى القومي والإقليمي.
- **المحور الرابع**: نظره مستقبلية لتفعيل المشاركة بين القطاع الحكومي والجمعيات الأهلية.

- ويقدم **الفصل السادس** : خلاصة الدراسة وأهم توصياتها ، كما يقدم نظره مستقبلية لتفعيل مبدأ التخطيط بالمشاركة بين القطاع الحكومي والجمعيات الأهلية.

أما الجزء الأخير من الدراسة فينقسم إلى الملاحق التالية :

- **الملحق الأول**: بعض تجارب المشاركة بين الوزارات والجمعيات الأهلية.
- **الملحق الثاني**: الجداول الخاصة بنتائج تفريغ استمارة الاستبيان.
- **الملحق الثالث**: استمارة الاستبيان.
- **الملحق الرابع** : البيانات الأساسية للجمعيات المشاركة في ورشة العمل.
- ويليه الجزء الخاص بالمراجع التى اعتمدت عليها الدراسة.
- ويلى ذلك في النهاية ملخص تعريفي للدراسة باللغتين العربية والانجليزية.

الفصل الأول

التخـــطيط والتنميـــة

١٠١ بعض المفاهيم الخاصة حول التخطيط وأنواعه

مفهوم التخطيط [١] :

التخطيط هو الأسلوب العلمي الذى يستهدف تنظيم عملية التنمية الاقتصادية، بغية رفع المستوى المعيشي للمواطنين ، وهو يتضمن حصر الموارد البشرية والمادية والمالية واستخدامها اكفأ استخدام ممكن ، بطريقة علمية وعملية وإنسانية ، لسد احتياجات المجتمع ٠ ومن ثم يتضمن هذا التخطيط رسم خطة اقتصادية واجتماعية شاملة تضع أهداف معينة مرسومة من قبل لسد هذه الاحتياجات ، فى حدود الموارد المتاحة ، وتحقيق هذه الأهداف فى فترة زمنية معينة بوسائل وتنظيمات معينة وذلك عن طريق تنفيذ اعمال وبرامج ومشروعات معينة ٠

الخطة الاقتصادية :

الخطة الاقتصادية فى معناها الواسع هى مجموعة من القرارات التى تتخذ بغرض تحقيق أهداف معينة خلال فترة زمنية ٠ ويمكن التفرقة بين أنواع مختلفة من الخطط الاقتصادية ، وفقاً لحجم الوحدة التى تقوم بإعداد الخطة ومحاولة تنفيذها ٠

ويمكن أن نميز بين أربعة أنواع من الخطط الاقتصادية هي :

(أ) <u>الخطة الاقتصادية الفردية</u> :

وهى تلك الخطة التى يضعها الفرد (أو الأسرة) فى محاولة لتنظيم حياته الاقتصادية فى حدود الموارد المتاحة لديه ، بقصد تحقيق هدف منشود هو تحقيق اكبر اشباع ممكن من استخدام هذه الموارد ٠

(ب) <u>الخطة الاقتصادية للمشروع</u> :

حيث يقوم المشروع بوضع خطة اقتصادية ، إذ أن المنظم صاحب المشروع يحاول مقدماً أو فى ظروف السوق وتوقعاته لها ، أن يستخدم الموارد المتاحة لديه على الوجه الذى يحقق له هدفه المنشود وهو تحقيق أقصى ربح أو أدنى خسارة توقعاً لربح آجل، وفى محاولته لتحقيق أقصى ربح يقوم بعمليات الإنتاج طبقاً لخطه موضوعة مقدماً ، مبنية على توقعاته الخاصة بالنسبة لإمكانيات التسديد ٠

---

[١] د٠ حسين عمر : مبادئ التخطيط الاقتصادى والتخطيط التأشيرى فى نظام الاقتصاد الحر ٠ دار الفكر العربي ، ١٩٩٨ ٠

(ج) **الخطة الاقتصادية لصناعة أو مجموعة من الصناعات :**

وهذه الخطة تتضمن إصدار قرارات معينة تحدد أهدافا معينه للصناعة ومن أمثلة ذلك تثبيت أسعار المنتجات ، أو التخلص من الطاقة الفائضة فى الصناعة أو تحقيق وضع تنظيمي معين ٠

(عـ) **الخطة الاقتصادية القومية :**

هي مجموعة من القرارات الواعية الملزمة التى تصدرها السلطات العامة على أساس دراسة شاملة للإمكانيات الاقتصادية للمجتمع ٠ ولكى تتمكن الدولة من اتخـــاذ مثـل هـذه القرارات فلا مناص من ان يكون لها السيطرة الفعلية على ما يتاح للمجتمع من موارد وقـوى إنتاجية ، حيث أن القدرة على التصرف لازمة وضرورية للخطة القومية٠ وينبغى أن يراعى فى تحديد الأهداف التى تسعى الخطة الى تحقيقها ان تتوافق مع مايتاح من موارد، أي لابـــد وان تكون فى حدود الإمكانيات القومية ٠

ونخلص من ذلك الى ان المبادىء العامة فى إعداد الخطـــة تنطـوى علـى تقديـر الإمكانيات القومية ، وتحديد الأهداف القومية ، وتحقيق وسائل تحقيق تلك الأهداف ، وتحديد فترة زمنية معينة لتحقيق الأهداف ٠

الأنواع المختلفة للتخطيط [1]

هناك عدة أنواع للتخطيط نذكر منها :-

(١) **التخطيط الوظيفي والتخطيط التركيبي (التوجيهي والآمر) :**

التخطيط الوظيفي هو قيام الدولة بالتخطيط للقطاع الخاص الذى يتولى الدور القيـادي فى عملية التنمية ، وتشجيع هذا القطاع بكل وسائل الترغيب ، على تحقيـق أهـداف هـذا التخطيط ، وهنا يؤدى التخطيط وظيفته التوجيهية فى دفع الوحدات الاقتصادية التى تعمل فى ميدان النشاط الخاص الى اتباع السياسة الاقتصادية التى تأخذ بها الدولة ، وتضمنـــها فـى الخطة ومن هنا يسمى هذا النوع من التخطيط فى بعض الأحيان بالتخطيط التوجيهي ٠

أما التخطيط التركيبي فهو أحداث تغييرات عميقة بعيدة المدى فى تركيبة الاقتصـــاد القومى، ووضع نظام اقتصادي جديد يقوم فيه القطاع العام بالدور الأساســي فـى تحقيـق

---

[1] المرجع السابق ٠

عمليـــة التنمية ٠ وفى ظل هذا التخطيط ، تنفذ الخطط عن طريق الأوامـــر والتوجيـــهات المباشرة ، وتلتزم المشروعات العامة بتنفيذ الأهداف المرسومة فى الخطة ولهذا يطلق علـــى هذا النوع من التخطيط فى بعض الأحيان (التخطيط الآمر) ٠

(٢) **التخطيط الرئيسي والتخطيط التكميلي :-**

يرى البعض أنه إذا كانت الدولة ذات موارد مالية غير كافية فإنها يمكـــن أن تضـــع الخطة في جزأين ، أحدهما الجزء الرئيسي من الخطة ، والآخر التكميلي منها.

أما الجزء الرئيسي فيجب أن تتولى أجهزة الدولة تنفيذه مهما كانت الأحوال، ويجب ضمـــان الأموال اللازمة لتنفيذه مقدماً، وأما الجزء التكميلي فإنه ينفذ إذا كانت الموارد اللازمـــة لـــه متوافرة، فإذا لم تكن كذلك فإنه يمكن عدم تنفيذ الجزء التكميلي دون أن يؤثر ذلك تأثيراً ســيئاً على التركيب الأساسي للجزء الرئيسي ، ويعتقد البعض من المخططين أن هذا التخطيط، فـــي صورته الرئيسية والتكميلية أفضل كثيراً من وضع الخطة في صورة واحدة، إذ لو ثبت - بعد البدء في تنفيذها - أن الموارد المالية غير كافية، فإن الأمر قد يدعو إلى إعادة صياغة وتعديل الخطة بأكملها الأمر الذي يعد خطراً على تركيبها، وما بها من قائمة للأولويات.

(٣) **التخطيط الاقتصادي والتخطيط الاجتماعي**

قد يكون التخطيط مستهدفاً تحقيق أهداف اقتصادية تنصرف إلى زيادة الإنتاج الســلعي في قطاعات الزراعة والصناعة .....الخ أو زيادة إنتاج الخدمات وثيقة الصلـــة بالإنتـــاج السلعي مثل النقل والمواصلات والتخزين ....الخ دون غيرها مـــن الخدمـــات ذات الصبغـــة الاجتماعية، وهنا يكون التخطيط اقتصاديا ، أما التخطيط الاجتماعي فهو يســـتهدف تحقيـــق أهداف اجتماعية تتمثل في زيادات معينة في عناصر الخطة الاجتماعية التى تغطـــى بعـــض قطاعات الخدمات التى تكون لها في العادة الصفة الجماعية في الاستهلاك والتى تقدمها الدولة عادة بلا مقابل أو بمقابل رمزي كخدمات التعليم والصحة .....الخ.

ويلاحظ أن التخطيط قد يكون اقتصادياً واجتماعياً في وقت واحد بمعنـــي أن الخطـــة القومية الشاملة تستهدف في هذه الحالة تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معاً وقـــد لا تـــدل تسمية الخطة وحدها على طبيعة الأهداف إذ قد يطلق على الخطة أسم خطة التنمية الاقتصادية ومع ذلك فقد تتضمن أهدافاً اقتصادية واجتماعية معاً.

(٤) **التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي**

يقصد بالتخطيط المركزي أن تتولى السلطة العامة ممثلة في جهاز التخطيط إصدار القرارات الأساسية وحدها وقد حدد دعاة هذا النوع من التخطيط تلك القرارات التى تكون من اختصاص جهاز التخطيط في جوانب ثلاثة هي:-

- تحديد الحجم الكلى للاستثمار.
- تحديد مستوى الأسعار التى تتم على أساسها المعاملات بين المشروعات.
- تحديد سعر الفائدة.

أما في التخطيط اللامركزي فإن السلطة العامة لا تؤثر في الإنتاج بصورة مباشرة تاركة للمشروعات القائمة اتخاذ بعض القرارات ومن هنا لا ينبغي للمشروعات إلا أن تتخذ بعض القرارات في جوانب ثلاثة أخرى هي:-

- تحديد حجم ونوع الإنتاج الجاري.
- القيام بالاستثمارات الجديدة أو بالتوسع في الطاقة الإنتاجية للمنشآت القائمة بعد تحديد حجم الاستثمارات أو التوسعات الجديدة.
- تحديد أسعار بيع السلع الاستهلاكية للمستهلكين النهائيين.

(٥) **التخطيط التأشيري في نظام الاقتصاد الحر:**

إن التخطيط في الاقتصاد الحر يبقي على كل السمات الأساسية للنظام الاجتماعي السائد - كالملكية الخاصة والمشروع الخاص - ويتم هذا التخطيط من خلال جهاز الأسعار كما تتحدد في السوق الحرة. فإن الدول تستطيع أن تخطط كيفما تشاء ولكن يجب عليها أن تخطط عن طريق السوق لا عن طريق التوجيه المركزي بعيداً عن جهاز الأسعار.

يتم التخطيط التأشيري بأن تضع الحكومة خطة للاقتصاد القومي ثم تقدم هذه الخطة إلى القطاعات المختلفة لتنفيذها ، كل قطاع فيما يخصه، غير أنها لا تلزم القطاعات بهذا التنفيذ، ومع ذلك فقد تستخدم الحكومة بعض الوسائل المباشرة كمنح المساعدات المالية، وتقديم التسهيلات المختلفة في مجال الصناعات التى توليها أهمية خاصة. وقد تلجأ الحكومة أيضا إلى اتخاذ بعض الإجراءات الرادعة ، إذا ما تكشفت لها بعض الانحرافات عن الخطة ، وعلى أية حال فإن الحكومة لا تلجأ إلى إصدار توجيهات مباشرة إلى المنتجين إلا في أحوال الضرورة القصوى أي يتم التخطيط عن طريق الترغيب لا عن طريق التوجيه الآمر.

ويتم التخطيط التأشيرى بإحدى طريقتين تركيبية أو تحليلية ، أما المدخل الأول فيبدأ من آراء وتوقعات المنشآت المنفردة في كل صناعة أو فرع وينتهي بتصور عام للصناعة ككل ، أما المدخل الثاني فعلى العكس يبدأ من التوقعات الرسمية لمسار التنمية للاقتصاد القومي وينتهى إلى وضع تقديرات لنمط نمو القطاعات والفروع المختلفة في الاقتصاد أما إذا أخذنا بالطريقتين معاً فإن النتيجة ستختلف تماماً عن النتيجة في كل حالة منفردة ويحيط بهذه الإجراءات صعوبات نظرية وعملية تجعلنا نشك في قيمة الخطة التأشيرية الناتجة عنها.

وقد يكون التخطيط التأشيرى أكبر فعالية في تنمية الموارد باعتبارها قضية واشكالية التنمية الأولى في الدول النامية ومنها مصر ومن ثم فإن فكرة محددات التنمية في نماذج التخطيط التأشيرى تأخذ مفهوم أوسع من القيود في نماذج تخصيص الموارد المتمثلة في البحث عن زيادة الإنتاج من الموارد المحدودة المتاحة والتى ترتبط عادة بالمدى الزمنى القصير والمتوسط ذلك أن نماذج التخطيط التأشيرى وإن استخدمت في إعداد خطط التنمية متوسطة المدى إلا أنها من خلال تركيزها على السياسات التى تتطلب بطبيعتها مدى زمنى أطول وأبعد لتأتى مفعولها وتكون قابلة لاختبار النتائج فإنها تغير نفسها تلقائيا لفكرة التخطيط بعيد المدى الذى يرتكز أساساً على مفاهيم تنمية الموارد وتحطيم القيود التى تحد من أفق التنمية في المدى الزمنى الأقصر. فالموارد المالية والطبيعية والبشرية تكون عادة محدودة سلفاً كماً ونوعاً في الآجل القصير والمتوسط أما في الأجل الأبعد فإنها عادة تكون أكبر وأوسع.

(٦) <u>التخطيط بالمشاركة (بمشاركة الناس)</u>[١]

أن أحد شروط نجاح التخطيط هو أن يكون التخطيط على اتصال جيد بالبشر المستهدف النهوض بأحوالهم وهذا لا يتأتى فقط بأن يكون التخطيط للناس ولكن يستلزم أن يكون التخطيط بالناس أي بمشاركتهم الفعلية.

وليس معنى ذلك أن الناس هم الذين يضعون الخطط، فلا يوجد فرق بين مجتمع متخلف أو متقدم في هذا الشأن توضع الخطط بواسطة موظفين وخبراء في أجهزة التخطيط. والتخطيط ينطوي على أمور فنية يتعذر الإلمام بها حتى من جانب صناع القرار وممثلي الشعب. ولكن المعنى المقصود أن تتاح للناس فرص كافية للتعبير عن مصالحهم. وأن تتاح للقوى الاجتماعية المختلفة فرص للتفاعل والتنافس على الموارد المتاحة . وان تجرى

[١] إبراهيم العيسوى ، محاضرات في التخطيط التنموي ، مذكرة داخلية رقم ٩١٢ ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ١٩٩٦.

حوارات كثيرة حول الاتجاهات العامة لاستراتيجية التنمية التى يستهدى بها المخطـــط عنـد إعداد الخطة.

كما يقصد بمشاركة الناس ايضاً إتاحة الفرص أمامهم للكشف عما يعتبرونه انحرافات أو سوء استخدام للموارد أو سوء تنفيذ للخطط وللتقدم بما قد يرونه مـــن حلـــول للمشـــكلات القائمة وهذا يستلزم بالضرورة الثقة في الناس ووجود اقتناع عميق لدى المخططين وصنـــاع السياسات بأنهم لا يحتكرون الحكمة والآراء الصائبة وأن لدى الناس العاديين الذين هم هـدف التنمية ووسيلتها طاقات للابتكار والابداع يمكن الاستفادة منها.

أن مشاركة الناس في التخطيط ضرورية لخلق درجة معقولة من التراضي العام حول الخطط ولتوليد الحماس الضروري لتنفيذها ومتابعتها. كمـــا أن هـــذه المشـــاركة ضروريـــة لمواجهة خطر تحول التخطيط إلى عملية بيروقراطية.

فلقد مضى الوقت الذى كانت فيه التنمية تستند في كل أصولها ونتائجها على مســاهمة القادة والمسئولين من حكومة وقيادات سياسية، وأصبح الأمل الوحيد لتحقيق التنمية المجتمعيـة الشاملة الآن معقوداً على توفير فرص المشاركة لكل المجتمع بكل فاعلياته وبمختلف تنظيماته.

وهذا ما أكده الرئيس حسنى مبارك في خطابه أمام شباب الجامعات المصرية يوم ٢٥ أغسطس ١٩٩٩ حين قال " إننا نخطط ونعمل على تحقيق نهضة مستمرة في كـــل مجـــالات الحياة المصرية نهضة لا تستند إلى الجهد الحكومي وحده ولكنها تقوم على أكتاف مؤسســـات الدولة ومنظمات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات واتحادات وجمعيات أهلية ...الخ.

ومن هذا المنطلق تجئ فكرة الشراكة " بين الحكومة والقطـــاع الخـــاص والمجتمـــع المدني " كأسلوب جديد للحكم بحيث يصبح بمثابة عقد اجتماعي في إطار شراكه ثلاثية مـــع تجديد مجالات العمل والنشاط لكل من أطراف هذا العقد بهدف تعبئة أفضل لإمكانات المجتمع وإدارة أكثر رشاده لشئون الدولة، وهذه العلاقة الثلاثية لا يمكن أن تنتج آثارها إلا في ســياق مجتمعي قائم على الديمقراطية والمساءلة واحترام حقوق الإنسان.

وسوف نشير إلى بعض المفاهيم حول المشاركة في الفصل الخامس مـــن الدراســـة. حيث توضح المفاهيم والفرق بين مفهومي الشراكة والتخطيط بالمشاركة - ومزياه ومعوقاتـــه والإطار المؤسسى والمشاكل التى تعترض تنفيذ مبدأ المشاركة.

٢٠١ مناهج التنميـــة في مصـــــر

لم تتبلور التنمية الاقتصادية في نظرية متكاملة، لها من الفروض والآليات ما يضعـها في مصاف النظريات التى استقرت في الفكر الإنساني ، فقد تزامن الاهتمام بموضوع التنميـة الاقتصادية مع تجدد النظام العالمي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مما جعل الأفكار التـــى طرحت بشأن التنمية الاقتصادية ممزوجة بالصراعات الأيديولوجية من ناحية، ونزعة التحرر الوطني من ناحية أخرى.

- **التنمية في الستينيات**

وقد استقر التعريف بعملية التنمية الاقتصادية في نهاية الخمسينات من القرن المـاضي على أنها دفعة قوية تتم في إطار تغير بنائي عميق، وفي ضوء استراتيجية محددة، أما للنمـــو المتوازن، أو للنمو غير المتوازن.

وقد ركزت هذه الأفكار على الأساليب التى يمكن أن تتخذ في هذا الشأن والتى تمثلـت في الاهتمام بقطاع الصناعة، وخاصة التحويلية منه، ووجود قطاع عام قـــادر علـــى تعبئـــة واستخدام الموارد المتاحة والدعوة إلى التركيز على المشروعات المحورية ذات القدرة للجذب إما للأمام أو للخلف أو في كلا الاتجاهين على حد سواء.

- **التنميـــة في السبعينات :**

وقد ركزت جهود التنمية في هذه المرحلة على الآتي :-

(١) التركيز على البعد الاجتماعي.

(٢) التنمية البشرية.

(٣) إدخال البعد البيئي في عملية التنمية.

(٤) إضفاء صفة الاستمرارية على عملية التنمية.

ولقد أدت التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى مر بها المجتمع المصري خلال العقدين السادس والسابع من القرن العشرين وخاصة الإنفاق العسكري خـــلال الفـــترة (٦٧/٧٣)، إلى تباطؤ العملية التخطيطية خلال عقد السبعينيات ، وتمثل هذا التباطؤ في الأخذ بأسلوب التخطيط السنوي المتحرك بدلاً من التخطيط طويل ومتوسط المدى.

وقد أثرت هذه التطورات في تراكم المشاكل الاقتصادية وتعثر عملية التنمية، نتيجة اختلالات هيكلية اقتصادية داخلية وخارجية.

- **التنمية في الثمانينات والتسعينات**

وقد أوجبت هذه التطورات على القيادة السياسية دعوة المؤتمر الاقتصادي الذى عقد في الفترة من ١٢-١٥ فبراير ١٩٨٢ لبحث المشكلات الاقتصادية المصرية التى تواجه الاقتصاد المصري والتنمية وتقديم المقترحات بشأنها وأوصى المؤتمر أن يتم حشد الطاقات القومية وفقاً لتخطيط قومي شامل وبأسلوب مناسب ملزم للقطاع العام ومرشد للنشاط الخاص والفردي على أن يتضمن التغيير الاقتصادي الذى تستهدفه الخطة البعد الاجتماعي الواضح.

وتمت العودة إلى الأخذ بأسلوب التخطيط القومي الشامل من خلال إصدار استراتيجية للتنمية تحكم عملية التخطيط على مدار الفترة (٨٢/٨١-٢٠٠٢/٢٠٠١)، تتركز استراتيجيتها في ثلاث محاور رئيسية :

- الأخذ بمبدأ دعم القدرة الذاتية للاقتصاد المصري في تمويل التنمية.
- الاستمرار في دعم وإصلاح البنية الأساسية والمادية والاجتماعية.
- اعتبار البعد السكاني والمكاني للتنمية محوراً أصيلاً من محاور التنمية.

وقسمت هذه الفترة إلي أربع خطط خمسية متتالية موزعة زمنياً على النحو التالي:

الخطة الخمسية الأولي	١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦
الخطة الخمسية الثانية	١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١
الخطة الخمسية الثالثة	١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦
الخطة الخمسية الرابعة	١٩٩٨/٩٧-٢٠٠٢/٢٠٠١

واعتبرت الخطة الخمسية الرابعة الحلقة الأخيرة من الاستراتيجية طويلة المدى (٨٣/٨٢-٢٠٠٢/٢٠٠١) في الوقت الذى تعتبر فيه الحلقة الأولي من مرحلة تخطيطية طويلة المدى أيضاً تمتد خلال الفترة (٩٨/٩٧-٢٠١٧/٢٠١٦).

- **استراتيجية التنمية (١٩٩٧/٢٠١٧)**

ارتكزت استراتيجية التنمية (١٩٩٧/٢٠١٧) على الأهداف التالية :

(١) زياد نسبة المساحة المستغلة من الأراضي المصرية من٥,٥% عام ١٩٩٧ إلى ٢٥% عام ٢٠١٧.

(٢) زيادة معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي من ٤,٨% سنوياً في المتوسط خلال الفترة (١٩٨٢/١٩٩٧) إلى ٦,٨% سنوياً في المتوسط خلال الخطة الخمسية الرابعة ، ثم إلى ٧,٦% سنوياً في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠١٧.

(٣) مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي كل عشر سنوات لتزيد قيمته من نحو ٢٥٧ مليار جنيه عام ١٩٩٧ إلى نحو ١١٠٠ مليار جنيه عام ٢٠١٧.

(٤) زياد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من نحو ٤٢٧٠ جنيه عام ١٩٩٧ نحو ١٣٧٥٠ جنيه على الأقل عام ٢٠١٧.

(٥) التخلص تدريجياً من عجز الميزان التجاري ليصل إلى التوازن في نهاية الخطة الخمسية الخامسة.

(٦) العمل على تطوير مجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية التى تعمل على تحجيم التضخم بحيث لا يزيد معدله عن ٥% في السنة.

(٧) العمل على توازن الموازنة العامة وصولاً بالتدرج إلى تحقيق فائض مستمر ومتزايد بهذه الموازنة.

(٨) إيجاد فرص عمل جديدة سنوياً تبلغ ٥٥٠ ألف فرصة عمل بما يمكن من استيعاب الأيدي العاملة الجديدة والسحب من رصيد البطالة بما يقضي على هذا الرصيد في نهاية الخطة الخمسية الرابعة.

وذكرت الوثيقة إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب ما لا يقل عن مائة مليار جنيه من الاستثمارات في المتوسط سنوياً خلال العشرين عاماً القادمة، بما يمثل نسبة لا تقل عن ٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف اتجهت الحكومة إلى شركائها في التنمية (القطاع الخاص والقطاع الأهلي) من أجل المساهمة في تحقيق هذه الأهداف، لم يعد التخطيط المركزي يفي بتحقيق أهداف التنمية الشاملة ، بل أن مناهج التخطيط قد تطورت لتواجه التغير في مشاكل الحياة المعاصرة وتحدياتها . واليوم ظهر منهج التخطيط بالمشاركة كأسلوب تفرضه متغيرات العصر نتيجة للتغيرات التى حدثت في الاقتصاد والمجتمع والتى اثرت على عملية التخطيط سواء في الأسلوب أو في الأدوات ، حيث أدت التحولات الاجتماعية والاقتصادية إلى ضرورة التغيير في أدوار شركاء عملية التنمية ولم تعد الدولة وحدها هى المسئولة عن جهة التنمية، وهذا الأسلوب ،كما سبق وأوضحنا ،يعتمد على توسيع قاعدة الشركاء في النشاط الاقتصادى والاجتماعي ويشمل ذلك المنظمات الغير حكومية (الجمعيات الأهلية) لتشارك في تحديد أهداف التنمية وفي المتابعة والرقابة والتنفيذ، حيث تعتبر هذه المنظمات من أهم الآليات الحديثة في تنفيذ المشاريع والبرامج المدروسة على جميع المستويات. فالمنظمات غير الحكومية تتمتع بميزة اقترابها المباشر من الجماهير ومعرفتها الجيدة باحتياجاتها ومتطلباتها، كما أنها تهتم وتستهدف تحسين أحوال المواطنين وحماية مواردهم.

الفصل الثانـــي

الجمعيات الأهليـــة ودورهـــا التنمـــوي في مصـــــر

تقـــديم :

أن الجمعيات الأهلية أكثر قدرة وفاعلية في الوصول والتغلغل في القـــاعدة الشـــعبية بشكل يتعذر على الأجهزة الحكومية القيام به وبناء على ذلك فإن الجمعيات الأهلية قادرة على تحديد احتياجات وأولويات السكان في مجتمعاتها المحلية بكفاءة وواقعية.

وعلى هذا الأساس يعتبر التخطيط بالمشاركة وسيلة مجدية وعملية لمساعدة الجمعيات الأهلية في بذل الجهود البناءة بالإمكانيات المطلوبة في المنطقة التى تحتاج إلى هذه الجـــهود. كما يساعد التخطيط بالمشاركة الجمعيات الأهلية والجهات الحكومية علـــى التعـــرف علـــى المناطق المحرومة من الخدمات الحكومية أو التى لم توضع بعد في خطة الخدمات إلى جانب تسهيل مهمة تنفيذ البرامج الخدمية والمساعدة في تذليل معوقات التنفيذ. علاوة على ذلك فـــإن التخطيط بالمشاركة يوضح الأولويات والإمكانيات المتاحة حتى يقدم كل شريك ما لديه ومـــا يمتاز به على الآخرين. كما يساعد التخطيط بالمشاركة المسئولين علـــى توجيـــه الخدمـــات للأماكن المحرومة منه بالفعل حتى لا تحدث ازدواجية وتكرار وإهدار للجهد والمال والوقـــت وتوجيه المستثمرين إلى الأماكن الأكثر احتياجاً.

أما فيما يتعلق بتنفيذ الخطة تشترك الجمعيات الأهلية مع الوزارة المختصة في تسهيل مهمة القائمين على التنفيذ والمساهمة في العملية التنفيذية والقيام بالدعوة والتوعية للمشروع. كما يمكن للجمعيات الأهلية أن تقوم بمهمة المتابعة المحلية على التنفيذ.

ينقسم هذا الفصل من الدراسة إلى الأجزاء التالية:-

١٠٢ **القطاع الأهلي أو المجتمع المدني في مصر**[1] : ولجميعها دوراً في التنمية ولا تهدف إلى الربح، بعضها مسجل بوزارة الشـــئون الاجتماعيـــة قـــانون ٣٢ لســـنة ١٩٦٤، وبعضها مسجل بوزارة الزراعة أو وزارة الشـــباب أو مســـجلة بالشـــهر العقـــاري كشركات مدنية والبعض الآخر مسجل بالنقابات المهنية والاتحادات.

وتنقسم الجمعيات الأهلية والمنظمات غـــير الحكوميـــة المســـجلة بالشـــئون الاجتماعية إلى جمعيات مركزية أي لها فروع بالمحافظات مثل الجمعيـــة المصريـــة لتنظيم الأسرة، أما الجمعيات المحلية فتعمل في نطاق جغرافي محدود طبقا لشـــروط التسجيل ولا يحق لها العمل خارج هذا النطاق وإلا تخضع للمساءلة.

---

[1] لمزيد من المعلومات أنظر : أ. سيد طلبة أمام تجربة المشاركة بين وزارة الشئون الاجتماعية والجمعيات الأهلية ، ورقة مقدمة في ورشة العمل الاستطلاعية ، نوفمبر ، ٢٠٠٠.

٢٠٢ الهيكل التنظيمي للجمعيات الأهلية :

١- **الاتحاد العام** : وتمثل فيه جميع الجمعيات الأهلية من خلال الاتحادات الإقليمية ويأتي مجلس إدارته بالانتخاب أما رئيس المجلس فيعين من قبل الدولة.

٢- **الاتحادات الإقليمية** : يوجد اتحاد إقليمي في كل محافظة وتمثل فيه الجمعيات الأهلية بالمحافظة، وله مجلس إدارة ينتخب من قبل الجمعيات الأهلية، وكذلك رئيس الاتحاد الإقليمي يعين من قبل وزارة الشئون وله مكتب داخل مديرية الشئون الاجتماعية بالمحافظة.

٣- **الاتحادات النوعية** : وهى تتشكل من مجموعة من الجمعيات تعمل في مجال معين مثل الجمعيات التى تعمل في مجال البيئة شكلت اتحاد نوعي مسجل بوزارة الشئون الاجتماعية وينتخب أعضاء مجلس إدارته وكذا رئيسه من قبل الجمعيات الأعضاء وفي وجود مندوب من وزارة الشئون الاجتماعية.

وهناك منظمات مسجلة في وزارات أخري مثل وزارة الشباب مسجل بها مراكز الشباب ومراكز الكشافة والمرشدات والاتحاد العام للكشافة والمرشدات. أما وزارة الزراعة مسجل بها والاتحاد التعاوني الزراعي المركزي، وجمعيات السكان والتنمية مسجلة بوزارة الصحة. هذا بالإضافة إلى النقابات والاتحاد العام للنقابات والأندية الاجتماعية وجمعيات الصداقة بين الشعوب.

وسنركز في هذا المجال على الجمعيات التى تعمل في مجال التنمية، خاصة الجمعيات التى تقدم خدمات تعليمية أو خدمات صحية (تنظيم الأسرة أو الجمعيات التى تقدم خدمات صحة إنجابية) أو خدمات اجتماعية.

٣٠٢ الهيكل الإداري للجمعيات الأهلية :

يتشكل الهيكل الإداري من مجلس إدارة مشكل من عدد من ٥-١١عضو ولابد أن يكون عدد أعضاء المجلس فردي، ويتكون بالانتخاب من الجمعية العمومية والتى تشكل من المشتركين بالجمعية ويعرض عليها قرارات مجلس الإدارة والميزانية السنوية وأنشطة الجمعية. وينظم العمل داخل الجمعية لائحة داخلية معتمدة من وزارة الشئون الاجتماعية وكل جمعية لها رقم مشهرة به في وزارة الشئون الاجتماعية.

٤٠٢ أنشطـــة ومجالات عمل الجمعيات الأهليـــــة في مصر[١]

تنقسم مجالات عمل الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية حسب نشاطها إلى :

١- **جمعيات الدعوة** : مثل جمعيات حقوق الإنسان أو الجمعيات التى تعمل في الدفاع عن قضية محددة كمساندة بعض الفئات أو القطاعات (حقوق الطفل المعـــوق أو حقـوق المرأة) أو جذب الاهتمام لقضايا معينة مثل عمل الأطفال أو أطفال الشوارع أو تغيير الاتجاهات المجتمعية والسلوك إزاء بعض الممارسات (مشكلة ختان الإناث مثلا).

٢- **جمعيات التنمية** : كالجمعيات الأهلية التى تعمل في مجالات التنمية المختلفة (التعليم - الصحة - تنمية المرأة - الشباب - البيئة - الأسرة) ومـــن أمثلتـــها جمعيـــات تنميـــة المجتمع.

٣- **جمعيات الرعاية**: وهى الجمعيات التى تعمل في مجال الرعايـــة مثـــل رعايـــة الأم، الطفل، رعاية وكفالة الأيتام ، رعاية الأحداث ، رعاية أسر المسجونين.

وفيما يلي عدد الجمعيات التى تعمل في كل من المجالات السابقة :

جدول (١)

مجـــــال النشـــاط	عدد الجمعيات	النســـبة
الرعاية الاجتماعية	١٠٨٠٦	٧٣,٣
التنمية الاجتماعية	٣٨٨٩	٢٦,٤
الدفاع الاجتماعي والبيئة وحماية المستهلك	٥٣	٠,٤
الجملة	١٤٧٤٨	١٠٠,٠

المصدر: وزارة الشئون الاجتماعية(١٩٩٧): المؤشرات الإحصائيـــــة عـــن عـــام ١٩٩٧/٩٦.

- **أنشطـــــة الجمعيات :**

يوضح جدول (٢) نسب الجمعيات حسب الأنشطة المختلفة التى تقـــوم بـــها. ويبلـــغ إجمالي عدد الجمعيات ١٤٧٤٨ جمعية. يوضح الجدول أن النشاط السائد بين الجمعيات هـــو المساعدات الاجتماعية، حيث تبلغ نســـبتهم (٤٥,١%) تليـــها الأنشـــطة الثقافيـــة والعلميـــة (٤٢,٥%). ويرجع ذلك إلى تاريخ الجمعيات الأهلية فقد كانت تقوم على أنشطة خيريـــة ثـــم بدأت حديثا في الاتجاه للتنمية. ولذلك تبلغ أعداد جمعيات الرعاية ثلاث أضعـــاف جمعيـــات التنمية.

---

[١] وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية ، المؤشرات الإحصائية ، الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق ودعم إتخاذ القرار ، القاهرة، ١٩٧٧.

جدول (٢)

توزيع الجمعيات حسب الأنشطة (هناك جمعيات تقوم بأكثر من نشاط)

النشاط	عدد الجمعيات	%	النشاط	عدد الجمعيات	%
رعاية طفولة	١٧٩٩	١٢,٢٠	رعاية أسر مسجونين	٢٨	٠,١٩
رعاية أسرة	١٨٤٨	١٢,٥٣	تنظيم أسرة	١٧٢	١,١٧
مساعدة اجتماعية	٦٦٤٦	٤٥,٠٦	صداقة بين الشعوب	٦٦	٠,٤٥
رعاية شيخوخة	٢١٤	١,٤٥	تنمية مجتمعات	٤٠١٥	٢٧,٢٢
فئات خاصة	٥٨٤	٣,٩٦	دفاع اجتماعي	٦٤	٠,٤٣
ثقافية وعلمية	٦٢٧٤	٤٢,٥٤	أرباب معاشات	٢	٠,٠١
نشاط أدبي	١٠٥	٠,٧١	حماية بيئة	٣١	٠,٢١
إدارة وتنظيم	٣٤	٠,٢٣	تنمية اقتصادية	٢	٠,٠١
حماية مستهلك	٩	٠,٠٦	جملة الأنشطة	١٤٧٤٨	١٠٠,٠٠

المصدر: وزارة الشئون الاجتماعية (١٩٩٧): المؤشرات الإحصائية عن عام ١٩٩٧/٩٦.

٥٠٢ مصادر تمويل الجمعيات الأهلية[١]

المصدر الأساسي لتمويل الجمعيات الأهلية هو الاشتراكات السنوية لأعضائها ومنه يتم الصرف على الجهاز الإداري. وبما أن معظم الأعضاء لا يلتزمون بتسديد اشتراكاتهم فالجمعية في حالة معاناة دائمة لعدم توفر التمويل اللازم لتأسيس جهاز تنفيذي قوي. والمصدر الثاني صندوق إعانة الجمعيات بوزارة الشئون الاجتماعية وهي تختلف باختلاف الغرض الذى تستخدم من أجله سواء كانت لدعم الأنشطة أو المباني أو البناء، كما تختلف في مقدارها أيضا فتتراوح ما بين ٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ جنيه. أما المصدر الثالث فهي الهيئات الدولية التابعة للأمم المتحدة أو الهيئات والمنظمات غير الحكومية الدولية (فورد فوند شن، هيئة المعونة الكندية ، هيئة إنقاذ الطفولة، **CARE**، سيبا ، مجلس السكان الدولي) ويتم التمويل من خلال مقترحات لمشروعات تنموية تتقدم بها الجمعية للهيئة الدولية للحصول على تمويل لتنفيذ المشروع.

ويعتقد أن الهيئات التابعة للأمم المتحدة والهيئات والمنظمات الدولية ستقوم خلال السنوات القادمة من (٢٠٠٢- ٢٠٠٧) بتوجيه ما لا يقل عن ٤٠% من ميزانياتهم إلى الجمعيات الأهلية.

---

[١] نفس المصدر السابق.

الفصل الثالث

دور المتغيرات المحلية والدولية
في التأثير على الجمعيات الأهلية

تقديـــم:

تشهد مصر حالياً العديد من المتغيرات المحلية والدولية التى يمكن ان يكون لها أعظم الأثر على أداء الجمعيات الأهلية فى مصر والدور التنموي المتوقـــع لـــها ، وتتمثـــل أهـــم المتغيرات المحلية فى الاصلاح الاقتصادى فى مصر على حين تتمثل أهم المتغيرات الدوليـــة فى العولمة ، ويتطلب الأمر دراسة هذه المتغيرات وتحديد اثرها على أداء الجمعيات الأهليـــة حيث يجب أن يكون لدى هذه الجمعيات وعياً كاملاً بهذه المتغيرات بما يمكنها مـــن وضـــع خططها التى تتوافق معها ومن ثم يسهم ذلك فى دعم دورها فى التنمية ، كذلك تفرض هـــذه المتغيرات دوراً هاماً للدولة اذا ما استهدفت تدعيم دور الجمعيات الأهلية وزيادة مشاركتها فى التنمية ، ذلك ان تخطيط الدولة للتنمية الذى يأخذ فى اعتباره المتغيرات المحليـــة والدوليـــة يمكن ان تعمل على استخدام الجمعيات الأهلية بكفاءة لمواجهة هذه المتغـــيرات بمـــا يســـمح بتعظيم آثارها الإيجابية وخفض آثارها السلبية ومن ثم تكون لهذه المتغيرات دوراً هاماً فـــى التأثير على العلاقة بين الحكومة والجمعيات الأهلية وتكامل الدورين للوصول الـــى الـــهدف الأساسي وهو دعم فرص التنمية فى مصر ٠

وسوف نتعرض فيما يلي لأهم المتغيرات المحلية والدولية التى يمكن ان تؤثر علـــى أداء الجمعيات الأهلية فى مصر ٠

١٠٣ <u>المتغيرات المحلية</u> :

تتمثل أهم المتغيرات المحلية التى تواجهها مصر حالياً فى الاصلاح الاقتصادى ومـــا يرتبط به من سياسات أسهمت ومازالت تسهم فى التأثير على الوضع الاقتصادى والاجتمـلعي فى مصر وسوف نتعرض فيما يلي لأهم هذه السياسات ومالها من انعكاســـات اقتصاديـــة / اجتماعية ٠

(١) تحرير سعر الفائدة :

ويعنى ذلك أن يتم تحديد سعر الفائدة على أساس العرض والطلب على النقود وليـــس بقرارات إدارية ، وقد ترتب على ذلك ارتفاع فى سعر الفائدة فى مصر بعد اتبـــاع سياســـة الاصلاح ، وعلى الرغم من الآثار الإيجابية لذلك والتى تمثلت فى ارتفاع سعر الفائدة عـــن معدل التضخم مما يساعد على زيادة الحافز على الادخار فضلاً عن ان ارتفاع معدل الفـــائدة على الجنيه المصري مقارنة بسعر الفائدة على الدولار- وفى ظل استقرار سعر الصرف -

قد عمل على تشجيع تحويل المدخرين لمدخراتهم من الدولار الى الجنيه المصري وما ترتب على ذلك من القضاء على ظاهرة الدولرة ، على الرغم من هذه الآثار الإيجابية إلا أن من أهم الآثار السلبية التى ترتبت على ذلك ارتفاع تكلفة الاستثمار وما ترتب عليه من آثار انكماشية فى بداية الاصلاح الاقتصادى ، ومازال ارتفاع سعر الفائدة يمثل مشكلة بالنسبة للاستثمار ، وتزداد المشكلة حدة بالنسبة للمشروعات الصغيرة التى تتطلب معاملة تمييزية وذلك للظروف الخاصة بها التى تعنى أهمية مساعدة المستثمر الصغير فى خفض التكلفة ومنها تكلفة الاستثمار ، وعلى الرغم أن المشروعات الصغيرة فى مصر تتمتع ببعض المزايا التفضيلية وذلك من خلال الائتمان المقدم من قبل الصندوق الاجتماعى للتنمية وجمعيات رجال الأعمال والمعونة الأمريكية ، إلا أن استفادة المستثمر الصغير من هذه البرامج إنما يواجه العديد من المشاكل التى تؤثر على فاعليتها ودورها فى زيادة مساهمة المشروعات الصغيرة فى التنمية فى مصر مما يعود بنا الى حقيقة ان الارتفاع النسبى لسعر الفائدة فى مصر لايزال يمثل عائقاً أمام المشروعات الصغيرة ٠

(٢) خفض العجز فى الموازنة العامة للدولة :

عانت الموازنة العامة فى مصر من عجز متزايد قبل اتباع سياسية الاصلاح الاقتصادى وقد وصل هذا العجز الى اكثر من ٢٠% من الناتج المحلى الإجمالي ، مما انعكس سلبياً على الوضع الاقتصادى ذلك ان مواجهة هذا العجز قد تطلب الاتجاه الى الإصدار النقدي وما ترتب عليه من زيادة حدة التضخم ، وكذلك أدى هذا العجز الى الالتجاء للمديونية الخارجية التى وصلت فى عام ١٩٩٠ الى ٥٢ مليار دولار ٠

ويتضمن برنامج الاصلاح الاقتصادى المصري آليتين أساسيتين لمواجهة مشكلة المديونية ، تتمثل الآلية الأولى فى زيادة الإيرادات عن طريق استحداث ضريبة المبيعات التى أصبحت تمثل مصدراً أساسياً من مصادر إيرادات الدولة بعد تطبيق المرحلة الأولى منها وهناك اتجاه لتطبيق المرحلتين الثانية والثالثة ، إما الآلية الثانية فتتمثل فى خفض النفقات وذلك عن طريق خفض رقم الدعم الذى كان يسهم بدرجة كبيرة فى التأثير على العجز ٠

ولاشك ان الاتجاه لخفض العجز فى الموازنة العامة للدولة ، يمكن ان يكون له انعكاسات هامة على البعدين الاقتصادى / الاجتماعى ، ذلك ان خفض الدعم يمكن ان يؤثر على الفقر وما يصحب ذلك من مشاكل اقتصادية / اجتماعية يمكن ان تؤثر سلباً على

إمكانيات التنمية ، واحد الأمثلة على ذلك ان زيادة الفقر يمكن ان تخفض من فرص هؤلاء الفقراء فى الحصول على التعليم لارتفاع تكلفه التعليم ، مع ما يترتب عليه من ارتفاع معدل الأمية الذى تعانى منه مصر ، كذلك فإن الاتجاه العام لخفض العجز فى الموازنة يمكن ان يصحبه ضغط النفقات فى مجال الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم ، وما لذلك من انعكاسات سلبية على فرص التنمية ٠

أما بالنسبة للاتجاه لزيادة الإيرادات فتشير العديد من الدراسات الى ان من أهم المعوقات التى تواجه المشروعات الصغيرة ضريبة المبيعات التى تمثل تكلفه إضافية على المستثمر الصغير عليه ان يواجهها بالإضافة الى الكثير من الأعباء الأخرى ٠

(٣) توحيد سعر الصرف :

شهدت مصر قبل الاصلاح الاقتصادى تعدد أسعار الصرف ، فقد وصلت هذه الأسعار الى خمسة فى بعض الأحيان ، ولاشك أن لذلك آثاره السلبية على الاستقرار الاقتصادى ، ومن هنا اهتمت سياسات الاصلاح بتوحيد سعر الصرف لتحقيق الاستقرار فى المعاملات ، كذلك تم السماح لمكاتب الصيارفة بالعمل للمساهمة فى توفير العملات الأجنبية ، وقد شهدت سياسة سعر الصرف نجاحاً فى بداية الاصلاح حيث تحقق الاستقرار وساعد على ذلك الفوق الكبير بين سعر الفائدة على الجنيه المصري والدولار مما اسهم فى القضاء على ظاهرة الدولرة ، إلا أن هذه السياسة شهدت بعد ذلك العديد من المشاكل خاصة فى ظل نقص العرض من الدولار وزيادة الطلب نتيجة للتوجه الاستيرادي الكبير وعدم قدرة الصادرات المصرية على مواكبه الواردات مما انعكس فى شكل عجز متزايد فى الميزان التجاري وصل فى نهاية التسعينات الى ١٢ مليار دولار ، وقد أسهمت حالة عدم الاستقرار التى سادت سوق الصرف فى رجوع البنك المركزي الى الاحتياطي لمواجهة الطلب المتزايد على الدولار ، ويتطلب الأمر تدعيم استقرار سعر الصرف ذلك ان التقلبات فى هذا السعر يمكن ان تؤثر سلباً على استقرار المعاملات للقطاع الخاص ، ويبدو المستثمر الصغير أكثر تأثراً بهذه التقلبات مما يؤثر سلباً على تنافسيتة فى السوق ٠

(٤) إتباع سياسة التخصيصية :

على الرغم من الدور الهام الذى قام به القطاع العام المصري فى خدمة أهداف التنمية فى مصر ودعم القطاع الصناعي ، إلا أن هذا القطاع قد شهد العديد من المشاكل التى أضعفت من إمكانياته فى مواجهة المتغيرات الجديدة السريعة المتلاحقة ، ومن هنا اشتمل

برنامج الاصلاح الاقتصادى – وفقا للقانون ٢٠٣ – على تطبيق برنامج التخصيصية ولاشك أن تحول القطاع العام الى القطاع الخاص سيكون له آثاراً وانعكاسات هامة اقتصادية / اجتماعية حيث أن القطاع العام قد عانى من البطالة المقنعة ومن ثم فإن عملية الخصخصة لابد أن تتضمن استغناء عن العمالة الزائدة ، وقد ظهرت فى مصر العديد من البدائل المصاحبة لهذا الاستغناء ولكل من هذه البدائل آثار اقتصادية / اجتماعية لابد من دراستها والتدخل المناسب لخفض السلبيات وزيادة الإيجابيات المرتبطة بتطبيقها ، ومن هذه البدائل نظام المعاش المبكر وهو البديل الأكثر استخداما مع تطبيق الخصخصة وقد ظهرت العديد من الدراسات التى تبحث فى استخدامات المعاش المبكر ومالها من آثار اقتصادية حيث يصل هذا المعاش الى ٣/١ حصيلة بيع الشركات – وقد توصلت هذه الدراسات الى توجه جانباً كبيراً من المعاش المبكر الى اغراض استهلاكية مثل شراء أثاث جديد للمنزل أو عمل إصلاحات ودهانات له والذهاب للحج ويعنى ذلك أن بانتهاء عملية الأنفاق فإن صاحب المعاش يصبح بدون مورد رزق وعاطل فى نفس الوقت مما يعنى آثاراً سلبية على المجتمع، كذلك من البدائل الأخرى المرتبطة بعملية الخصخصة نظام تملك العاملين لأسهم ولاشك أن هذا النظام إنما يتطلب العديد من الإجراءات حتى يمكن تدعيم دوره فى التنمية ومن أهم هذه الإجراءات التقييم المستمر له وذلك لمعرفة المعوقات التى تواجهه ومحاولة تذليلها ، وقد أوضحت العديد من الحالات التطبيقية أن أهم المعوقات هي عدم وعى العاملين بقيمه وأهمية هذا النظام فى رفع مستواهم الاقتصادى والاجتماعي ، فضلاً عن المشاكل التى تواجهها اغلب المشروعات الصغيرة فى مصر من حيث المناخ الاستثماري ، يضاف الى ذلك عدم وجود علاقة تنسيق ومتابعة بين هذه الشركات والشركة القابضة .

أما **البعد الثالث للخصخصة** والذي يحتل أهمية كبيرة فهو المتعلق بكيفية استخدام العاملين للمعاش المبكر فى الاستثمار فى مشروعات صغيرة ، ذلك أن اختيار المشروعات التى تسهم فى الاستفادة من الخبرة المتراكمة لهؤلاء العمال ، بالإضافة الى أن تكامل هذه المشروعات ضمن برنامج التنمية كمشروعات مغذية لمشروعات كبيرة أو مشروعات لها ميزة تنافسية – مما يدعم فرصها فى التسويق – إنما يحتل أهمية كبيرة فى تحديد الآثار الاقتصادية الاجتماعية لهذه المشروعات.

(٥) دور الصندوق الاجتماعى للتنمية :

لمواجهة الآثار السلبية للاصلاح الاقتصادى ومن أهمها البطالة كان قرار إنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية وذلك لتوفير فرص عمل بشروط ميسرة تتناسب مع إمكانات

الشباب ، ويعمل الصندوق الاجتماعى من خلال عدة برامج أهمها برنامج تنمية الموارد البشرية والذي يهدف الى رفع المهارات البشرية لمواكبة احتياجات سوق العمل وذلك عن طريق تدعيم البرامج التدريبية فى الجامعات وعبر إطار جغرافي واسع يشمل محافظات مصر وهناك أيضاً برنامج تنمية المجتمع والذي تهدف الى رفع مستوى محدودي الدخل وذلك عن طريق توفير تمويل للمشروعات متناهية الصغر وكذلك المساهمة فى برامج محو الأمية وفى توفير الخدمات الصحية لمحدودي الدخل وكذلك تدعيم برامج تنظيم الأسرة لمواجهة مشكلة التزايد السكاني الكبير فى مصر والتى يهدد مسار التنمية ، ويتمثل البرنامج الثالث فى برنامج المشروعات الصغيرة والذي يهدف الى توفير القروض للمشروعات الصغيرة وفقاً للشروط التى يضعها الصندوق ، ويتم التمويل عن طريق عدة بنوك فى مصر وذلك بشروط ميسرة أي بمعدل فائدة أقل من السعر السوقي ، أما البرنامج الثالث فيتمثل فى برنامج الأشغال العامة والذي يهدف الى تحسين البنية الأساسية وخاصة فى المناطق الريفية وذلك لتدعيم قدرة هذه المناطق على اجتذاب الاستثمارات وتوسيع فرصها فى تحقيق التنمية.

ويعتمد الصندوق الاجتماعى بصفة أساسية على الجمعيات الأهلية فى تنفيذ برامجه ومشروعاته ، ذلك أن هذه الجمعيات اكثر قدرة على التعرف على احتياجات المواطنين وكيفية تلبيتها بأحسن الطرق المتاحة ، وفى سبيل ذلك فإن الصندوق يحاول تدعيم الدعم المؤسسي للجمعيات الأهلية حتى تصبح قادرة على تنفيذ برامجه بكفاءة وفاعلية ، ولا يزال الصندوق يجد صعوبة فى اختيار الجمعيات الأهلية التى تقوم بتنفيذ مشروعاته وتوفر الخصائص الأساسية بها والتى تمكنها من تنفيذ هذه المشروعات مما يشير الى أهمية رفع الكفاءة المؤسسية للجمعيات الأهلية فى مصر .

وبعد فإن الغرض السابق حول دور الاصلاح الاقتصادى فى التأثير على الجمعيات الأهلية والدور المتوقع للدولة إنما يشير الى النتائج الآتية :

(أ) **فيما يتعلق بتحرير سعر الفائدة** فإنه يقع على الجمعيات الأهلية محاولة التطرق الى كافة أشكال الائتمان فى الدولة للحصول على افضل فرص لهذا التمويل يتناسب مع إمكانيات المستثمر الصغير ويؤكد وجوده ودورة فى التنمية ، ويجب أن تسهم الدولة فى توفير شروط تمييزية للمشروعات الصغيرة لتشجيعها ودعم دورها .

(ب) **فيما يتعلق بخفض العجز فى الموازنة العامة للدولة** : يقع على الجمعيات الأهلية أهمية مساندة المشروعات الصغيرة - لمواجهة تكاليفها وأعبائها وذلك لدعم تنافسيتها وما يرتبط بذلك من دعم فرص نجاحها ، ويدخل فى ذلك مساندتها لمواجهة ضريبة

المبيعات ويقع على الدولة فى هذا المجال أهمية التخفيف من الأعباء الضريبية عن المشروعات الصغيرة ٠

وفيما يتعلق بآثار خفض النفقات ومنها الدعم وما يرتبط بذلك من التأثير على الفقر ، فإنه يقع على الجمعيات الأهلية دوراً هاماً فى استهداف الفئات الفقيرة ومحاولة مساعدتها من خلال دعمها فى مجال التعليم والصحة والمشروعات المدرة للدخل ، ويقع على الدولة مساندة هذا الاتجاه لماله من آثار ايجابية فى تحقيق الاستقرار الاجتماعى ٠

(ج) **فيما يتعلق بتوحيد سعر الصرف** يقع على الجمعيات الأهلية مساندة المشروعات الصغيرة فى مواجهة التقلبات الاقتصادية التى يمكن ان تواجهها فى هذا المجال ، ولكن المسئولية الأساسية تقع على الدولة فى تحقيق الاستقرار فى سعر الصرف ٠

(عـ) **فيما يتعلق بتطبيق سياسة التخصيصية** : يقع على الجمعيات الأهلية مسئوليات كبيرة فى التوعية العلمية بكيفية استخدام حصيلة المعاش المبكر بما يحقق الاستقرار والأمان بالنسبة لصاحبه ، كذلك يمكن أن تسهم الجمعيات بدور كبير فى مساندة العمال المتملكين لأسهم ودعم قدراتهم ومهاراتهم لمواجهة المسئوليات والمهام الملقاة على عاتقهم ، كما يمكن أن يكون لها دور فى مساندة أصحاب المعاش الموجه الى مشروعات صغيرة فى اختيار هذه المشروعات التى تتناسب مع البيئة ومع فرص التنمية فى المنطقة مما يسهم فى تعزيز نجاح هذه المشروعات ، فضلاً عن دعم اتصالات هذه المشروعات مع الجهات المساندة والمعضدة لدورها ويقع على الدولة وخاصة وزارة قطاع الأعمال دعم هذا الدور ٠

(هـ) **فيما يتعلق بدور الصندوق الاجتماعى للتنمية** : يقع على الجمعيات الأهلية دوراً كبيراً فى رفع مستواها الإداري والمهاري والمؤسسي لدعم قدرتها على تنفيذ مشروعات الصندوق كما يقع عليها أيضاً دوراً هاماً وهو تعريف الصندوق بالمستفيدين وكيفية دعم هذه الاستفادة والمعوقات التى تحول دون تحقيق ذلك ، فضلاً عن أهمية التنسيق المستمر بين الجمعيات الأهلية وخبرات الصندوق وذلك لدعم الخبرات المتبادلة وتجارب التنمية بما يسمح بإعادة النظر فى السياسات باستمرار لتحقيق الكفاءة والفاعلية فى هذه البرامج ٠

ويشير الجدولين (١٨،١٩) فى استمارة الاستبيان المتعلقين بتأثير الاصلاح الاقتصادى على أنشطة الجمعية ان الجمعيات تشير الى أن هناك تأثيراً للاصلاح الاقتصادى على أنشطتها (٥٥,٣%) وأوضحت نسبه يعتد بها أن من أهم الآثار السلبية للاصلاح البطالة (٣٥,٧) ثم زيادة الأسعار وعدم إدراك المسئولين بعمل الجمعيات واحتياج الجمعيات للإعانات من الدولة ٠

وحول كيفية مواجهة الجمعية للآثار السلبية للاصلاح الاقتصادى أوضحت آراء الجمعيات أن أهم وسائل فك تسهيل زيادة دور المشروعات الصغيرة ، التدريب على استخدام الكمبيوتر والإنترنت ومعامل اللغات ، تنويع وابتكار أنشطة حديثة وجديدة الجمعية، الاهتمام بالتدريب التحويلي ، وتدفق هذه الوسائل مع ما تم التوصل إليه من نتائج سابقة وان كانت تحتاج الى المزيد من الآليات لدعم دور الجمعيات فى خدمة أهداف التنمية فى مصر ٠

٢٠٣ المتغيرات الدولية :

تتمثل أهم المتغيرات الدولية التى تواجهه مصر حالياً في اتجاه العالم نحو التكتلات الاقتصادية الدولية وتطبيق اتفاقية دورة اراجواي للجات وما ترتب على ذلك من إنشاء منظمة التجارة الدولية ثم الاتجاه للعولمة وما يصحبها من نمو مذهل في الاتصالات وكذلك نمو الشركات متعددة الجنسية والتوجه للكيانات الكبيرة، ولاشك أنه سيكون لهذه المتغيرات آثاراً هامة على الجمعيات الأهلية، وهو ما سنتناوله فيما يأتي:-

(١) الاتجاه للتكتلات الاقتصادي

شهد العالم منذ بداية التسعينات تزايد الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية الدولية، فقد حققت الدول الأوروبية المزيد من التقارب الاقتصادي وصولاً إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي، كذلك اتجهت المكسيك وكندا والولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة يطلق عليها النافتا، كذلك هناك تكتل الأسبان في القارة الآسيوية ، ومن ثم فإن التكتلات الاقتصادية قد شملت قارات العالم الأساسية ، ولاشك أن التكتل من الناحية الاقتصادية إنما يعمل على زيادة المصالح الاقتصادية لدول التكتل على حساب العالم الخارجي ، وقد تزايد الاتجاه من قبل التكتلات الرئيسية إلى استقطاب الدول النامية للانضمام إليها في اتفاقيات شراكة اقتصادية، فالاتحاد الأوربي وهو أكثر التكتلات نجاحاً إنما يعمل على ضم أوروبا الشرقية ،هذا بالإضافة إلى محاولات عقد اتفاقيات المشاركة الاقتصادية التى تفتح أسواق الدول المشاركة لمنتجات الاتحاد، وقد تم بالفعل توقيع اتفاقيات شراكة مع تونس والمغرب

ووقعت مصر بالأحرف الأولي اتفاقية الشراكة الأوروبية وتجرى الاستعدادات حالياً للتوقيع النهائي على الاتفاقية ، وسيكون للاتفاقيات انعكاسات هامة يجب أن تدركها الجمعيات الأهلية في مصر، ذلك أنها سوف تتيح الفرص لزيادة الصادرات الزراعية في مجال الزهور والخضر والفاكهة ، كما أن هناك برنامجاً لتحديث الصناعات ومنها الصناعات الصغيرة، وسيترتب على اتفاقية الشراكة أيضا إمكانيات للصادرات الصناعية يتطلب الأمر رصدها وتوجيه المشروعات الصغيرة للاستفادة منها.

كذلك فإن التوجه للتكتلات الاقتصادية إنما يوضح أهمية الاتجاه للتكتلات الإقليمية المحلية لمواجهة تعاظم مصالح دول التكتلات على حساب الدول خارجها، ويكتسب التعاون العربي أهمية يعتد بها لتحقيق ذلك، ومن هنا فإن إقامة المشروعات المتكاملة التى تستغل المزايا النسبية للدول العربية وحتمية إنما تتطلب تعرف الجمعيات الأهلية على هذه البدائل للمشروعات التى يجب تشجيعها ، فضلا عن أن مساهمة الجمعيات في ذلك إنما يتضمن هدفا أعمق وهو تعميق المشاركة الشعبية والإجماع الشعبي على تفعيل التعاون الإقليمي العربي.

(٢) تطبيق اتفاقية دورة أراجواى للجات :

تم توقيع اتفاقية اراجواي في ديسمبر ١٩٩٣، وبدأ تنفيذها في يناير ١٩٩٥، وسوف يترتب على تطبيق هذه الاتفاقية أبعادا هامة اقتصادية واجتماعية يجب دراستها لوضع الخطط البديلة لزيادة آثارها الإيجابي ومحاولة خفض آثارها السلبية ، ويمكن أن تلعب الجمعيات الأهلية دوراً هاماً في هذا المجال. وسنتعرض فيما يلي لأهم المحاور المؤثرة في الاتفاقية .

أ- بالنسبة للسلع الزراعية:

سيتم إلغاء الدعم على السلع الزراعية مما يتوقع ارتفاع أسعار هذه السلع ومن ثم يمكن أن يكون لذلك انعكاسات هامة على الأسر الفقيرة وخاصة النساء التى تعول أسراً.

ب- بالنسبة للسلع المصنعة :

تعمل الاتفاقية على خفض القيود التعريفية على السلع المصنعة مما يعني فتح الأسواق المصرية أمام هذه السلع وزيادة منافسة الواردات للإنتاج المحلي، وسيؤدى هذا إلى أهمية رفع تنافسية السلع المصرية المصنعة من خلال زيادة الجودة وخفض التكلفة، وبالنسبة للمنسوجات والملابس التى يمكن أن تتمتع فيها مصر بميزة نسبية فإن السوق ستصبح مفتوحة بحلول عام ٢٠٠٥ بمعنى أن يمكن لمصر أن تصدر بأية حصة لأى دولة في العالم وفي نفس الوقت

عليها أن تفتح أسواقها للواردات من المنسوجات والملابس ، ولاشك أن هذا سيؤكد على أهمية دعم تنافسية مصر في هذا المجال وألا فأن الآثار ستكون سلبية.

ج- بالنسبة للخدمات

تم إدخال تجارة الخدمات ضمن اتفاقيـــة جولة أراجواى

مما يعنى خضوع التجارة فى الخدمات للاتفاقية بما يتيـــح المجـــال لحريـــة انتقـــال الخدمات عبر الحدود وسيكون لذلك الكثير من الآثار التى يمكن ان تكون إيجابية أو ســـلبية وفقاً للسياسات المتخذة ، ذلك أن حرية الخدمات ستزيد منافسة الشركات الدولية للشـــركات المصرية فى مجال الخدمات مما يتطلب دعم تنافسية هذا القطاع لمواكبة المواصفات الدوليـة للجودة فى الأداء ، كما يتطلب رفع الكفاءة البشرية .

ومن ناحية اخرى فإن التقدم الكبير فى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يمكن ان تسهم فى زيادة فرص مصر فى مجال الخدمات وخاصة فى مجال تجهيز البيانات وإعداد برامج الكمبيوتر والخدمات المهنية والمكتبية مما يمكن معه فتح المجال للصادرات المصريـة فى هذا المجال ، إلا ان ذلك إنما يتطلب رفع مستوى المهارات فى هذا المجال ومواكبتـــها للمهارات العالمية المطلوبة .

ويدعم من ذلك تأكيد اتفاقية الجات لحقوق الملكية الفكرية والتى تهدف الـــى حمايـــة الحقوق الفكرية فى مجال الاختراعات والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية وحقـــوق التأليف والسينما ، وقد خسرت مصر الكثير من سرقة حقوق الملكية الفكرية فى المجـــاليين الآخرين مما يتطلب دعم استفادتها من حماية حقوق الملكية الفكرية ، ويتطلـــب الأمـــر ان يتعرف الجمعيات الأهلية على ابعاد اتفاقية الجات الاقتصادية / الاجتماعية حتى يمكن اخـــذ هذه الأبعاد فى الاعتبار عند تحديث سياساتها وبرامجها التنموية ، ولاشك ان الآثار كلـــها تصب فى متطلب رئيسي إلا وهو رفع المهارات البشرية الى المســـتوى العـــالمى وتحديـــد الفرص المتاحة فى الأسواق الدولية لتوجيه المشروعات الصغيرة اليها ، وتشجيع التكـــامل العربي يضاف الى ذلك دعم دور الجمعيات الأهلية فى المشاركة فى الاجتماعـــات الدوليـــة للجات وتدعيم البعد البيئي.

(٣) العولمـــــة :

يقصد بالعولمة تزايد أثر المتغيرات الدولية على الاقتصاديات الوطنية حيث تسهم زيادة وسائل الاتصالات فى اتساع دائرة المعاملات على المستوى العالمي ، ويمكن أن تتم التجارة من خلال الإنترنت وكذلك الإدارة وتبادل المعلومات مما يجعل العالم قريـــة واحـدة كذلـك يصحب العولمة تزايد الوزن النسبي للشركات متعددة الجنسية ، حيث هناك اتجاهـا لزيـادة الاندماج بين هذه الشركات مما يعنى تزايد قدرتها على المنافسة وقوتها الاقتصاديـــة ، هـذا بالإضافة الى قدرتها العالمية على إدارة فروعها من المقر الرئيسي فى الدول التى تحددها ٠

وقد وصل نصيب الدول النامية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الشركات متعددة الجنسية عام ١٩٩٨ الى ٢٥,٨% من حجم استثمارات تصل الـى ٣١٦,٥٢٤ مليـار دولار ، واستأثرت الصين وحدها بأكثر من ٤٠ مليار دولار من هذه الاستثمارات ، ووصـل حجم الاستثمارات الأجنبية فى مصر الى ١,٥ مليار دولار فقط مما يعنى عدم قدرة الاقتصـاد المصري على جذب الاستثمارات الأجنبية بالدرجة الكافية ، ويتطلب الأمر التعـرف علـى الفرص المتاحة من قبل هذه الشركات التى يمكن - أن تفتح مجـالات كبـيرة للمشـروعات الصغيرة التى تسهم فى توفير مكونات للمشروعات الكبيرة وهو ما يجب أخذه فى الاعتبار من قبل الجمعيات الأهلية لتوسيع فرص الاستثمار أمام المشروعات الصغيرة ٠

كذلك فإن مجال ثورة المعلومات يمكن أن يسهم فى فتح المزيد مـن الفـرص أمـام الشباب المصري كما سبق ان ذكرنا مما يعنى زيادة نصيب مصر من الصادرات الخدمية ٠

ولاشك العولمة إنما تفرض أهمية متابعة المتغـيرات العالميـة باسـتمرار وتحديـد إمكانيات الاستفادة منها وتجنب آثارها السلبية بقدر الإمكان ، وهو مـا يسـتدعى معرفـة الجمعيات الأهلية لذلك وتوعية الشباب بالفرص المتاحة لهم عن طريـق العولمـة ، كذلـك تفرض العولمة على الجمعيات الأهلية الاهتمام برفع المهارات البشرية والتدريـب للوصـول للمستوى العالمي كما سبق أن ذكرنا ٠

ويوضح جدولي ١٩/٢٠ حول كيفية مواجهة الجمعيات للآثار السلبية للعولمة أن نسبة كبيره من الجمعيات أشارت الى أهمية تنويع وتطوير برامج التوعية والتدريب علـى الإدراك المتواصل لهذه المتغيرات والاهتمام بالتدريب التحويلي ورفـع مسـتوى الجـودة لمواجهـة المنافسة، كذلك أظهرت الجمعيات ان استراتيجية المناسبة لمواجهة آثار العولمة إنما تتمثل فى التدريب وتطوير أنظمة الجمعية والاستفادة من التطور وسرعة الاتصالات وإنشـاء قـاعدة بيانات ٠

الفصل الرابع

حلقـــــة العمـــــل الإســـتطلاعيـــة

١٠٤ تقـديم :

للتعرف على القضايا والمشاكل التي تواجه عمل الجمعيات الأهلية ، ولتحديد مـدى علم ودراية الجمعيات بمفهوم الشراكة ، والدور الذي يمكن أن تلعبه بالنسبة لمنهج التخطيـط بالمشاركة تم عقد حلقة عمل استطلاعية لعدد ٥٠ جمعية أهلية من مختلف المحافظات .

وكان الهدف الرئيسي لحلقة العمل الاستطلاعية هو التعرف على إمكانيـة مشـاركة الجمعيات الأهلية بوصفها شريك من شركاء التنمية في عملية التخطيط والتنفيذ والمتابعة وذلك من خلال :

(١) تعريف الجمعيات الأهلية بمنهج التخطيط وكيفية إعـداد الخطـة ومراحـل تنفيذهـا ومتابعتها وكيفية تفعيلها والأجهزة التخطيطية ، ووظائف كل منـها وكيفيـة تدفـق البيانات والمعلومات بين الأجهزة التخطيطية والهيكل التنظيمي لوزارة التخطيط ومهام الوزارة وكيفية إعداد الخطة القومية والمؤشرات التي تعتمد عليها الخطة وتسـتخدمها والمصطلحات الفنية المستخدمة وعملية متابعة الخطة وإعداد الدراسـات والبحـوث والإحصاءات، والأساليب التخطيطية المختلفة .

(٢) تحديد وتوزيع أدوار كل من وزارة التخطيط والجمعيات الأهلية في عملية التخطيـط والتنفيذ والمتابعة على المستوى المركزي ومستوى المحافظات.

(٣) عرض تجارب الجمعيات الأهلية المختلفة في التعاون بينها وبيـن وزارة التخطيـط والوزارات المعنية الأخرى والمشاكل والمعوقات التي تعترضهم.

(٤) الخروج من خلال الدروس المستفادة وتقييمها بتوصيات عملية قابلة للتنفيذ لكى يتحقق هدف المشاركة بين الجمعيات الأهلية ووزارة التخطيط.

وقد بلغ عدد المشاركين بحلقة العمل ٨١ مشارك ومشاركة (٥٢ ذكور و٢٩ إنـاث) من عدد ٥٩ جهة معنية منها ٧ جهات حكومية و٥٢ جمعية أهلية (٣٠ جمعية تنموية منـها عدد ٥ جمعيات إسلامية وعدد ٤ جمعيات مسيحية، ١٠ جمعيات رعايـة تضـم الجمعيـات الخيرية وجمعية حماية البيئة وعدد ٤ جمعيات لرعاية المرأة والطفولة و٨ جمعيات لتنظيـم الأسرة). شاركت في الحلقة ١٩ محافظة من محافظات الجمهورية وهى : (القاهرة - الجيزة - القليوبية - الإسكندرية - الشرقية - السويس - الفيوم - الإسماعيلية - بور سـعيد - البحـر

الأحمر – المنوفية – الدقهلية – الغربية – دمياط – بنى سويف – أسيوط – المنيا – أســـوان – شمال سيناء). وتم في هذه الورشة استعراض تجارب الجمعيات الأهلية في العمل المشـــترك بين القطاع الحكومي والقطاع الأهلي والقطاع الخاص. وقد شارك في الحوار والنقاش جميع الجمعيات .

قدمت الجمعيات الأهلية[1] التالية عرض تجاربها في المشاركة مع القطاع الحكومـــي في تنفيذ البرامج ومواجهة المشاكل وطرق حلها لتفعيل دور المشاركة في عملية التخطيط.

- الجمعية المصرية للهلال الأحمر " من خلال تجربة مدينة النهضة بحي السلام ".
- الجمعية المصرية للتنوير.
- الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية.
- جمعية تنمية ورعاية بائعي أطعمة الشارع.
- الجمعية الخيرية الإسلامية بشمال سيناء.
- جمعية بور فؤاد لرعاية الأسرة والطفولة.
- جمعية قرية الأمل " من خلال " مشروع رعاية اولاد الشارع "
- تجربة جمعية الزراعيين
- تجربة جمعية تنمية المجتمع المحلى بشبرا شهاب
- جمعية " تنمية المرأة السيناوية ببئر العبد "
- جمعية " كاريتاس مصر "
- جمعية تنمية المجتمع المحلى ببنى سويف
- جمعيات " حماية الأطفال والأسرة "

٢٠٤ التساؤلات التي طرحت في حلقة العمل :

(١) كيف يمكن أن تتوزع الأهداف والأدوار ولا تتقاطع بين القطاع الحكومـــي والقطـــاع الأهلي والقطاع الخاص؟

(٢) هل تتمشى الوسائل المقترحة للتنفيذ (الحكومة – الجمعيات الأهلية) مـــع المـــوارد المتاحة.

(٣) ما هي أسس المشاركة بين واضعي الخطط والجمعيات الأهلية ؟

---

[1] لمزيد من التفصيل عن بعض التجارب في المشاركة ، أنظر الملحق رقم (١).

(٤) **كيف يمكن القضاء على جميع الفجوات وتلبية الاحتياجات الحقيقية للأفراد في البيئات المختلفة** ؟ ذلك لتجنب التمييز التنموي والتوطن الخاطئ والإعداد الناقص للمشروعات وغياب المعلومات والإحصاءات ونقص المتابعة والإدارة الجيدة لهذه المشروعات في ضوء تكلفة الأخيرة العالية وبالتالي دخول الجمعيات الأهلية شريكاً في التنفيذ والمتابعة والإدارة الأمر الذي يضمن نجاح المشروعات واستدامتها.

(٥) **ما هي التجارب والدروس المستفادة لأنماط متخصصة من الجمعيات الأهلية ومجالات العمل الأهلي؟**

(٦) **ما هي المتطلبات الأساسية لهذه المضمونية من التخطيط القائم على شعار المشاركة بين الأطراف المختلفة من أجل تحقيق التنسيق - التنبؤ - المرونة - الفاعلية؟**

(٧) **ما هي الأطر القانونية والتنظيمية لهذه المشاركة والحدود الفاصلة بين عمل الأطراف؟**

ثم قامت المجموعات بالتحاور والمناقشة والرد على سبعة أسئلة هامة لاستطلاع رأى الجمعيات والوزارات المعنية ، بهدف التعرف على الوضع القائم بين الجمعيات الأهلية والجهات المعنية الأخرى.

٣٠٤ نتائج عمل المجموعات

١٠٣٠٤ كيف يمكن ان تتوزع الأدوار ولا تتقاطع ؟

أ- دور القطاع الأهلي

- حصر الاحتياجات الفعلية وتحديد الأولويات بالنسبة للمجتمع المحلي.
- توفير قاعدة بيانات إحصائية عن مجتمعاتها المحلية.
- حصر الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة.
- تحديد أولويات المشروعات مع الأجهزة التنفيذية المختلفة.

ب – دور الحكومة

- تدريب وتوفير الكوادر الصالحة في حالة احتياج الجمعية إلى المساعدة الفنية.
- التنسيق المستمر مع الإدارة لرفع المعوقات حسب اللوائح المنظمة.
- أن تتضمن خططها وبرامجها المقترحات الواردة من الجمعيات.

- تأسيس آلية للتنفيذ تعمل كحلقة وصل بين القطاع الأهلي والقطاع الحكومي ممثلا في الوزارات المختلفة بإنشاء وحدة أو إدارة لكل وزارة خاصة بالجمعيات الأهلية وقيام المديريات المعنية بالمحافظات عند إعداد خططها وبرامجها باشراك الجمعيات في وضعها.

ج- <u>دور رجال الأعمال:</u>

- الدعم المادي والعيني والمشاركة في التمويل.

٢٠٣٠٤ هل تتماشى الوسائل المقترحة للتنفيذ مع الموارد المتاحة ؟

ولكي تتماشى الوسائل المقترحة للتنفيذ مع الموارد لا بد من :

- تحديد الأهداف وفهم أطراف الشراكة لأدوارهم كل فيما يخصه في أطر من الشفافية والموضوعية والمسئولية والتنسيق والمصداقية.
- تمكين الجمعيات من الحصول علي موارد ذاتية بلا معوقات إدارية حتى تتماشى الوسائل المقترحة للتنفيذ مع الموارد المتاحة والمطلوب.

٣٠٣٠٤ ما هي أسس المشاركة بين واضعي الخطط والجمعيات الأهلية؟

- وضع تشريع قانوني واضح ومحدد ينظم عملية المشاركة في أطر عامة تيسر المشاركة.
- أن تكون مشاركة الجمعيات فاعلة وفي إطار قانوني بمعني أن تكون مشاركة الجمعيات ملزمة قانونا عند وضع الخطة وان تكون المشاركة حسب الإمكانيات المتاحة وتقدم كل جهة احسن ما لديها وما تمتاز به .
- تعظيم دور التعاونيات والمنظمات غير الحكومية الإيجابية والقطاع الخاص في المشاركة.
- تشكيل لجنة عليا للنشاط الأهلي في كل محافظة يمثل فيها:
  - رؤساء الجمعيات النشطة أو ما ينوب عنها.
  - لجنة الخطة بالاتحاد الإقليمي.
  - مشاركة رجال الأعمال .
  - الاتحاد العام للجمعيات .
  - المخططون بمديريات الشئون الاجتماعية.

٤٠٣٠٤ كيف يمكن القضاء على جميع الفجوات؟(المكانية والنوعية) وتلبية الاحتياجات الحقيقية ٠

- إعداد الخطة الحقيقية والفعلية التي تعبر عن واقع المواطنين.
- إعداد وتوزيع الاعتمادات حسب توزيع خصائص السكان (ريف ــ حضر) من خلال الاحتياجات الملحة.
- تفعيل دور الاتحادات النوعية ٠
- دخول الجمعيات الأهلية شريكا في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والإدارة يضمن نجاح المشروعات والقضاء علي الفجوات٠
- تحديد الأولويات في توطين المشروعات ٠
- اعتماد أسلوب التخطيط بالمشاركة٠
- العدالة والتكامل والتنسيق في المشروعات التي تنفذها الحكومة أو القطاع الخاص.
- الديمقراطية في شتي مستوياتها (التمثيل ــ التشريع ــ الرقابة)٠

٥٠٣٠٤ ما هي التجارب والدروس المستفادة لأنماط متخصصة ومجالات العمل الأهلي؟

- تشجيع البحث العلمي للقيام بمشروعات تحقق التنمية بكفاءة عالية داخل الجمعيات٠
- توفر الجمعيات البيانات التفصيلية عن مجتمعها المحلي واحتياجاته وأولوياته حتى يمكنها أن تتعاون وتتكامل مع الجهات الحكومية المعنية بالمشروعات.
- أن تتشابك الجمعيات ذات الغرض الواحد للتنسيق والتكامل مع بعضها البعض ومع مشاركة الجهات الإدارية في التخطيط والتنفيذ والمتابعة للمشروعات وتذليل العقبات التي تواجهها واتخاذ ما يلزم لحلها.
- الدعوة إلى الكفاءة في توزيع الأدوار وتحديد المسئوليات
- الشفافية والموضوعية والمشاركة على أسس واقعية تحقق الأهداف٠
- الإدارة الجيدة ركيزة من ركائز فهم أطراف الشراكة٠
- الواقعية في البرامج والآليات للمشروعات أساس نجاحها٠
- التعاون بين مؤسسات المجتمع (منظمات ــ حكومة) كان عاملا رئيسيا في نجاح المشروعات وتحقيق أهدافها.

٦٠٣٠٤ ما هي المتطلبات الأساسية لهذه المضمونية من التخطيط القائم على شعار المشاركة بين الأطراف المختلفة من اجل تحقيق التنسيق ، التنبؤ،المرونة ، الفاعلية ؟

- شرعية المشاركة مع تحمل تبعية المسئولية في المشاركة .
- تكافؤ الفرص مع الاحترام المتبادل للأدوار.
- توافر المعلومات والبيانات
- إيجاد علاقة متصلة بين الجمعيات والجهات المعنية بالتخطيط.
- دعوة الجمعيات للمشاركة في أية فعاليات لإعداد البرامج والخطط التي تنظمها تلك الجهات.
- أن تتشابك الجمعيات فيما بينها في إيجاد كيانات لها (شبكة ــ اتحاد) تتبنى حل مشاكلها لتذليل الصعوبات.
- أن يتم تعديل التعليمات واللوائح المنظمة لأساليب التخطيط بما يسمح بوجود ممثلين للجمعيات في لجان التخطيط.
- يجب إعادة تأهيل الكوادر المختلفة علي جميع المستويات.

- **بالنسبة للتنسيق** :يتم الاتفاق بين جميع الإدارات المهتمة والمعنية وتوزيع الأدوار علي كل منهم بالاشتراك مع الجمعيات الأهلية.
- **بالنسبة للتنبؤ:** وضع خطط مستقبلية وطموحة بما يتلاءم مع الاحتياجات ومتطلبات البيئة في ضوء الإمكانيات المتاحة بما يحقق الأهداف المرجوة.
- **بالنسبة للمرونة:** وضع خطط بديلة تحقق الأهداف حسب تغير الظروف.
- **بالنسبة للفاعلية:** إعداد الكوادر الفنية المدربة للقيام بما يضمن فاعلية تنفيذ المشروعات.

٧٠٣٠٤ ما هي الأطر القانونية التنظيمية لهذه المشاركة والحدود الفاصلة بين عمل الأطراف ؟

- وضع اللوائح المناسبة والمرنة وتحديد الأدوار بدقة وبدون تعارض بما يتيح للجمعيات فرصة الانطلاق في إحداث التنمية الشاملة بدون عوائق إدارية.
- تفعيل الترابط والتنسيق بين الجمعيات والجهات الإدارية من خلال اللقاءات والاجتماعات الدورية لتوحيد الفكر وتنظيمه علي جميع المستويات.

- أن تعدل الوزارات من سياساتها وقراراتها الإدارية المختلفة المنظمة لآليـــة إعـــداد الخطط بما يسمح بـــ :

أ- إشراك ممثلي الجمعيات في تلك اللجان.

ب- أن يتضمن الخطـــط الحكوميـــة مكـــون للجمعيـــات الأهليـــة تنفـــذه تلـــك الجمعيات ٠

ج- دعم ومساندة فنية من الجهات الحكومية المعنية.

- تشكيل لجان فنية ونوعية واستشارية إقليمية ومحلية لتحديـــد المتطلبـــات والمـــوارد والمسئوليات والأولويات والأدوار ٠

٤٠٤ المقترحات التي أبداها السادة المشاركين :

- عقد مثل هذه الورش بالمحافظات وعمل حلقات للمتابعة (شهرية أو ربـــع ســـنوية) لتثبيت فكرة التخطيط بالمشاركة .
- طباعة تقرير الورشة وإرساله للمشاركين.
- حضور المسئولين من الوزارات المعنية ومتخذي القرار للـــرد علـــي التســـاؤلات المطروحة من المشاركين.
- إتاحة وقت أطول للتعارف وعرض التجارب .
- تشكيل لجنة عليا للتخطيط بالمشاركة من وزارة التخطيط وممثلين عـــن الجمعيـــات الأهلية

الفصل الخامس

التخطيط بالمشاركة
ونتائج تفـريغ استمارة الاسـتبيان

تقـــديم :

لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في العملية التخطيطية ، تم إعداد استمارة استبيان وجمع البيانات وتفريغها وتحليلها، والخروج بنتائج لاقتراح بعض الإجراءات الضروريـــة (نظـره مستقبلية).

وقد أعدت هذه الاستمارة طبقا للمحاور التالية:

- **المحور الأول** : التعرف على المفاهيم الخاصة بالتخطيط بالمشاركة ، الشراكة، التنمية لدى الجمعيات الأهلية.
- **المحور الثاني** : التعرف على القضايا والمشاكل التى تواجه عمل الجمعيات الأهليـــة في مصر.
- **المحور الثالث**: التعرف على تحديات وأولويات التنميـــة علـــى المســتوى القومـــي والإقليمي.
- **المحور الرابع**: اقتراح بعض الإجراءات الضرورية لتفعيل المشاركة بيـــن القطـــاع الحكومي والمنظمات الأهلية.(نظرة مستقبلية).

وقد تم تفريغ هذه الاستمارة في (٢٨ جدول - ملحق رقم (١))، وفيما يلي عرض لمـا تم التوصل إليه من خلال تحليل هذه الجداول.

١٠٥ المفاهيـــم :

وفي هذا الصدد يجب توضيح الفرق بين مفهوم " الشـــراكة " (**Partnership**) ومفهوم المشاركة (**Participation**) حيث يشير المصطلح الأخير إلى مجرد دعوة بعـــض الأطراف إلى الاستماع إلى ما يقال ولكنه لا يعني أن لآرائهم أي شكل من أشكال الإلـــزام أو أن لهم نفس حقوق الذين يسألونهم الرأي أو المشورة. أما مصطلح الشراكة فيعني حق جميـــع الأطراف في المشاركة في صنع القرار والالتزام بما يسفر عنه الاتفاق التشاركي[1] وتحديـــد الأدوار والمسئوليات. أي يقيموا علاقات عمل تتوفر فيها درجـــة معينـــه مـــن المســـاواة أو التكافـــؤ بين جميع الأطراف.

---

[1] عادل أبو زهرة ، أهمية الشراكة والحوار في المجتمع المصري ، ورقة مقدمة لنظمة اليونيسيف ، ٢٠٠٠/١/٣، ص ١-٣.

ويلاحظ من الجزء النظري لهذه الدراسة استخدام الدولة لمفهوم المشاركة إلا أن غالبية مستخدمي المفهومين - الشراكة والمشاركة - لا يفرقوا بينهما ويتم استخدامهما لنفس المعني.

١٠١٠٥ الشراكة والتخطيط في التنمية :

إن الأخذ بمنهج الشراكة عند تخطيط وتنفيذ ومتابعة أي مشروع تنموي يكون له تأثير على حياة الناس حيث أن نتائج وعوائد التنمية تكون أفضل بكثير وأكثر استدامة إذا ما شاركت كافة الأطراف الفاعلة في المجتمع والمتأثرة بخطط التنمية في العملية التخطيطية[1]. وعادة ما تشكل الشراكة لتحقيق أهداف محددة مثل معالجة قضية معينه مثل قضية التنمية أو سلسلة من العلاقات المتشابكة لا يستطيع فرد بمفرده أن يعالجها، أو التغيير مثل التغيير في اتجاهات أو قيم عامة أو سلوك معين.

٢٠١٠٥ عناصر الشراكة :

- بناء خلفية موحدة أو إقامة أرضية مشتركة قاعدة عامة بين الشركاء من اجل التوصل إلى اتفاقات.
- وضع أسس للاتفاق واستمرارية الاتصال لكسب المصداقية، الثقة، الشفافية والوضوح.
- تحديد احتياجات المجتمع وتحليلها.
- التعرف على القضايا والمشكلات والفرص المتوقعة في المستقبل والحاضر والمساعدة في تحقيق الاحتياجات التى سبق تحليلها.
- تحديد المشكلات التى تستحق العمل على إيجاد حلول لها.
- تعريف الأهداف المشتركة والعمل من أجل تحقيقها.
- تجميع الموارد المتاحة في ذلك المجتمع لاستخدامها في حل المشكلات بفاعلية أكثر.
- جمع المعلومات والبيانات اللازمة لمواجهة المشكلات بشكل فعال.
- تشجيع الابتكار والإبداع والاختراع والحلول غير التقليدية.
- الحصول على الموافقات اللازمة لحل المشكلات.
- اطلاع الشركاء على المتوفر من المعلومات والبيانات والخبرات (أي تبادلها بين الشركاء).
- بناء علاقات العمل على أساس الاحترام المشترك والثقة والنزاهة والاستقامة، فالشراكة تولد فريق عمل متجانساً ومتمسكاً بالقيم.

---

[1] نفس المصدر السابق.

٣٠١٠٥ احتياجات الشراكة بين الحكومة والجمعيات الأهليـــة

- خلق جو من الصراحة والاحترام المتبادل القائم علـــى أدراك أن الجمعيـات غـير الحكومية شريك أساسي من أجل تنمية مستدامة.
- التنسيق على أساس قاعدة انتقائية انتقادية مع فروع مختلفة للحكومة بهدف المحافظـة على مصالح الشركاء.
- استمرار الحوار خاصة في البرامج والمجالات التى تعمل فيها كـل مـن الحكومـة والجمعيات.
- الإصرار على موافقة مشتركة على الأهداف وأساليب العمل بالنسـبة للمشـروعات الخاصة مع المحافظة على الاستقلالية الذاتية.
- تنوب الجمعيات عن الحكومة في تنفيذ السياسات والبرامج في الأماكن والمجتمعـات التى يصعب على الحكومة الوصول إليها، أو التأثير فيها بسهولة.
- يحدد الشركاء طبيعة ونطاق عمل - أي دور كل فرد - في مراحل المشروع المختلفـة بدءاً بتحديد المشكلة والهدف وعملية التخطيط وعملية التنفيـذ والرقابـة والمتابعـة والتقييم.

٤٠١٠٥ مبـادئ عامـة للشراكـة :

تقوم علاقة الشراكة على عدة مبادئ هي :

- أن يسود جو من الصراحة والثقة والاحترام المتبادل والمساواة.
- العمل كوحدة واحدة من اجل تحقيق أهداف مشتركة.
- احترام الاختلاف بين الشركاء . واتخاذ القرار عن طريق توافق الآراء ، والاسـتفادة من الموارد الموجودة بين أفراد الفريق.
- المحاسبة والالتزام والوضوح، ووضع سياسات مالية وأنظمة سليمة.
- الاتفاق على قواعد للتعامل والعلاقات بين أفراد الفريق الواحد.
- التعاون ودوام الاتصال، وتقاسم الحقوق والواجبات، والتكامل بين أفراد الفريق.
- تشجيع معاملة الجنسين بإنصاف.
- الوعي بالبيئة والمجتمع المحلي، وتشجيع إقامة تحالفات وشـبكات داخـل المجتمـع المحلى.

٥.١.٥ مبادئ خاصة بشراكة التنفيذ :

- أن يفهم الشركاء وجهات نظر بعضهم البعض.
- ممكن في حالات كثيرة تجنب الصراعات أو حلها إذا حاول الشركاء أن يفهموا موقف كل منهم قبل القيام بعمل معين أو الدخول في مفاوضات (مجموعات العمل في تحديد دور كل منها في تنفيذ أنشطة البرنامج).
- البحث عن فرص ليتعلم الشركاء من بعضهم البعض. فعند التنفيذ العملي سيكتسب كل الشركاء خبرة لأن كل شريك قد يكون لديه خبره ولديه دروس مستفادة يمكن أن يفيد بها الشركاء الآخرون ، فالمدخل الأساسي للشراكة هو خلق فرص لتقاسم الخبرة والمعرفة.
- وفي الوقت نفسه على الشركاء أن يحترموا خبرات بعضهم البعض. فكل منهم سيأتي بخبرة معينة في التنفيذ فإذا تجمعت هذه الخبرات بحكمة وانسجام ستقوى القدرة التنفيذية ككل. فالمنافسة غير الصحية سينتج عنها تكرار نفس الجهد وعدم الكفاءة في تقديم المساعدة.
- يجب على كل الشركاء أثناء التنفيذ أن يتفقوا معا على تحسين وجودة التنفيذ. فهذا الالتزام سيؤدى إلى اتخاذ اتجاه نحو استمرارية التحسن وتشجيع المناقشة المفتوحة للمشاكل ونواحي الضعف في التنفيذ لتلافيها.
- كل الشركاء يجب أن يلتزموا بالشفافية وتبادل المعلومات ولن يسهل ذلك اتخاذ القرار فحسب بل سيساعد أيضا على منع سوء الفهم والشعور بالإحباط.
- في جميع مراحل التنفيذ أو التطبيق يجب عا ى الشركاء البحث عن أوجه التعاون، لأن التعاون يقوم على أساس أن الكل أفضل من كل جزء على حده فشركاء التنفيذ يبحثون عن التعاون البناء حتى يحصلوا على أقصي فائدة من مواردهم.
- شركاء التنفيذ يجب ن يؤمنوا بمبدأ المنفعة لجميع الأطراف بدلاً من السعي لمنافع فردية. فيجب أن يبحث الشركاء عن وسائل للعمل مع بعضهم البعض حتى تستفيد كل الأطراف.
- في التنفيذ لكي تكون الاتصالات فعالة، ينبغي على الشركاء محاولة الاتصال في كل الاتجاهات. فالمعلومات تحتاج إلى أن تتجه في جميع الاتجاهات وبذلك تصبح المعلومة متوفرة لمن يحتاجها. وفي نفس الوقت تضمن أن المشاكل تطفو على السطح وان القرارات الخاصة بالسياسات تُتخذ في الوقت المناسب تماماً.
- وتُعتبر الخطة الفعالة عاملاً أساسياً في نجاح التطبيق. بل أكثر من ذلك فإن المشاكل والقضايا لا يمكن تجنبها في كل عملية، بغض النظر عن جودة التخطيط. ولتأكيد

الفاعلية والكفاءة القصوى فإن الشركاء يجب أن يخططوا ويحلـــوا المشـــاكل معـــا. فالتخطيط المشترك لا يساعد على حل المشكلة، وعلى التنفيذ السليم في وقته المحـــدد فحسب بل أنه يساعد أيضا في بناء فرق عمل تساند بعضها البعـــض فـــي الأوقـــات الصعبة.

- لا يمكن للشركاء المنفذين أن يتجنبوا بعض القيود على الموارد، لهذا عليهم أن يضعوا آلية وعمليات للتنسيق لتسهيل الاستمرار في وضع الأولويـــات حتـــى يمكـــن تقييـــم الاهتمامات والقضايا وترتيبها حسب أهميتها وسرعة الحاجة إليها وأن يتخذ الإجـــراء المناسب في وقته.
- على الشركاء أن يحددوا في المراحل الأولي للعمل مستواها وحدودها والموافقة علـــى احترامها والالتزام بها. والفشل في الوصول إلى ذلك سيقود إلى مساعدة غير متزنـــة وعدم استخدام الموارد بكفاءة. والاتفاق في هذا المجال سيقود إلـــى مشـــروعات ذات نوعية سليمة تتم في وقتها وبالتكلفة الصحيحة.
- مهما كانت الخطة التنفيذية الموضوعة جيدة التخطيط ، فالمواقف والقضايا ســـتظهر مما يتطلب قرارات متعلقة بسياسات المشروع. ولذلك لابد من أن يعمل الشركاء معـــاً في كل مراحل العملية التنفيذية ليحددوا الفجوات المتعلقة بسياسات المشروع، ووضـــع سياسات معينه، مع تقاسم هذه السياسات مع كل الأطراف. أن امتناع مديري البرنامج عن اتخاذ قرار متعلق بالسياسات في وقته يؤدى إلى عدم الحســـم والعموميـــة علـــى مستوى العمل. أما القرارات التى تتخذ في وقتها المناسب والتى تصل بشـــكل جيـــد تساعد على ضمان أن الأنشطة المساعدة ستحقق التأثير المرغوب فيه.
- ولابد أن تحدث فجوات في المعرفة والمهارات بين الشركاء في التنفيذ. لهذا يجـــب أن يلتزموا بالتدريب منذ المراحل الأولي لأي عملية. أما عن الوقت والجهد الذى يحتاجه التدريب سواء الرسمي أو غير الرسمي ، فهذه قضية تخطيطية يجـــب بحثـــها منـــذ البداية. وأكثر من ذلك فإن الرابطة بين الأنشطة التدريبية والأهداف التطبيقية يجب أن تكون واضحة.
- ووضع هذه المبادئ موضع التطبيق ليس بالعمل السهل . فاســـتخدام هـــذه المبـــادئ كقاعدة لصنع القرار المطلوب يحتاج إلى وقت لمناقشة العملية اللازمة لتنفيذ أعمـــال أساسية والموافقة عليها ووقت التسليم والاستثمار المبدئي وإذا تمت المناقشات مبكـــراً في أي عملية فإن ذلك سيؤدى إلى الكفاءة واليسر في علاقات العمل فـــي المراحـــل التالية للتنفيذ.

٦.١.٥ مـــزايا الشراكـــة :

عند بحث المزايا لابد من التفكير في أشياء أخري غير التكلفة والوقت. أحيانا قد تكون التكلفة أقل والوقت اقصر إذا قمت بالعمل بنفسك - في الوقت الحالي - بدلاً من إقامة شراكة. ولكن الشراكة توفر المال في المدى الطويل لأنها تضمن أن الحل الذى تم التوصل إليه سيلقي المساندة من خلال المشاركة الفعالة. كما أن تناول القضية في سياق اكـــبر توفـــره الشـــراكة يساعد على تحديد أنواع النفوذ التى يجب بحثها. والأهم أن الشراكة تبحث أموراً أبعـــد ممـــا تثيره المشكلة العاجلة وذلك من أجل التوصل إلى حلول طويلة الأمد . أي أن العمل الجمـــاعي اكثر فائدة وفاعلية من العمل الفردي لأن المشكلة تحل بجميع أبعادها حتى المستقبلية منـــــها. كتناول المشكلة السكانية بأبعادها المختلفة (خفض معدل النمـــو الســـكاني، ورفـــع مســـتوى الخصائص السكانية، واعادة توزيع السكان ...الخ).

ومن مـــزايا الشـــراكة ما يلي :-

- **الموارد** : توفر أعداد أكبر من الأفراد والأموال والخبرات التى يمكن استخدامها لحـــل القضية، ذلك أن تقسيم العمل والعثور على الأفراد المناسبين يؤدى إلى فاعلية أكثر في إيجاد الحلول.

- **الخيارات**: إمكانية الحصول على المزيد من الأفكار ووجهات النظر والحلول الممكنة من خلال الجهد التعاوني.

- **المخاطـــرة**: عندما تتوزع المخاطرة على عدد أكبر من الناس نجد أن أعداداً اكبر من الناس على استعداد للمخاطرة.

- **التوعيـــة والموافقـــة** : الشراكة معناها مشاركة عدد اكبر من الناس وبهذا يـــزداد الوعي العام كما أن الناس يرون أن في ذلك عدالة وصراحة مما يساعد علـــى خلـــق المساندة وتقليل المعارضة.

- **تقوية المؤسسات** : من خلال تبادل الخبرات والمعلومات والتعبير عن الذات بالطرق المختلفة مثل عقد اجتماعات دورية ودعوة الشركاء، أو إعـــداد تقـــارير دوريـــة، أو الابلاغ عن الأنشطة الحالية أولاً بأول ووصفها.

٧٠١٠٥ المعوقات التى تقف في طريق الشراكة:

التفاوت الكبير في القوة بين الأطراف المشاركة

من أهم عوامل نجاح الاتفاق الذى تسفر عنه الشراكة أن يتم بين أنداد ومن المؤكد أن القوة النسبية للأطراف المنشغلة بقضايا التنمية في المجتمع المصري متباينة تباينا كبيراً، ويميل الميزان دائما لصالح الحكومة وأجهزتها. لذلك فأنها لا تأخذ موضوع إشراك الأطراف الأخرى مأخذ الجد، خاصة في مجال صنع القرار وصياغة الخطط.

عدم توفر المعلومات

تمثل مشكلة عدم توفر المعلومات المناسبة لكل الأطراف المتشاركة عائقاً كبيراً، يحدث ذلك بسبب نقص البيانات وأحيانا عدم دقتها أو بسبب أن السلطة التنفيذية تحتكرها وتقوم بحجبها عن الأطراف الأخرى.

ضعف ثقافة الحوار

يزدهر الحوار في مجتمع ما عندما تقوم مؤسسات التنشئة والتربية فيه باتباع الأساليب الديموقراطية وتشجع على النقد والتحليل والتقييم، وتضعف ثقافة الحوار في مجتمع ما عندما تتبع مؤسسات التنشئة والتربية والتعليم والإعلام فيه أساليب استبدادية في التعامل مع أفراد المجتمع في مراحل عمرهم المختلفة، وعندما يختفي الحوار في مجتمع ما يصبح من الصعوبة إدارة الخلاف حول شئون هذا المجتمع.

لذلك فمن المؤكد أن الشراكة تزدهر في مجتمع ما عندما تكون هناك ديموقراطية وشفافية وحرية في التفكير وحرية في التنظيم وقبول للخلاف والاختلاف والتعددية.

٨٠١٠٥ الإطار المؤسسي للشراكة :

غالبا ما تعتمد الشراكة في مصر على مبادرات فردية وشخصية وهذا لا يضمن استدامة ما تسفر عنه الشراكة من قرارات ونتائج لأن الاستدامة في هذه الحالة مرهونه ببقاء هذا الشخص في موقعة، لذلك فمن المهم وضع (**INSTITUTIONALIZATION**) الشراكة في اطار مؤسسي وذلك لضمان استدامة واستمرار نتائجها في حالة غياب الأفراد الذين مثلوا الهيئات المختلفة، كما تعني المؤسسة أيضا أن يكون هناك تشريعات تحتم الشراكة وتحدد إجراءاتها واعتماد نتائجها، وتأخذ بعض المؤسسات في مصر بالحوار أسلوبا لعملها مثلما هو منصوص عليه في قانون التخطيط العمراني، لكنه تلاحظ أن الجهات الإدارية قد

تتجاهل هذا النص ، كما أنه في حالة الدعوة إليه يكون الحضور محدوداً ومقصـــوراً علـــى بعض المتخصصين.

وإشراك الجماهير أو المجتمع من خلال ممثلين يمكن أن يتم عبر آليات متعددة مثـــل ورش العمل أو جلسات الحوار أو جلسات الاستماع الجماهيري أو عرض الخطط التفصيليـــة من خلال معارض يأتي إليها المدعوون لمشاهدتها والتعليق عليها.

وجدير بالإشارة أن التخطيط بالمشاركة يعتمد على التعاون بين الحكومة والجمعيـــات الأهلية والقطاع الخاص، من أجل وضع خطة لتنمية المجتمعات المحلية، وتساعد هذه الخطـــة الجمعيات الأهلية في القيام بدورها بفاعلية وكفاءة تنعكس على مجتمعاتها المحلية . وعادة مـــا يراعي التخطيط بالمشاركة البرامج الجاري تنفيذها، والبرامج المخطط لها فيما ســـبق عنـــد وضع الخطط الجديدة.

ويساهم التخطيط بالمشاركة في تأسيس قطاع من الجمعيات الأهلية تبـــذل قصـــارى جهدها لمساندة وتكملة البرامج الحكومية في مجال الصحة والتعليم والتنمية المحلية والرعايـــة الاجتماعية. خاصة أن الجمعيات الأهلية أكثر قدرة وفاعلية في الوصول والتغلغل في القـــاعدة الشعبية بشكل يتعذر على الأجهزة الحكومية القيام به وبناء على ذلك فإن الجمعيات الأهليـــة قادرة على تحديد احتياجات وأولويات السكان في مجتمعاتها المحلية بكفاءة وواقعية.

٢٠٥ المشاكل التى تعترض تنفيذ مبدأ المشاركة :

أسفرت آراء المشاركين في حلقة التشاور التى أقيمت خلال شهر فبراير ٢٠٠١ والتى شارك فيها الجمعيات الأهلية ومسئولي الجمعيات والتخطيط بالوزارات ووزارة التخطيط عـــن أن:

أولاً: المشاكل المالية : تمثل المشكلة الرئيسية في تنفيذ مبدأ الشراكة ، ومن أهم ما ذكر في هذا البند ما يلي:

١- عدم وجود الدعم المالي الكافي المخصص للعمل مع المشاركة الفعالة مـــع الأجـــهزة الأخرى سواء الحكومية أو القطاع الخاص.

٢- القصور المالي ونقص التمويل وقلة الموارد مع حجم المطلوب إنجازه من خدمات.

٣- الإعانات المقدمة صغيرة والهبات ضعيفة مما يصعب معه المشاركة.

ثانيا: **المشاكل الإدارية** : تأخذ المرتبة الثانية ومن أهم التعليقات على هذا البند ما يلى:

١- تعدد الجهات الإدارية وعدم فهمها لدورها.

٢- وجود أكثر من وسيط بين المخطط والمنفذ.

٣- عدم تعاون الجهاز الإداري مع الجمعيات.

٤- يتعاملون مع الجمعيات على أساس أنهم الأوصياء.

٥- عدم معرفة مبدأ المشاركة بين الجهاز الإداري.

٦- رؤساء مجالس الإدارة أغلبهم من الموظفين ويتعاملون بمفهوم الوظيفة الحكومية وليس من منطلق دور الجمعيات للمشاركة.

٧- عدم وجود لقاءات دورية مع الجمعيات حتى يتبلور المفهوم الخاص بالمشاركة.

ثالثا: **المشاكل القانونية** : وهى تمثل حجر الزاوية ، وتركز على النقاط التالية:

١- قانون الجمعيات المعمول به حالياً يحول دون المشاركة بما فيه من بيروقراطية وروتين ومعوقات ويجب إلغائه.

٢- سرعة إصدار القانون الجديد بما فيه من تعديلات أدخلت عليه بعد إيقافه.

٣- تنفيذ نصوص القانون مع إهمال روح القانون.

٤- نقص الوعي القانوني الكافي لمبدأ المشاركة.

٥- التداخل بين جهات الإدارة وسلطات الجمعيات.

٦- الصدام بين الجمعيات المنفذة والجمعيات المعاونة.

٧- تضارب القوانين والقرارات الوزارية في شأن أعمال الجمعيات ونطاق أنشطتهم (مثال القانون ٣٣ لسن ٥٧ يسمح باستخراج التراخيص للباعة الجائلين بينما القرار الوزاري رقم ٧٠٧ لسن ٦٨ يقيد استخراج التراخيص).

٨- أخذ سلطات جهات وزارية (إشهار جمعية مثلاً) للمجلس الشعبي المحلي الذي يرأسه أمين الحزب الوطني وترفضه الجمعية.

رابعا: **المشاكل الفنية - العنصر البشري** : وتتركز فيما يلي:

١- تعذر توفير كوادر فنية للجمعيات (مثال: الطبيبات لمراكز تنظيم الأسرة).

٢- عدم مشاركة الفئات الفنية بالجمعيات في الخطة التدريبية للوزارات (مثال : الدورات التدريبية التى تقوم بها وزارة الصحة والسكان في المجالات المختلفة وخاصة الصحة الإنجابية).

٣- عدم تفهم بعض أعضاء مجالس الإدارات أهمية المشاركة وعدم موافقتهم عليها.

٤- عدم وجود الإدارة الواعية المدربة.

٥- عدم وجود كفاءات وخبرات فنية تتفهم متطلبات العصر.

٦- قصور التدريب والتأهيل للعاملين بالجمعيات ومسئولي الوزارات التى تتعامل معها.

خامسا: المنـــاخ الاقتصـــادي : أفادت الجمعيات أن الركود الاقتصادي له تأثير سلبي علـــى المشاركة في تنفيذ الخطط ، كما أن الفقر والأمية من العناصر الأساسية التـــى تعـــوق مبـــدأ المشاركة.

هذا وقد أفاد المشاركون بأن جهود الحكومة التى تتم لمواجهة هـــذه المشـــاكل غـــير موجودة وغير فعالة.

ترى الجمعيات الأهلية المشاركة في حلقة العمل الاستطلاعية أن الجمعيات الأهليـــة لا يتوافر لديهم رؤية طويلة الآجل أو استراتيجية شاملة للتنمية المحلية ، ويرجع ذلـــك إلـــى الأسباب التالية:

١- لكل جمعية أهداف محدده ونطاق جغرافي محدد لا تستطيع الخروج عنه.

٢- نقص الخبرات والمعلومات والافتقار إلى الدقـــة .

٣- غياب الرؤئ والارتباط بمجتمع محلي صغير.

٤- غياب التنسيق بين القطاع الحكومي والجمعيات الأهلية.

٥- قلة الموارد أو التخوف من المخاطرة.

٦- عدم وجود جهاز يخدم هذا المحور.

٧- تعمل الجمعيات عند ظهور مشكلة معينة حسب قدرتها.

٣٠٥ أدوار الشركاء

١٠٣٠٥ دور الحكومة

يزداد دور الدول في ظل اقتصاد السوق كما تزداد صعوبـــة ممارســـة هـــذا الـــدور ومتطلباته حيث للدولة دور يجب أن تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو كالتالي:

- شريك في التنمية مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وذلـــك فـــي صـــور متعددة.
- محفز لتوجيه النشاط الاقتصادي إلى الأوجه الأكثر احتياجاً عن طريق مجموعة مـــن السياسات التأثيرية الجاذبة والطاردة.

- مراقب حيث أن دور الدولة في مراقبة النشاط الاقتصادي يتعاظم في ظل حرية السوق من خلال مراقبة الدولة للأسواق ولمواصفات السلع ولمنع الاحتكار ويتحقق ذلك عن طريق تحسين وزيادة القدرة المؤسسية للدولة.
- ميسر للاستثمار حيث تسهل إمكانيات وإجراءات الاستثمار وقوانينه بما يشجع كبار وصغار المستثمرين على استثمار أموالهم وأفكارهم.
- رائد حيث مازال هناك للدولة دور في المجالات والقطاعات التى لا يقدم القطاع الخاص على الاستثمار فيها، حيث أنها تكون غير رابحة مثل قطاعات الخدمات الاجتماعية، أو ذات عائد بعيد المدى مثل البحوث والتكنولوجيا والتطوير ، أو تطلب إمكانيات تفوق حدود المنظمات غير الحكومية مثل بعض مجالات الصحة والتعليم.
- ممول لبرامج الحد من مسار الإصلاح الاقتصادي على الفقراء.
- منسق بين كافة مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية بما يحقق التضامن في المسئولية والعمل الجماعي بين هذه المؤسسات، ورسم الاستراتيجيات القومية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وتأمين كيان ومصالح الدولة ضد الأخطار التى تهددها داخليا وخارجياً.
- مقيم للأداء الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الكلي والعمل على مواجهة الاختناقات التى قد تنشأ أثناء عملية التنفيذ، مع وضع السياسات التصويبية لتعديل مسارات التنمية في صالح الأهداف الكلية.
- استكمال الإصلاح التشريعي الذى بدأته الحكومة بتوفير المناخ المستقر والآمن اقتصاديا واجتماعيا.
- العمل المستمر والفعال من أجل تحقيق عدالة توزيع ثمار التنمية على فئات المجتمع المختلفة مع الانحياز لصالح الطبقات الأقل دخلاً والفئات غير القادرة على الوفاء بمطالبها الأساسية.
- الارتفاع بمستويات كفاءة الخدمات المقدمة للأفراد بكافة أنماطها للارتفاع بمستويات المعيشة، وتوسيع الاختيارات ، ومد مظلة الخدمات لتشمل المناطق والأقاليم المحرومة.
- إقامة البنية الأساسية خاصة في المناطق العمرانية الجديدة والأقاليم المتدنية تنمويا وذلك لجذب الاستثمار الخاص إلى هذه المناطق.
- تفعيل دور المحليات بزيادة الوعي والمشاركة السياسية لدى الأفراد، وتحديد فجوة التنمية الواقعة في نطاق الوحدة المحلية ونوعية الموارد المتاحة والاحتياجات الاستثمارية اللازمة لاستغلال هذه الموارد.

- إجراء مسح ميداني مستمر لكافة مناطق الجمهورية يوضح الموارد المتاحة والاحتياجات الفعلية والفجوة أو الفائض وفرص الاستثمار المتاحة والممكنة وتوفير خرائط استثمارية لهذه الفرص أمام القطاع الخاص والجمعيات الأهلية متضمنة دراسات الجدوى المبدئية والحوافز المزمع إعطائها مقابل تنفيذ هذه المشروعات.
- وضع وتنمية برنامج قومي للبحث العلمي، ونقل وإنتاج التكنولوجيا والتركيز على تكنولوجيات تتيح إحداث طفرات في مجال الإنتاج والخدمات دون تقليل فرص العمالة.
- المحافظة على العلاقة السياسية المتوازنة مع قوي العالم المختلفة وإتباع أسلوب دبلوماسية التنمية للانفتاح على العالم اقتصاديا والاستفادة من تجارب التنمية وثمار الثورة العلمية التكنولوجية التى تعم العالم المتقدم.
- دراسة الأسواق العالمية والتكتلات الاقتصادية المختلفة والعوامل الحاكمة لهذه الأسواق والتكتلات، واتخاذ الإجراءات التنظيمية والخطوات الفعالة التى يمكن أن تزيد من فرص التصدير أمام المنتج المصري.

والحكومة مطالبة بمراجعة أساليب التخطيط في التجربة المصرية بغرض تقويم فاعلية هذه الأساليب ومدى ملاءمتها مع احتياجات العملية التخطيطية ومضمونها ومسايرة هذه الأساليب للمتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية التى تستوجب حدوث تغيرات في آليات إدارة الاقتصاد القومي ومن ثم تستدعي بالضرورة إدخال تعديلات في أسلوب التخطيط، والتنسيق والربط وتحديد وتفعيل أدوار أجهزة التخطيط المختلفة ونعني بها الجهاز الفني للتخطيط المتمثل في وزارة لتخطيط بحكم المهام الأساسية الموكلة إليها في إعداد الخطة ومتابعتها ، وجهاز المعلومات التخطيطية المتمثل في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لإمداد أجهزة التخطيط والدولة بالبيانات والمعلومات اللازمة لإعداد الخطة وأجهزة الأبحاث التخطيطية المتمثل في معهد التخطيط القومي بما يوكل إليه من مهام في النهوض بالأبحاث والدراسات التخطيطية التى تشمل الأسس والأساليب العلمية والفنية والاقتصادية للتخطيط القومي، وبنك الاستثمار القومي بوصفه جهة التمويل الرئيسية للاستثمارات الحكومية، ووزارة التعاون الدولي المنوط بها العلاقات الاقتصادية الخارجية، وتفعيل دور هيئات التخطيط الإقليمي وإعادة النظر في الأقاليم التخطيطية القائمة وتقسيمها على أسس اقتصادية بهدف أن تصبح هذه الأقاليم أكثر فاعلية والتطوير والتنمية الحضرية للمناطق ذات الاحتياج للتطوير، وتعديل التشريعات بما يعطي سلطات للمحافظين وهيئات التخطيط الإقليمي تتناسب مع الاختصاصات المخولة لهم بالقانون، ودراسة تعديل التشريعات بما يعطي تبعية رؤساء مكاتب

التخطيط والمتابعة بالمحافظات فنياً لهيئات التخطيط الإقليمي مع تحديد اختصاصات وسلطات محـــدده له بالتنسيق مع كافـــة الوزارات والقطاعات، والانتهـــاء من تجهيز مركز الحاسبات الآليـــة بوزارة التخطيط تمهيداً لتحـــويل منظـــومة التخطيط والمتابعـــة إلى شبكة تربـــــط بين الوزارات وبعضها البعض ، وبين المؤسسات وبين الأقاليم، ومشروع تطوير الحســـابات القومية تأكيداً للشفافية ولنتكلم بلغة العالم الاقتصادية (العولمة).

والدولة باعتبارها قمة النظام السياسي تلعب الدور الرئيســـي فـــي ضمـــان توفـــير المعلومات وفي سلامتها، ومحفزة وداعمة للكفاءة الاقتصادية، ونجاح الدولة يتوقف على مدى قدرتها على توفير المناخ القانوني والمالي المستقر، وتحقيق الأمن والعدالة وتوفير الخدمـــات العامة الأساسية، ولذلك فالحديث عن اقتصاد السوق ومدى كفاءته لا يمكن أن يتم في غيبـــة الحديث عن نوع الحكومة سواء في علاقتها مع المواطنين أو مع عمالها، كمـــا أن الحكومـــة تتكون من سلسلة من التتابع الرئاسي لعديد من الأجهزة والإدارات والأصل أن موظفي الدولة هم عين القانون وأداته، ولكن قد يكونون أول الخارجين عليه والمتسببين في انتشـــار الفســـاد والرشوة والمحسوبية ، وينتهك الفساد حرمة الثقة العامة، ويضعف رأس المال الاجتمـــــاعي، وتؤكد الدراسات وجود ارتباط عكسي واضح بين مستوى الفساد وكل من الاستثمار والنمـــــو الاقتصادي، وبالتالي فإن إشاعة الشفافية يحد من فرص الفساد، ويزيد من القدرات التنافســـية للاقتصاد.

٢٠٣٠٥ دور القطـــاع الخاص :

الخطة والسوق أسلوبان متكاملان ، الخطة تبين الاختيـــــارات المســـتقبلية للمجتمـــع والسوق يقوم بالتنفيذ اليومي وتحقيق الإجراءات اليومية والتفصيلية اللازمة لتنفيذ هذه الخطة، والتخطيط يسعي إلى ترشيد آليات السوق والتعامل مع ما تفرضه من متغيرات دون إلغاء لهذه المتغيرات والقطاع الخاص الذى يضم كافة المؤسسات والمنشآت والشركات العاملـــــة علـــى صعيد الأنشطة الاقتصادية المختلفة (زراعة – صناعة – تجارة – خدمات – بنوك ...الـــــخ) . يستفيد من المؤشرات التى يقدمها له جهاز التخطيط في إطار السياسات والقرارات المنظمـــــة والمعلومات التى تصدر عن إدارة الاقتصاد القومي ، وبذلك يتـــاح للمنتجيـــن والمســـتثمرين إجراء حساباتهم المالية والاقتصادية على أسس صحيحة، ومن أهم هذه السياسات :

(أ) السياسات الإنتاجية.

(ب) السياسات الاستثمارية.

(ج) السياسات المالية والنقدية.

(د) سياسة القوي العاملة.

(هـ) سياسات استخدام التكنولوجيا.

(و) سياسات البيئة ... الخ.

إن نشر هذه السياسات وإعلانها على وحدات القطاع الخاص يؤثر في حوافزها وبالتالي يؤثر في قراراتها لتكون أكثر رشادة على المستوى الجزئي والكلي.

إن التعامل بين وحدات النشاط الاقتصادي من القطاع الخاص وبين جهاز التخطيط الذى يسعي إلى اتخاذ القرارات والإجراءات التى تعكس الصالح العام للاقتصاد القومي والمجتمع في آن واحد قد تتعارض في بعض الأحيان مع الصالح الخاص لمنتج معين أو عدد من المنتجين والمستثمرين في قطاع أو فرع من فروع النشاط بالاقتصاد القومي، وبالتالي فروح التشاور والحوار لابد أن تكون موجودة بين جهاز التخطيط وجملة المنتجين والمستثمرين وأصحاب القرار من القطاع الخاص.

إن أهمية المرحلة القادمة في تحديد الأدوار تقتضي التعرف على هيكل استثمارات القطاع الخاص وانعكاسه على هيكل الإنتاج وهيكل القوي العاملة على المستوي القومي، والتعرف على الأسلوب الإنتاجي المستخدم في مختلف أنشطته وتقييم كفاءته والتعرف على مؤشرات أداءه حتى تستخدم أدوات السياسة الاقتصادية المناسبة لنموه وتطوره، وتحقيق التوازن لهذا القطاع لتفادي خلق فجوة بين إنتاج أنشطته والطلب عليها.

كما أن أجهزة التخطيط على المستويات المختلفة يجب أن تأخذ في الاعتبار مجموعة من العناصر التى تحفز القطاع الخاص وتشجعه على المشاركة في مجهودات التنمية ومن هذه العناصر:

- إن مبدأ التخطيط التأشيرى للقطاع الخاص يستوجب بالضرورة تحديد مجموعة من الاتجاهات العامة والمعلومات القومية التى تفيد المستثمرين في إعداد مشروعاتهم الاستثمارية، فالسياسات الواضحة المفصلة لاتجاهات التنمية القومية وأهدافها تمثل الإطار العام الذى يجب أن يكون معروفاً ومحدد سلفاً لمساعدة القطاع الخاص في ضبط حركة نشاطه وعلى ذلك فإن تحديد مجالات النشاط الاستثماري في القطاعات المختلفة التى تتفق مع أولويات الخطة يصبح أمراً ضرورياً.
- القطاع الخاص بطبيعته شديد التأثر بالسياسات الاقتصادية المالية والنقدية والسعرية والضريبية، نظراً لما تحدثه هذه السياسات من آثار على نتائج دراسات المشروعات

الاستثمارية، وعلى ذلك فإن الالتزام باستقرار السياسات الاقتصادية يصبح أمرا غاية في الأهمية لتجنيب المستثمرين الكثير من الآثار السلبية.

- أن أجهزة التخطيط بحكم مسئوليتها عن التنمية لابد أن توفر للمستثمرين البيانات الأساسية التى تعكس كفاءة البنية الأساسية الهيكلية وإمكانياتها في خدمة الوحدات الإنتاجية القائمة والمشروعات المطلوب إقامتها، وهذه المجموعة من البيانات الأساسية تمكن المستثمرين من دراسة فرص الاستثمار وإعداد دراسات الجدوى وإجراء الحسابات المالية والاقتصادية التى تمكنهم من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في ظل مجموعة من البدائل المتاحة.
- يتجه القطاع الخاص إلى مجالات الإنتاج التى تتسم بوجود فجوات بين الطلب والعرض، ولما كانت التنبؤات بالطلب على المستوى القومي ترتبط بشكل مباشر بالدراسات المتعلقة بتأثير المجهودات التنموية على أوضاع السوق، وما يتتبعها من ظهور أو تطوير بعض المتغيرات المستقلة ذات التأثير في إعداد تقديرات الطلب للفترات المقبلة، لذا فإنه من المفيد أن يتم بصفة دورية قياس فجوة الطلب للسلع والخدمات المطلوب أن يشارك القطاع الخاص في أنشطتها.

في حالة المشروعات التى لا تحقق عائداً مالياً مجزيا للمستثمرين ولكنها في نفس الوقت تحقق مجموعة من العوائد الاقتصادية التى تتسق مع أهداف التنمية القومية وأولوياتها، فإن الأمر يستوجب أن تعلن وتوضح مجموعة من الحوافز التى تقدم إلى المستثمرين تحقيق التوازن بين المصالح القومية ومصالح المستثمرين.

٣٠٣٠٥ دور المنظمات الأهلية :

يزداد وضوح دور المنظمات غير الحكومية مع بداية الألفية الثالثة كقوى هامة وفاعلة ودافعة لتطوير وتنمية المجتمعات المحلية حيث تأخذ دور الشريك الشعبي في تبني القضايا القومية الهامة وتساهم في تبني منظومة تكامل الأداء الشعبي في تبني القضايا القومية الهامة وتساهم في تبني منظومة تكامل الأداء والأدوار لتطوير البنية البشرية ذات البعد المثلثي (تعليم ، صحة، دخل) وتطوير هذه المنظومة بالتنسيق مع الأجهزة الرسمية في مواجهة الفقر والجهل والمرض، وتتحمل الجمعيات والمنظمات الأهلية مسئوليات إزاء فئات المجتمع المختلفة وبالأخص الفئات الأكثر احتياجاً للمتطلبات الأساسية للإنسان حيث يقع على هذه الفئات تراكم معقد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فهذه الفئات هي نفسها التى تعاني من (البطالة ، الأمية).

وتركز المنظمات غير الحكومية برامجها ومشروعاتها على الفئات المهمشة والأكثر احتياجاً وبالتحديد بالمناطق العشوائية والمناطق الشعبية والمكتظة بالسكان بالمدن وفي المناطق النائية والنجوع بالقرى والمراكز وذلك بهدف استثارة المجتمعات المحلية لدعم مفهوم المشاركة المجتمعية في حل المشاكل والقضايا التى تواجههم كذلك تفجير الطاقات الكامنة لديهم من أجل القدرة على الفعل بطريقة أفضل مما ينعكس إيجابيا على مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وتقدم بذلك المنظمات غير الحكومية صياغة جديدة للواقع ورؤية حضارية لمفهوم المشاركة المتبادلة بدلاً من المفهوم التقليدي وهو أن يقتصر طرف على تلقي الخدمة في مقابل آخر مانح لهذه الخدمة.

وتتجلي قدرة المنظمات غير الحكومية في مدى التعبير بصدق وشفافية عن وجدان وضمير واحتياجات المجتمعات المحلية التى تعيش فيها وصياغة هذه الاحتياجات على شكل برامج ومشروعات تدعم بالمشاركة الشعبية، وتفرض الأجندة الوطنية وجودها ومسئولياتها لتعيد صياغة وبلورة المتغيرات التى تطرأ على المجتمع والناتج عن عوامل داخلية (سياسات اقتصادية واجتماعية) وعوامل خارجية (العولمة) ولتطرح من جديد أمام المنخرطين في شئون الوطن والصياغة الإنسانية والحضارية الجديدة لتحديد العلاقة بين الدول والمنظمات غير الحكومية بجميع أشكالها من (جمعيات أهلية، نقابات ، منتديات، مؤسسات ، مراكز ثقافية) ولتحديد عقد اجتماعي جديد يعبر عن هذه الصياغة ووصولاً إلى هذه الصياغة لابد من تدعيم وجود مجتمع أهلي قومي قائم على :

- قدرة المنظمات غير الحكومية على التواصل والاستمرارية مع أفراد المجتمعات المحلية لخلق وعي لمفاهيم المشاركة والانتماء والقدرة على التأثير في مسارها وحركتها الداخلية.
- أن تدعم المنظمات غير الحكومية مفهوم الديمقراطية لدى أفرادها والقائم على أن يكون الفرد صاحب قرار وعنصر فاعل.
- قدرة المنظمات غير الحكومية على الإبداع وخلق آليات جديدة وحضارية والبعد عن البيروقراطية.
- استقلالية العمل الأهلي وتذليل جميع العقبات والقيود المكبلة لحركته.

٤٠٥ آليـــات الـــربـــط :

١٠٤٠٥ آليـــات الربط بين وزارة التخطيط والقطاع الخاص:

لتجسيد الأدوار السابقة في صورة تنفيذية يقترح الخطوات التالية:

(١) إنشاء إدارات خاصة بالقطاع الخاص في كل وزارة مـــن الـــوزارات تكـــون مهمتها:

أ- دراسة الطاقة الإنتاجية للقطاع الخاص في النشاط التـــابع للـــوزارة والعوامل التى تؤثر على هذه الطاقة ومعدل النقص والزيادة في هـــذه الطاقة وكيفية تنميتها.

ب- صياغة الخطط الخمسية والسنوية المبدئية للنشاط التى تشرف عليـــه الوزارة ، وإمداد وزارة التخطيط بالبيانات والمعلومات والدراســـات اللازمة لإعداد الخطط القومية وتقارير المتابعة على المستوى الكلـــي والقطاعي والمكاني.

ج- تقديم الاستشارات الفنية سواء الاقتصادية أو الإنتاجية لوحدات القطاع الخاص ، سواء لحل مشاكل الانتاج أو تطويـــره وإعـــداد دراســـات الجدوى.

د- تحليل الفجوات وعنق الزجاجة التى تواجه أنشطة القطـــاع الخـــاص سواء ما يمس منها المشروعات الكبيرة والصغيرة ومن أمثلـــة هـــذه الفجوات :

١. النقص في السيولة النقدية وأسبابها والعوامل التى تؤثر فـــي إزالة هذه الأسباب.

٢. توفر المواد الأولية والخامات الأساسية بالمواصفات المطلوبة في توقيتات مناسبة لعمليات الإنتاج.

٣. موقف العمالة من حيث نوعياتها ودرجة تدريبها لتتناسب مـع متطلبات الإنتاج الحالية والمستقبلية.

٤. مدى توفر عناصر البنية الأساسية ، وكذلك الطاقة المحركـــة وإستمراريتها بالمستوى الملائم للعمليات الإنتاجية.

٥. دراسة السوق العالمي ، وذلك لفتح أسواق جديـــدة وتجنـــب حدوث هزات اقتصادية تؤثر على نشاط القطاع الخاص.

(٢) **إنشاء لجان نوعية متخصصة تتبع وزارة التخطيط** ، وتجتمع كل ثلاث أشهر ،وتضم هذه اللجان النوعية إلى جانب المسئول من وزارة التخطيط مندوبين من معهد التخطيط القومي، وزارة التعاون الدولي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، عضو عن البنك المركزي ، أعضاء من الغرف التجارية والصناعية، أعضاء من اتحادات المستثمرين والمنتجين والمستهلكين.

وتتحدد مسئولية هذه اللجان في وضع مؤشرات تعكس صورة للخطط السنوية للوحدات الإنتاجية في نشاط معين، واحتياجات نمو الاستثمار في هذا القطاع، والمؤشرات المطلوب توفرها، والسياسات والقرارات والقوانين المطلوب استصدارها لتحفيز الاستثمار والإنتاج وإلغاء المعوقات التى تصادفه، إلى جانب النظر في ما تعكسه تقارير المتابعة عن مدى كفاءة المؤشرات والسياسات التى تحفز القطاع الخاص لزياد دوره في مجهودات التنمية. على أن تتولى وزارة التخطيط التنسيق والربط ومسئولية التنسيق بين اللجان النوعية.

(٣) **تفعيل دور الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء**

إن التعرف على مقومات النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص الرسمي منة وغير الرسمي، يحتاج إلى مسح شامل لجميع المنشآت غير الحكومية سواء منها المنشآت الصغيرة أو الكبيرة ، على أن تشمل جميع الأنشطة الاقتصادية مبينة عدد المنشآت بكل نشاط، وحجم العمالة، وصافي الأصول الثابتة، وجملة المستلزمات والإهلاك والأجور والتأمينات، وإجمالي الإنتاج/ الإيراد وصافي الإنتاج/ الإيراد ، إجمالي الأجور النقدية والتأمينات والمزايا العينية، وقيم المستلزمات ، وقيم الإهلاك والتوزيع المكاني لهذه المنشآت، وعلى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إصدار نتائج ومؤشرات التعدادات والمسوح والكتب السنوية في موعد ملائم لإعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية والسنوية.

وأخيراً فإن كفاءة عمل آلية السوق بما يتطلبه ذلك من توفير الظروف التى تجعل تفاعل قوى العرض والطلب تتم في إطار حقيقي، وضمان التخطيط العلمي عن طريق توفير البيانات والمعلومات عن القطاعات

الاقتصادية بالمجتمع، وتوفير المناخ الاقتصادي الجيد عن طريق الإصـــلاح التشريعي والإداري المنظم والمنضبط ، يجب أن يتم في إطار مفهوم أوســـع يرى أن عملية التنمية ليست تطوراً تلقائيا، بل عملية إرادية تـــهدف إلـــى النهوض بقدرات المجتمع وتحديثه.

٢٠٤٠٥ آليـــات ربط الجمعيات الأهلية بالخطـــة :

يمتد نشاط المنظمات الأهلية العاملة على الساحة في مجالات وأنشطة عديدة منها:

- الصحة ،الخدمات الاجتماعية (الرعاية الاجتماعية) ، المساعدات الخيريـــة، التعليـــم والبحث، الثقافة والترويح،البيئة ، التنمية ، الدفاع والرأي والتأثير، الثقافـــة المهنيـــة، العلاقات الشعبية الدولية ، بالإضافة إلى جماعات رجال الأعمال والروابط المهنية.
- تعد في كل محافظة خطة عمل قائمة على تصور ودراسة علميـــة يتولاهـــا جـــهاز متخصص يشارك فيه الاتحاد الإقليمي للجمعيات والمؤسسات الأهليـــة علـــى نطـــاق المحافظة وتعد كل محافظة خطة خمسية وخطة ســـنوية لـــبرامج وأنشـــطة العمـــل التطوعي قائمة على دراسة علمية للاحتياجات القائمة والمحتملة وعلـــى الإمكانيـــات والموارد المحلية على أن يتم تجميع هذه الخطط وتنسيقها والخروج بخطـــة موحـــدة للإقليم التخطيطي الذي يرسلها بدوره إلى قطاع التخطيط الإقليمي لإدراجها بالخطة.

- أن يكون من بين العشرة الذي يعينهم رئيس الجمهورية في مجلس إدارة الاتحاد العـلم للجمعيات الأهلية ممثلاً لوزارة التخطيط وذلك بالنظر إلى اختصاصات هذا الاتحـــاد التى جاءت بنص القانون فيما يلي:-

- وضع تصور عام لدور الجماعات والمؤسسات الأهلية في تنفيذ برامـــج التنميـــة الاجتماعية.
- إجراء الدراسات اللازمة لتوفير التمويل اللازم للجمعيات والمؤسســـات الأهليـــة لتنمية مواردها، والقيام بالاتصال بالجهات الداخلية والخارجية مما يساعد علـــى توفير الإعانات والمساعدات، وإبداء المشورة لها عن وسائل دعم قدراتها المالية.
- تنظيم برامج الإعداد والتدريب الفني والإداري لموظفي الجمعيات والمؤسســـات الأهلية وأعضائها بالتنسيق مـــع الاتحـــادات النوعيـــة والإقليميـــة والجمعيـــات والمؤسسات الأهلية.

- يعقد سنويا المؤتمر العام للاتحاد العام، وفي هذا الشأن يقترح أن يكون موعد انعقاد المؤتمر العام للاتحاد متوافقاً مع موعد إعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعرضها عليه قبل عرضها على مجلس الشعب.

تفعيل دور المنظمات الأهلية لتكون بمثابة قنوات لتوفير التعددية واللامركزية من خلال توسطها العلاقة بين الفرد والدولة عبر قدراتها كأبنية مجتمعية قادرة على تعبئة أفضل لجهود الأفراد، والتأثير في السياسات العامة وتعميق المسائلة المبنية على الشفافية ، وتربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية ومساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة على أداء أفضل للخدمات العامة وتحقيق الرضاء العام. من هذا المنطلق تعد المنظمات غير الحكومية وكيلاً لتحقيق حكم أكثر رشاده يقوم على التخطيط المستقبلي في ظل مفهوم للتنمية يعطي أولوية للعمل البشري ولتوسيع قاعدة المشاركة.

الفصل السادس

الخلاصـــــة والتوصيـــــات

١٠٦ الخلاصة وأهم الأستخلاصات

تقوم فكرة التخطيط بالمشاركة على أساس مبدأ العمل المشترك بين الجمعيات الأهلية والقطاع الحكومي والقطاع الخاص من أجل وضع خطة على كافة المستويات لتنفيذ الدور الذى يجب أن يقوم به كل منهم والذي يكون له أثر فعال على المجتمعات التى تعمل من اجلها، كما أنه يعتبرَ وسيلة لمساعدة الجمعيات الأهلية فى بذل المجهود البناء والمجدي بالإمكانيات المطلوبة فى المكان الذى يحتاج الى هذه المجهودات. ويمكن التخطيط بالمشاركة الجمعيات الأهلية والجهات الحكومية على التعرف على نقاط الضعف فتقوم الجمعيات بالتغلب عليها فى الأماكن المحرومة من خدمات حكومية أو العكس. ويضع أيضا برنامجاً يوضح للجميع الأولويات والإمكانيات المتاحة حتى تقدم كل جهة أحسن ما لديها وما تمتاز به على جهات أخرى.

وذلك سيساعد المسئولين على :

- توجيه الخدمات لأماكن احتياجاتها الفعلية .
- تحاشى بذل مجهود لتقديم خدمات فى مكان لا يحتاج الى هذه الخدمات أو يقوم بها آخرون فى هذا المكان حتى لا يحدث ازدواجية وإهدار للجهد والمال والوقت .
- توجيه الممولين الى الأماكن الأكثر احتياجا .

وكانت أهم استخلاصات الدراسة الآتى:-

(١) أن مفهوم المشاركة لدى الجمعيات الأهلية هو اشتراكهم مع المخططين في عملية التخطيط وفي التنسيق والتعاون وتقديم المشورة لهم.

(٢) أهم أسس المشاركة بين الطرفين هي تبادل الآراء والتنسيق والتعاون المستمر وتحديد الإمكانيات والمشاكل والأولويات، وتحديد الأدوار ووضع خطة واضحة لأسلوب المشاركة.

(٣) أنسب مجالات المشاركة هي: التدريب - الصحة - التعليم- البيئة - والمرأة.

(٤) أهم أهداف المشاركة هي تطوير الجمعيات الأهلية وزيادة دورها في التنمية.

(٥) المستوى الإداري للمشاركة يمكن أن يتم على مستوى المحافظة أو المسئول الرئيسي من كلا الجهتين أو جميع المستويات ، أو على مستوى مديري الجمعيات.

(٦) تحديد الاحتياجات والمشروعات والبرامج المناسبة وتوزيعها اقليمياً هي أهم المستويات التخطيطية لتنفيذ المشاركة بين الوزارة والجمعيات الأهلية وذلك لقرب الأخيرة من المجتمع المحلى المراد تنميته.

(٧) الحصول على الدعم الفني والمالي والمؤسسي والبشري من أهم أسباب لجوء الجمعيات الأهلية " التخطيط بالمشاركة ".

(٨) يمكن أن يقوم الاتحاد بدور فعال لدعم مبدأ التخطيط بالمشاركة وذلك من خلال الاتصال والتنسيق الدائم مع الجمعيات ، وتجميع البيانات وعقد الدورات.

(٩) أهم أنشطة الجمعيات في مكافحة الفقر هي التدريب والتأهيل، وخلق فرص عمل، وإعطاء قروض وهبات عينية بهدف رفع مستوى المعيشة وتقليل حدة الفقر للفئات المتضررة.

(١٠) أهم أنشطة الجمعيات في تحقيق التنمية البشرية: التدريب، محو الأمية، التوعية الصحية والبيئية والتشريعية.

(١١) ساهمت الجمعيات مساهمة كبيرة في دعم دور المرأة في التنمية من خلال برامج التدريب والتأهيل وتقديم خدمات للمرأة العاملة ومحو الأمية وتقديم منح وهبات وقروض لمشاريع مدرة للدخل ودور للضيافة ودور رعاية المسنين.

(١٢) أهم المشاكل والمعوقات التى تعترض تنفيذ مبدأ المشاركة هي التى تختص بالنواحي المالية والإدارية والقانونية.

(١٣) أهم طرق التغلب على تلك المشاكل هي تدريب المخططين ومسئولي المنظمات الأهلية وتوفير مصادر تمويل وتطوير النظم القائمة واستحداث نظم جديدة.

(١٤) أهم مصادر التمويل هي المنح الداخلية (تمويل حكومي، أرباح الشركات، الأهالي)، ومشروعات وبيع منتجات الجمعية ، والمنح الخارجية.

(١٥) أثرت عملية الإصلاح الاقتصادي على أنشطة الجمعيات الأهلية وتعمل الجمعيات على مواجهة الآثار السلبية للإصلاح الاقتصادي ، وذلك بزيادة المشروعات الصغيرة ومنح القروض والتدريب على التقنيات الحديثة مثل الكمبيوتر والإنترنت ومعامل اللغات، وكذلك تنويع وابتكار أنشطة حديثة وجديدة للجمعيات.

(١٦) العولمة لها بعض التأثيرات السلبية على أنشطة الجمعيات الأهلية يجب مواجهتها بالتوعية ورفع مستوى الجودة والتدريب والتطور العلمي والتكنولوجي. كما لها ايضا بعض الآثار الإيجابية يجب العمل على الاستفادة منها.

(١٧) القطاع الخاص أكثر تفاعلاً مع الجمعيات الأهلية وأنشطتها من القطاع الحكومي.

(١٨) هناك بعض المقترحات الهامة لتفعيل دور المشاركة بين وزارة التخطيط والجمعيات الأهلية من **الناحية التخطيطية** : قيام الجمعيات بحصر احتياجات المجتمع المحلي وتنفيذ البرامج والمشروعات على مستوى المجتمع المحلي وتحديد الأولويات وحصر الموارد المتاحة في المجتمع المحلي وحصر البيانات والإحصاءات، وإعداد الخطة ومتابعة وتقييم الأداء. ومن **الناحية القانونية**: تعديل القوانين الحالية، عمل التعاقدات بين المخططين والمنظمات الأهلية، عمل اللوائح التنفيذية الملزمة للطرفين، إصدار قوانين جديدة. من **الناحية الاجتماعية**: تأسيس مجموعات عمل بين الجمعيات الأهلية والأجهزة المحلية، وتوعية المواطنين بأهمية المشاركة.

(١٩) ومن أهم الآليات المقترحة للتنسيق بين الجمعيات ووزارة التخطيط لتطبيق مبدأ المشاركة هي إنشاء لجنة عليا من ممثلين عن الجمعيات بوزارة التخطيط. وتبادل الخبراء والخبرات والمعلومات من خلال ورش العمل والندوات ، إنشاء إدارة في كل وزارة ولجان مشتركة على جميع المستويات المركزية والمحلية.

(٢٠) هناك رؤية طويلة الآجل وإستراتيجية شاملة للتنمية المحلية لدى أغلب الجمعيات الأهلية يجب استثمارها.

(٢١) توجد قناعة لجميع الجمعيات الأهلية بأهمية نظام المشاركة في مستويات اتخاذ القرار، وتبني مجموعة متكاملة من السياسات والخطط والبرامج والمشاريع التنموية المطلوبة.

(٢٢) عدم دراية الجمعيات الأهلية بأحوال سوق العمل.

أما بالنسبة للجزء الخاص بدراسة بعض تجارب الشراكة بالملحق رقم (١) ، تم اختيار بعض التجارب التي قدمت بالورشة الاستطلاعية على النحو التالي:

- تجربة وزارة الصحة والسكان.
- تجربة المشاركة بين وزارة الشئون الاجتماعية والجمعيات الأهلية.
- تجربة المشاركة بين وزارة التربية والتعليم والجمعيات الأهلية.
- تجربة الصندوق الاجتماعي للتنمية " التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية.
- تجربة الهيئة الإنجيلية القبطية للخدمات الاجتماعية " دور القطاع الخاص في النهوض بالطفولة العربية، إمكانات الشراكة ونماذج إيجابية ".
- تجربة جمعية التنمية والبيئة في تنمية منطقة النخيل بالإسماعيلية.
- تجربة جمعية تحسين البيئة " مشروع تحسين البيئة بحي مصر القديمة " (شياخة الديورة وكوم غراب).

وكانت نتائج دراسة هذه التجارب مجموعة من الدروس المستفادة التي يمكن أن تساعد في تطوير عملية الشراكة بين الجمعيات الأهلية والوزارات الحكومية وتوسيع مجالها وهى التأكيد على أهمية الآتي :

(١) المعلومات الأساسية في مجال التعاون بين الوزارة والجمعيات الأهلية ضرورية جداً ومؤثرة على مدى قدرة الجمعيات الأهلية على فهم دورها وتحديد أهدافها التنموية والسياسات اللازمة لتنفيذها في جميع المحافظات.
ويجب أن تدعم الجمعيات الأهلية بهذه البيانات من قبل الوزارات والأجهزة الحكومية المتخصصة في المجال محل الدراسة.

(٢) تحديد الأدوار والمهام بدقة ووضوح بين الوزارات والجمعيات الأهلية يعمل على توزيع العمل بينهم دون حدوث اضطرابات في العلاقة بينهم أثناء العمل المشترك كما يعمل على تخفيف العبء على الوزارة وضمان حصول المستفيدين على احتياجاتهم بسهولة ودون تعقيد.

(٣) الدعم الفني والمادي للجمعيات الأهلية ضرورة من ضرورات نجاح دور الجمعيات الأهلية في التعاون مع الوزارات المختلفة ويعطي للجمعيات الأهلية دور فعال ومؤثر بشكل إيجابي في المجتمع ويلبي احتياجاتهم من الخدمات المطلوبة.

(٤) كلما كانت نوع الخدمة المؤداة للمجتمع من قبل الجمعيات الأهلية خدمة ملحة ومؤثرة بشكل مباشر على المجتمع كلما كانت فرصة نجاح الجمعية في تأدية هذا الدور أكبر وقدرتها على العطاء والتأثير في المجتمع أكبر ومجاله أوسع مثل خدمات الصحة والتعليم...
وذلك للإحساس بأهمية هذه الخدمة لهم لذا يتجاوبون مع الجمعيات أو الوزارات بكل ما يستطيعون من وقت وجهد وتمويل....

(٥) عدم تفهم الناس لأهمية بعض الخدمات التي تقدمها بعض الجمعيات يؤدي إلى ضعف الدور الذي تقوم به هذه الجمعيات وعدم فعاليتها في المجتمع مثل الخدمات في مجال البنية الأساسية العامة والنظافة والتجميل والصحة العامة. فالناس يحتاجون إلى هذه

الخدمات ولكن لا يشعرون بأهميتها مثل الحاجة إلى العلاج والتعليم لـــذا لا يولونـــها نفس الاهتمام.

(٦) يجب أن تقوم كل جمعية أهلية بتوعية السكان بأهمية الخدمات التي تقدمها لهم حتـــى يتجاوب السكان معهم وذلك لأهمية دور الجمعيات الأهلية دون أن يكون هناك إيمـــان كامل من قبل السكان بأهمية هذه الخدمة المقدمة لهم وحرصهم عليها ومداومتهم علـى الحفاظ عليها ومواصلة تطويرها.

(٧) ضرورة وقوع أي برنامج من برامج التنمية الاجتماعية يتم إعداده من قبل أي جهـــة تمويلية بما في ذلك الجمعيات الأهلية تحت مظلة برامج وخطط التنمية المحددة علـــى المستوى القومي وأن يتماشي معها.

(٨) على الرغم من أهمية الدور الذي تلعبه الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكوميـــة إلا أنها تفتقر إلى قدرتها على القيام بالدور المتوقع منها بالصورة الكاملة وخاصة فـي الدول النامية وذلك لمجموعة من الأسباب من أهمها :-

- ضعف الموارد المتاحة لهذه الجمعيات للقيام بدورها.
- عدم إيمان الجهاز الإداري في الدولة بأهمية الدور الذي تلعبه بعض الجمعيات في تنمية المجتمع في بعض المجالات.
- ضعف قواعد البيانات الضرورية لقيام الجمعيات بدورها.

(٩) الدعم المادي للجمعيات الأهلية من قبل رجال الأعمال والمؤسسات الخاصة يعتبر من أهم الركائز التي تقوم عليها أنشطة هذه الجمعيات ويجب تقويته والتوعية بأهميته .

(١٠) ضرورة وجود تفاعل مشترك بين مقدمي الخدمة " الجمعية الأهلية " والمســـتفيدين " المجتمع " من جانب آخر وذلك في مجال تبادل المعلومات والمشورة.

(١١) ضعف وقلة الكوادر المدربة على العمل في المنظمات غير الحكوميـــة والجمعيـــات الأهلية يعطيها هامشية ويضعف من الدور الذي يقوم به مثل هذه الجمعيات.

(١٢) اكتشاف الأفكار الجديدة واستنتاج العيوب والمميزات وعوامل النجاح يأتي من التجربة والممارسة.

(١٣) كان من أهم أسباب نجاح تجربة الشراكة بيـــن كـــل مـــن وزارة التربيـــة والتعليـــم والجمعيات الأهلية في هذا المجال هو قرار إنشاء إدارة للجمعيات الأهلية العاملة فـــي نطاق التعليم بوزارة التعليم ، حيث اتخذت الإدارة من المهام المحددة دســـتوراً لـــها،

ويتم اعتماد تشكيل لها بالمديريات التعليمية والتي من مهامها الشراكة مع الجمعيات الأهلية في النطاق المحلي.

٢٠٦ بعض التوصيات الهامة:

أهم التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة هي العمل على :

(١) تأهيل الكوادر الإدارية ذات الصلة بعمل الجمعيات الأهلية على جميع مستوياتها .

(٢) المزيد من اللقاءات والاجتماعات وورش العمل ولتكن دورية كل ثلاثة أشهر ، يشترك فيها جميع شركاء التنمية من الوزارات والهيئات الحكومية المعنية والجمعيات الأهلية.

(٣) تشكيل لجنة عليا من الجمعيات الأهلية ذات الخبرة للمساهمة في إعداد الخطة والمشاركة في تنفيذها ومتابعتها . حيث تتميز الجمعيات الأهلية بالمبادرة والقدرة على الوصول إلى الفئات المستهدفة . مما يؤدى الى تخفيض التكلفة .

(٤) فتح ميادين جديده للعمل الأهلي وتعظيم دوره في المشاركة في تنفيذ مشروعات الخطة والمشروعات القومية وخاصة إعادة توزيع السكان ، واعتماد مبدأ الشفافية والمصداقية وديمقراطية الحوار على جميع المستويات. وكذلك تشجيع الجمعيات الأهلية على التعاون فيما بينها والعمل في إطار تشابكي في خططها ومشروعاتها.

(٥) قيام المحليات بدراسة الواقع المحلى وتحديد الاحتياجات والأولويات وتوفير البيانات اللازمة لتفعيل دور الجمعيات في المشاركة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(٦) تفعيل الروابط بين الجمعيات الأهلية والجهات الحكومية المعنية من خلال المشاركة في صياغة الأهداف صياغة إجرائية وواقعية لضمان تحقيقها.

(٧) صياغة قوانين ضابطة ولوائح تتناسب وتتماشى مع الدور الجديد للعمل الأهلي في إطار مجتمع المؤسسات المدنية مع ضمان شرعية المشاركة وتكافؤ الفرص وتوافر المعلومات والبيانات ، والاحترام المتبادل للأدوار وتحديد المسئوليات.

(٨) إعداد دليل علمي ونوعي منظم للمؤسسات والمنظمات الأهلية ذات الاهتمام بالمشاركة.

(٩) مطالبة رجال الأعمال (القطاع الخاص) ألا يتوقف مساهمتهم في العمل الأهلي على الجانب الخدمي بل يمتد لتمويل الأنشطة التنموية للجمعيات الأهلية.

٣٠٦ نظـــره مستقبلية:

في بداية الألفية الثالثة بما تتميز به من تطورات معرفية ســـريعة أدت إلـــى عولمـــة الأولويات الاقتصادية حيث تعلو أولوية التكتلات والاندماجات والتنافسية ...الخ تحتـــاج مـــن المخطط المصري الاهتمام بما يلي :

(١) الانتهاء من تحديث الاستراتيجية المكانية القومية، وذلك برســـم خريطـــة تخطيطيـــة للأقاليم والمحافظات المصرية، وكذلك الامتدادات الجديدة خارج الـــوادي (المـــوارد والاستخدامات، المقومات والاحتياجات ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية) وذلـــك لإحداث الترابط والتكامل بين المجتمعات الجديدة والمجتمعات القائمة وتحديد الأطـــر الأساسية التى تتحرك في نطاقها الجهود الإنمائية .

(٢) تفعيل العلاقة بين شركاء التنمية " الحكومة والقطاع الخـــاص والمجتمـــع المدنـــي " وتحديد أدوار واضحة لهم في صياغة الخطة وتدقيق البيانـــات ، وتـــأكيد المشـــاركة الديمقراطية لكـــل القوي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في إعداد وتنفيذ ومتابعـــة الخطة.

(٣) مراجعة أهم المستجدات في قضايا التنمية على الساحة العالمية ومحاولة اســـتخلاص الدروس المستفادة للاستفادة منها في عملية التنمية في مصر، واستشـــراف مســـتقبل التعاون الإقليمي والدولي (العربي، الأفريقي، الشـــرق أوســـطي ، الأورمتوســـطي ، الأوروبي ...الخ) كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي ودراسة البدائل المتاحـــة أمـــام الاقتصاد المصري للتفاعل مع المتغيرات العالمية والاستفادة منها في دفع عجلة النمـــو والتقدم.

(٤) إكساب الخطة محتوي اكبر لمفهوم تنمية الموارد أكثر منه لمفهوم تخصيص الموارد، ويستدعي هذا ترابط وتشابك وتكامل العناصر المادية والبشرية واختيـــار الأســـاليب والمناهج التى تتلاءم مع الواقع وفهم تشابكاته وآليات تغيره في ضـــوء المســـتجدات المختلفة والثورة التقنية المعاصرة.

(٥) اعتماد فلسفة التنمية المستدامة بالموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي لتلبيـــة حاجات الجيل الحالي دون استنزاف حاجات الأجيال القادمة وذلك باستخدام المـــوارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى نفادها أو تدهورها أو تـــؤدي إلـــى تنـــاقص جدواها.

(٦) ويؤدي الفقر وانخفاض مستوى الدخل إلي إضعاف إمكانيات المجتمع من استخدام موارده بشكل سليم، إذن فمسألة القضاء على الفقر وتحسين توزيع الدخل لصالح ذوي الدخول المنخفضة هو من أساسيات التنمية المستدامة.

(٧) إن مفهوم التنمية المستديمة كما تبين في البندين السابقين يتطلب إدخال تغيرات على أساليب توزيع التكاليف والمنافع وطرق الحسابات القومية بحيث يتم إبراز الموارد والعناصر البيئية بهدف استخدامها في عملية التنمية الشاملة.

(٨) اعتماد التنمية البشرية كأبجدية حديثة للتنمية الشاملة بمفهومها " أنها عملية توسيع خيارات الناس " والخيارات الإنسانية تتراوح بين العيش مدة أطول وبصحة جيدة واكتساب مهارات من خلال المعرفة وإشباع الحاجات الأساسية إلى ضمان حقوق الإنسان والحرية السياسية.

(٩) تحويل المجتمع المصري إلى مجتمع معرفي، ابتداء بإخضاع التعليم لعملية تغيير شاملة في كل عناصر المنظومة التعليمية وانتهاء بمراكز الأبحاث ووحدة الإنتاج وتطويرها للدخول في مجال الصناعات الهامة التى تعتبر بمثابة مفاتيح التقدم وفي مقدمتها صناعة الاتصالات وصناعة تكنولوجيا المعلومات وأجهزة الكمبيوتر والبرامج حيث تتمتع تلك الصناعات بقيم مضافة عالية.

(١٠) التركيز على مبدأ الشفافية وتفعيل دور المؤسسات الرقابية مثل البنك المركزي وهيئة سوق المال من أجل ضمان التزام المؤسسات المالية والاقتصادية والمستثمرين بالقواعد والضوابط المتعلقة بالنشاط الاقتصادي، وعلى نفس المستوي تطوير النظام الإداري وسد ثغراته ومعالجة نقاط ضعفه ومتابعة أي تجاوزات فالحرية الاقتصادية لا تعني التسيب وإنما تعني أقصي التزام بالقانون وبالضوابط المحيطة بأي عملية اقتصادية.

(١١) تفعيل الشراكة في التخطيط على جميع المستويات الإدارية " مركزي – إقليمي – محافظة – مركز – قرية " حيث أن كل مستوى على دراية كاملة بإمكانياته والمشاكل الملحة التى تحتاج إلى التخطيط لحلها.

(١٢) إبراز النماذج الناجحة ممن يطبقون منظومة الشراكة، ليطمئن الجميع إلى مدى فاعلية هذا الأسلوب في التنمية المستدامة.

مـــلاحـــــق

ملحق ١- بعض تجـــارب المشاركة بين الوزارات والجمعيات الأهلية

ملحق ٢- الجداول الخاصة بنتائج تفريغ استمارة الاستبيان

ملحق ٣- استمارة الاستبيان

ملحق ٤- البيانات الأساسية للجمعيات المشاركة في ورشة العمل

ملحق رقم (١)

بعض تجارب المشاركة بين الوزارات والجمعيات الأهلية

ملحق رقم (١)
بعض تجارب المشاركة بين الوزارات والجمعيات الأهلية

مقدمـــة عامـــة :

إذا نظرنا إلى موضوع الشراكة بين الجمعيات الأهلية والوزارات الحكومية نجد أنـــها فكرة ليست بجديدة ولكن الجديد فيها هو المشاركة بين المخططين والجمعيات الأهليـــة علـــى المستويين المركزي والمحافظات. ولكن الجمعيات الأهلية لها دور كبير في دعـــم عمليـــات التنمية بالفعل في مصر منذ فترة طويلة وفي مجالات عديدة ومؤثرة في المجتمع بشكل كبـــير وفعال. ولكننا اليوم بصدد دراسة هذه الظاهرة الصحية في المجتمع للعمل على توسيع نطـــاق تطبيقها في كل المجالات لتحقيق المنفعة على المجتمع والدولة في آن واحد.

ولعل من أهم ما يفيد في هذه المرحلة هو دراسة التجارب السابقة التي طبقت في مصر فـــي هذا المجال على مدار الأعوام السابقة وفي مجموعـــة مـــن المجـــالات المختلفـــة للخـــروج بالـــدورس المستفادة من هذه التجارب والتعرف على المعوقات التـــي واجهتـــها ومـــا هـــي الإمكانـــات المتاحة لتدعيم دور الجمعيات الأهلية ورفع مستوى أدائها حتى يمكـــن تفـــادى المعوقات السابقة والاستفادة من الإمكانيات الموجودة في المستقبل.

(١) تجربة وزارة الصحة والسكان[١]

أثبتت تجربة المشاركة بين وزارة الصحة والسكان والجمعيات الأهلية ، إمكانية العمل المشترك بينهما وتفعيله في مجال خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية ، بـــهدف زيـــادة مشاركة ومساهمة دور المؤسسات الأهلية في تحقيق التنمية الشاملة. حيث أن :

- قوة الجمعيات الأهلية في مجال السكان تتضح نظراً لقدرتها على تلبيـــة احتياجـــات المجتمع وتغطية قطاعات متعددة من السكان والفئات المختلفـــة (شـــباب - أزواج - سكان المناطق النائية - متعلمين وغير متعلمين)، حيث يوجد الجانب الخدمـــى إلـــى الجانب الإنتاجي لأنشطة هذه الجمعيات وتعددها، بالإضافة إلى قدرتها على اســـتثارة المجتمع المحلى للمشاركة في برامج التنمية.

---

[١] مشيرة الشافعي ، تجربة وزارة الصحة والسكان ، ورقة مقدمة في ورشة العمل الاستطلاعية ، نوفمبر ٢٠٠٠.

- يتم التعاون بين وزارة الصحة والسكان والجمعيات الأهلية من خلال:

أ- إيجاد مناخ يساعد على الشراكة الفعالة بين الوزارة وهذه الجمعيات الأهلية في مجال السكان والتنمية.

ب- تقوية الموارد البشرية والمؤسسية للجمعيات وذلك عن طريق الدعم المالى والفني للجمعيات لتحقيق الشراكة الفعالة (توفير أطباء ، تجهيزات ...الخ).

ج- توسيع مجالات عمل الجمعيات الأهلية من خلال تقوية برامج الزيارات المنزلية وانشطة الدعوة...الخ.

د- وضع اطار مؤسسي للتعاون مع الجمعيات الأهلية على جميع المستويات (مركزي ومحلي) ، وضع نظام للتعاقد ، تحديد الأدوار..الخ .

هـ- زيادة القدرة على حصول المواطنين على خدمات .

ذات جودة عالية من خلال تحديد المناطق المحرومة ، المشاركة في وضع المعايير المناسبة للجودة ...الخ.

- هناك عدة متطلبات يلزم توافرها من أجل تدعيم دور الجمعيات الأهلية ومن أهمها:

(أ) ضرورة وصول المعلومات الكافية واللازمة لهذه الجمعيات حتى تساعدها في تحديد أهدافها التنموية والسياسات اللازمة لتنفيذها في جميع المحافظات.

(ب) إتاحة فرصة المشاركة الفعالة للجمعيات الأهلية في وضع السياسات التنموية وتطويرها.

(ج) تحديد الأدوار بوضوح في مجال التعاون بين الوزارة والجمعيات الأهلية.

(د) ضرورة وجود بند واضح للجمعيات الأهلية في خطة وزارة التخطيط وباقى الوزارات الأخرى.

(هـ) ضرورة توزيع المنح بين الحكومة والجمعيات الأهلية، ويجب من البداية أن تقوم كل محافظة بتحديد احتياجات هذه الجمعيات وأنشطتها.

(و) وضع ضوابط ومعايير محددة للجمعيات الأهلية من حيث الانضمام إليها، تحديد أنشطتها وخططها - النظام المالي لها...الخ. حتى يمكن محاسبتها.

(٢) تجربة المشاركة بين وزارة الشئون الاجتماعية والجمعيات الأهلية[١]

- بدأ التعاون بين وزارة الشئون والجمعيات الأهلية، منذ أن شعرت الحكومة بأهمية دور الجهود الشعبية في العمل الاجتماعى، لذا اعتمدت في خطتها الخمسية الأولى للتنمية على تنفيذ الجانب الاجتماعى من خلال الهيئات الشعبية فيما يتصل بإنشاء الوحدات الاجتماعية ومؤسسات رعاية الأحداث والمتسولين والمعوقين ونظام الرعاية البديلة ومكاتب التوجيه الأسرى ٠٠٠٠الخ. وذلك عن طريق أشراف وزارة الشئون الاجتماعية على هذه الهيئات والجمعيات، ومن خلال تدعيم هذه الجمعيات بمنحها الإعانات المختلفة.

كما يمكن انتداب موظفين من الشئون الاجتماعية لدى الجمعيات الأهلية تبعا لاحتياجاتها وذلك وفقاً للقانون (٨) وإلغاء هذا الانتداب في حالة اعتراض الجمعية الأهلية عليه. كما تؤكد وزارة الشئون الاجتماعية على أهمية المشاركة الشعبية وتنمية الموارد البشرية باعتبارها هدف التنمية ووسيلتها ، بالإضافة إلى أهمية التخطيط العلمي السليم للمشاريع حتى يعظم الاستفادة منها وزيادة المشاركة الشعبية بها. كما تؤكد الوزارة أيضا على أهمية تفعيل دور الجمعيات الأهلية في المرحلة المقبلة، وتطالب الوزارة الجمعيات الأهلية بعدم التصارع فيما بينها والعمل على إيجاد علاقة تكاملية وتعاونية بين هذه الجمعيات .

- وأتضح من الدراسة انخفاض حجم المشاركة الشعبية في المشروعات التنموية وذلك بسبب :

(١) ضعف إيمان الإدارة الحكومية بمشاركة الأهالي ، وغموض النصوص القانونية ذات العلاقة بالمشاركة الشعبية وعدم الاهتمام بتفسيرها.

(٢) الحاجة إلى إقامة العديد من البرامج التعليمية والتطبيقية ووضع السياسات في مجال تحسين البيئة وخاصة في المدن الكبرى بالجمهورية.

---

(١) سيد طلبه أمام ، تجربة المشاركة بين وزارة الشئون الاجتماعية والجمعيات الأهلية ، ورقة مقدمة في ورشة العمل الاستطلاعية ، نوفمبر ، ٢٠٠٠.

(٣) تجربة المشاركة بين وزارة التربية والتعليم والجمعيات الأهلية[١]

تقديـــــم :

- تدرك وزارة التربية والتعليم أهمية الشراكة بينها وبين المجتمع المدنـــي (الجمعيـــات الأهلية) بهدف تحقيق أهداف السياسة التعليمية من خلال المحاور التالية:

(١)تحديد سياسة التعليم في اطار ديمقراطي بمعنى مشاركة الرأى العام والوزارة.

(٢)التنمية المهنية للمعلمين واعادة تأهيلهم وتحسين أوضاعهم.

(٣)إدخال التكنولوجيا المتطورة وتنويع مصادر المعرفة.

(٤)التطوير المستمر للمناهج الدراسية ودعم الأنشطة التربوية.

(٥)تعدد مصادر التمويل للتعليم وإتاحة فرص مشاركة الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص.

(٦) التعليم للجميع والتعلم للتميز ٠

(٧) الاستفادة من الخبرات العالمية والتعاون الدولي ٠

ولقد تعالت صيحات المجتمع خلال الأعوام السابقة تنادى بضـــرورة الشـــراكة بيـــن المؤسسات الأهلية والوزارات والهيئات ، وكانت النظرة الثاقبة لمعـــالي الأســـتاذ الدكتـــور الوزير / بإنشاء إدارة للجمعيات الأهلية العاملة فى نطاق التعليم قراراً غير مسبوق ، ينـــادى ويدعم ويضع أسس للشراكة بين الجمعيات الأهلية ووزارة التربية والتعليم من اجل التنميـــة حيث تم بمقتضاه إنشاء الإدارة العامة للجمعيات الأهليـــة بـــوزارة التربيـــة والتعليـــم فـــى ١٩٩٨/١٢/١٥ لتؤدى المهام التالية :

١- حصر الجمعيات الأهلية العاملة فى نطاق التعليم ٠

٢- التنسيق بين خدمات هذه الجمعيات بما يزيد من فاعلية دورها فى تحقيق اهـداف السياسة التعليمية ٠

٣- تقليل الصعوبات التي تحول دون تحقيق هذه الجمعيات لأهدافها وتؤثـــر علـــى كفاءة تفاعلها مع أهداف العملية التعليمية ٠

٤- اقتراح المشروعات التي تزيد من فاعلية دور هذه الجمعيـــات فـــي النـــهوض بالعملية التعليمية ٠

---

[١] محمد رجب شرابي ، تجربة المشاركة بين وزارة التربية والتعليم والجمعيات الأهلية ، ورقة مقدمة في ورشة العمل الاستطلاعية ، نوفمبر ، ٢٠٠٠.

٥- اقتراح مشروعات القرارات التي تساعد على تفعيل دور هذه الجمعيات وزيادة حركتها في أدائها لرسالتها لخدمة أهداف التربية والتعليم ٠

٦- التعاون مع المجلس الأعلى للآباء والمعلمين بما يحقق أهداف العملية التعليمية وزيادة مشاركة الأعضاء الممثلين لهذه الجمعيات فى المجلس ٠

٧- الاشتراك فى متابعة المشروعات التي تتبناها هذه الجمعيات بالتعاون مع صناديق التمويل (الأهلي - الدولي) والعمل على تيسير أدائها لرسالتها ٠

وتم تشكيل الإدارة حيث اتخذت من المهام المحددة دستوراً لها وتم اعتماد تشكيل لها بالمديريات التعليمية والتي من مهامها الشراكة مع الجمعيات الأهلية في النطاق المحلى ٠

جهود الشراكة بين الجمعيات الأهلية ووزارة التربية والتعليم

انطلاقا من المفاهيم التي وضعت للإدارة العامة للجمعيات وتأكيداً للدور الفعال لمبدأ الشراكة بين الجمعيات الأهلية والوزارة من أجل التنمية كانت هناك عدة محاور لتحقيق هذه الشراكة ٠

المحور الأول : التخطيط من أجل المستقبل ٠

المحور الثاني : تفعيل دور الجمعيات الأهلية لدعم العملية التعليمية ٠

المحور الثالث : ويتضمن تفعيل دور الشراكة بين البيت والمدرسة من خلال ممثل الجمعيات الأهلية في مجالس الآباء والمعلمين ٠

أولاً : التخطيط من أجل المستقبل

من أجل التخطيط للمستقبل كان لابد من رصد الجمعيات الأهلية فى نطاق التعليم والتعرف على جهودها وقدرتها من اجل دعم هذه القدرات والاستفادة من طاقتها الخلاقة وخبراتها في مجال خدمة أهداف السياسة التعليمية وفى هذا الإطار تم إعداد قاعدة بيانات شملت ١٣٥٠ جمعية أهلية على مستوى الجمهورية ٠

كما دعمت الوزارة سياسة ربط الجمعيات الأهلية بالإدارة العامة للجمعيات من خلال تشكيل لجنة تنسيقية تضم في عضويتها ممثلين للجمعيات الأهلية وكذا ممثلين من الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة والإدارات المعنية بالعمل الأهلي والتطوعي فى الوزارة ٠

وقد عقدت هذه اللجنة ثمانية اجتماعات وضعت فيها خطوات تنفيذية وإجراءات لربط الجمعيات بالوزارة ومواجهة المشكلات والصعوبات التي تواجهها عند تنفيذ برامجها ومشروعاتها في المدارس فضلاً عن مدارسة مقترحات الجمعيات لتفعيل دورها في مجال النشاط التعليمي ٠

وتأكيداً لفاعلية الدور عقد المؤتمر الأول للجمعيات الأهلية العاملة في نطاق التعليم والذي تضمن خمس محاور هي :

- إعداد تصور لشراكة الجمعيات الأهلية في التصدي للمشكلات التعليمية ٠
- دور الجمعيات الأهلية في تشجيع ودفع الجهود الذاتية لخدمة العملية التعليمية ٠
- دور الجمعيات الأهلية بين الواقع والمعوقات وآفاق المستقبل ٠
- مشروعات تنمية البيئة ودور الجمعيات الأهلية في الارتقاء بالبيئة التعليمية ٠
- دور الجمعيات الأهلية فى التعليم المجتمعي ومدارس الفرصة الثانية ٠

وقد اعتمد معالى الأستاذ الدكتور/ الوزير توصيات المؤتمر لتأخذ طريقها نحو التنفيذ ٠

وفى مجال التوعية بأهمية الشراكة بين الجمعيات الأهلية والوزارة عقدت عدة ورش عمل من خلال شبكة الفيديو كونفرانس ضمت مسئولين من الوزارة ونظار ومديرو المدارس وكذا الأخصائيين الاجتماعيين بها وأعضاء مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية وممثلين للآباء والجمعيات الأهلية :

- من اجل تحقيق الرعاية الطلابية بمشاركة الجمعيات الأهلية ٠
- كيفية تحقيق تكامل الأدوار بين مجالس الآباء والمعلمين والجمعيات الأهلية ٠

وتأكيداً للدور الفعال للجمعيات الأهلية تم مدارسة العديد من مشروعات والقرارات الوزارية التى تخدم وتفعل الشراكة بين الجمعيات والوزارة مثل :

- (القرار رقم ٦١٣ لسنة ١٩٩٨م والذي تم بمقتضاه تعديل تشكيل مجالس الآباء والمعلمين بحيث تضم فى عضويتها ممثلاً عن الجمعيات الأهلية العاملة فى نطاق التعليم ضمن الأربعة المهتمين بشئون التعليم) ٠
- (القرار الوزاري رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٠ بشأن مشاركة الجمعيات الأهلية في دعم مدارس الفرصة الثانية والمشاركة فى إنشاء مدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع) ٠

وقد تم إعداد مشروع لتأكيد وزيادة فاعلية الجمعيات الأهلية للتعامل مع المشكلات التعليمية وإعداد كوادر للجمعيات لتحقيق هذا الغرض بالتعاون بين الوزارة والجمعيات الأهلية والصندوق الاجتماعي للتنمية يهدف إلى :

- الدعم الفني والمؤسسي للإدارة العامة وكذا الإدارات المنشأة حديثا بالمديريات ٠
- تدريب الكوادر العاملة في الإدارة العامة للجمعيات الأهلية بالوزارة وزيادة قدرتها على تفهم المشكلات التعليمية وتصميم وتنفيذ البرامج ٠
- خلق الآليات التي تيسر للمنظمات الأهلية التعرف على المجالات والاحتياجات التى تسعى وزارة التربية والتعليم للدعم من المنظمات الأهلية في مجالات ٠
- التنمية ومفاهيمها ٠
- الحصر والتوثيق ٠
- المتابعة والتقييم ٠
- الاتصال والتعاون لتعبئة الموارد المحلية ٠
- دعم بناء شبكة من المنظمات الأهلية العاملة فى نطاق التعليم والتنمية قادرة على دعم جهود الوزارة ٠ ويستهدف المشروع العمل مع نشطاء الجمعيات فيما يلي :

١- المشروعات والبرامج التعليمية الموجهة لذوى الاحتياجات الخاصة ٠

٢- المشروعات والبرامج التعليمية الموجهة لرياض الأطفال ودور الحضانة ٠

٣- المشروعات والبرامج التعليمية الموجهة لتعليم الكبار ٠

٤- المشروعات والبرامج التعليمية الموجهة لمدارس التعليم الخاص ٠

ثانياً : تفعيل دور الجمعيات الأهلية لدعم العملية التعليمية

وقد انطلقت الإدارة متعاونة مع العديد من الجمعيات لدعم العملية التعليمية وقد شاركت الإدارة مع الجمعيات في :

١- تنفيذ برنامج الوزارة لتحقيق مشروع مدرسة جميلة ونظيفة ومتطورة حيث تم التنفيذ فى العديد من المدارس بمشاركة الجمعيات الأهلية ٠

٢- التأكيد على الشراكة وتذليل الصعوبات التي واجهت مشروع رفع كفاءة العملية التعليمية في ١٠٠ مدرسة حكومية والذي تنفذه جمعية النهضة بالتعليم في عدة محافظات ٠ حيث قامت الإدارة بتوفير الأماكن لعقد الدورات التدريبية ومواجهة مشكلة توصيل المياه بمدرسة عباس العقاد الابتدائية ٠

٣- تحويل مدرسة السلام الابتدائية (٢) بمدينة العاشر من رمضان لتكون مدرسة صديقة للبيئة والطفل بالمشاركة مع جمعية سيدات الأعمال بالعاشر من رمضان وقد تم إعادة تطوير المدرسة وتحسين مظهرها الجمالي ٠

٤- تنفيذ مشروع المدرسة مؤسسة تربوية ومركز إشعاع للمجتمع بالتعاون مع رابطة المرأة العربية في ٧٥ مدرسة بالقاهرة والجيزة و٢٠ مدرسة بأسيوط حيث تضمن المشروع إقامة ورش عمل وتدريبات للعاملين بالمدارس المختارة إضافة إلى برامج ومشروعات للخدمة العامة بهذه المدارس٠

٥- تنفيذ برنامج اكتشاف وتنمية ورعاية الموهوبين مع رابطة المرأة العربية يهدف إلي تدعيم الموهوبين وتحقيق افضل رعاية لهم ٠

٦- المشاركة في إعداد وتنفيذ برنامج لوقاية الطلاب من إخطار الإدمان بالتعاون مع اللجنة العلمية الدولية لمكافحة الإدمان حيث نفذ فى ١٠ مدارس ثانوية بالقاهرة والجيزة ٠

٧- إقامة مشروعات لرعاية الطلاب الموهوبين بالتعاون مع مؤسسة الغد المنير حيث تتولى رعايتهم رعاية شاملة في النطاق السكنى الذي تقع فيه المؤسسة ٠

٨- كما أعدت المؤسسة مكاناً مجهزاً لمدرسة للفصل الواحد ٠

٩- المشاركة في المؤتمرات وورش العمل والأنشطة التي تنظمها الجمعيات الأهلية العاملة في نطاق التعليم من أجل تقوية وتفعيل الدور الذي يخدم العملية التعليمية ويؤكد الشراكة٠

ثالثاً : تفعيل دور الشراكة بين البيت والمدرسة من خلال ممثل الجمعيات الأهلية في مجال الآباء والمعلمين

لم تغفل الوزارة دور شراكة الجمعيات في مجلس الآباء والمعلمين ، والدور الذي يجب أن يقوم به ممثل الجمعيات الأهلية في مجلس الآباء والمعلمين ، كما جاء بالقرار الوزاري ٦١٣ لسنة ٩٨م حيث وافق معالي الأستاذ الدكتور / الوزير على إشراك بعض ممثلي الجمعيات الأهلية في مجالس الآباء ضمن الأربعة المهتمين بالتعليم على مستوى المحافظة لما له من دور مؤثر وفعال في خدمة العملية التعليمية ٠

ولكي نعمق مفهوم الشراكة مع الجمعيات الأهلية والوزارة تم الاتفاق مع الجمعيات على ان يكون دور ممثل الجمعيات فى مجلس الآباء والمعلمين من خلال المحاور التالية :

١- **دعم العلاقة بين المدرسة والأسرة ٠**

ويشتمل على :

- زيادة وعى الآباء بالجمعيات الأهلية الموجودة فى المجتمع المحلى وتوظيف خدمات كل جمعية وكيفية الاستفادة منها ٠
- التعاون مع المدرسة في إشباع احتياجات التلاميذ غير القادرين وذوى الاحتياجات الخاصة٠
- توفير فرص العمل للطلاب غير القادرين في الإجازة الصيفية ٠
- تنظيم لقاءات دورية هادفة تجمع بين العاملين بالجمعيات الأهلية بالمجتمع المحلى وأولياء الأمور والتلاميذ والمسئولين بالمدرسة بغرض تدعيم العلاقة بين الجمعية والمدرسة والأسرة ٠
- حصر واستثمار جميع الإمكانات المجتمعية (تنظيمات - أفراد - رجال أعمال) لصالح الطلاب غير القادرين ومد جسور التعاون معهم لخدمة المجتمع المدرسي بما يحقق دعم العملية التعليمية ٠
- إتاحة الفرصة لأولياء الأمور للاستفادة من المشروعات الصغيرة المتوفرة بالجمعيات الأهلية ودعوتهم للمشاركة فيها والاستفادة منها وإمدادهم بمعارف وخبرات وتجارب عن:
- كيفية اختيار المشروع الذي يتناسب مع الإمكانات المادية والمهارية لأفراد الأسرة ٠
- كيفية عمل دراسة جدوى للمشروع ٠
- كيفية ادارة المشروع ٠
- كيفية تسويق المنتجات ٠
- كيفية تحقيق الزيادة الإنتاجية وزيادة رأس المال ٠
- معاونة مجلس الآباء على أداء دوره المنصوص عليه في قرار إنشائه في مجال العملية التعليمية والإدارة المدرسية وذلك من خلال ما يتوفر لديه من خبرات ومهارات مهنية يؤديها بشكل تطوعي لإنجاح عمل المجلس ٠

٢- **تدعيم الوظيفة التعليمية للمدرسة**

يتم ذلك من خلال مشاركة الجمعيات مع المسئولين عن التعليم فى تنفيذ المشروعات الآتية :

- حصر المتسربين من التعليم ومتكرري الغياب ومن هم في سن الإلزام وتشجيعهم على الالتحاق ومواجهة أسباب المشكلات عن طريق الشراكة بين الأسرة والمدرسة ٠
- تشجيع التفوق والمتفوقين ٠
- تشجيع المتميزين من المدرسين والتلاميذ والأخصائيين الاجتماعيين ، كذا المدارس النموذجية أو المثالية ٠
- المطالبة بتطوير المناهج وطرق التدريس وأوجه النشاط إذا اقتضت الحاجة لذلك٠
- المساهمة في رفع الكفاءة والأداء المهني للعاملين بالمدارس ٠
- نمذجة خبرات الجمعيات الناجحة ٠

٣- تدعيم الوظيفة التربوية للمدرسة

يتم ذلك من خلال :

- استثمار كافة الإمكانات المتاحة بالجمعية لدعم الأنشطة التربوية المدرسية بجميع مجالاتها٠

والعمل على مكافحة الظواهر السلبية التي تغزو المجتمعات الطلابية كظاهرة التدخين والإدمان والمخدرات وتفشي ظاهرة الهروب المدرسي والتسطيح الفكري والاعتمادية الناتجة عن الإفراط في الإشباع الخاطئ لحاجات التنشئة الاجتماعية والناتجة عن تغير المجتمع وحراكة الاجتماعي بحيث يمكن لممثل الجمعيات ان يشارك بإيجابية في عقد الندوات التثقيفية وعقد المناظرات ودعوة المتخصصين للحوار مع الطلاب حماية لهم مما ينتظرهم نتيجة غياب الأدوار الأسرية والوالدية الفاعلة في تنشئة سوية ٠

- مساعدة المدرسة بواسطة استثمار دور الحضانة لخدمة أبناء العاملين والأبناء من المجتمع المحلى ٠
- **تبادل الخبرات بين المدرسين والعاملين بالجمعيات الأهلية بما يدعم دور كل من المدرسة والجمعيات الأهلية ومساعدتها على تحقيق أهدافها ٠**

٤- توفير واستثمار الموارد والإمكانات المتاحة اللازمة للمدرسة :

يتم ذلك من خلال :

- عن طريق الاتصال وتكوين العلاقة بين الجمعية ومختلف تنظيمات المجتمع ٠
- تنشيط دور الجمعيات لتوفير الأراضي لبناء المدارس وتجهيزها ٠

- حصر احتياجات المدارس من أجهزة ومعدات وأدوات ٠
- الاتصال برجال الأعمال والقادرين بالمجتمع المحلى وحثهم على التبرع لتوفير هذه الاحتياجات وتوظيفها في عمليات الإنشاءات والترميمات اللازمة للمدارس وكذا إضافة اللمسة الجمالية والبيئية لمدارسنا ٠

توصيات تربوية : نحو دور أكثر فاعلية لتحقيق الشراكة

نحن نؤمن بالشراكة من أجل التنمية لتكوين وبناء القدرات البشرية وتوظيفها في أنشطة تحقق التنمية وتوسيع وتعميم المشاركة العامة بكل صورها ومن اجل تفعيل هذا الدور فإننا نأمل ان يكون للجمعيات دور في :

١- المساهمة بالفكر في تطوير المناهج مما يتفق مع الواقع والمستقبل ٠

٢- المساهمة في تجهيز الفصول والملاعب والمكتبات وتزويد المدارس بالحاسبات الآلية والمعامل المتطورة ٠

٣-تقديم خدمات تطوعية في نطاق التخصصات المختلفة كالطب والعلوم والتربيات المختلفة بحيث يخصصون جزءاً من وقتهم لرعاية الطلاب المواهب الصغيرة في مختلف الأنشطة٠

٤-تقديم المساعدات العينية والنقدية في النطاق الجغرافي لمقر الجمعية مثل الوجبات الجافة والملابس والكتب والأموال لمساعدة غير القادرين على تغطية مصاريف الدراسة ٠

٥-توعية أولياء الأمور وخاصة الآباء بأهمية التعليم عامة وبخاصة تعليم الإناث والمساهمة في إزالة المعوقات التي تحول دون ذلك ٠

٦-إنشاء دور حضانة بأسعار رمزية للأطفال دون سن المدرسة لتمكين المرأة العاملة من رعاية أبنائها ٠

٧-فتح آفاق جديدة للعمل أمام أولياء الأمور ، بما يمثل حافزاً هاماً لاستمرار الإناث في التعليم ٠

٨-توفير خدمات استشارية في مختلف جوانب الرعاية الاجتماعية مع إعطاء موضوع التعليم وخاصة تعليم الإناث أهمية خاصة ٠

٩-تدعيم المجموعات المدرسية من خلال الجمعيات الأهلية لدعم قدرات التعليم ٠

١٠- المساهمة في إنشاء مدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع وفصول محو الأمية ٠

١١- التوسع في دعم برامج رعاية الفئات الخاصة ٠

١٢- تنظيم ندوات ومحاضرات ودورات تدريبية لأولياء أمور الأطفال الأسوياء والمعاقين لتبصيرهم للمشكلات الملحة التي تهم الأسرة والتعليم ٠

فلنفعل جميعاً فى تناغم منتظم وبعيداً عن الجزر المنعزلة حتى تتم الشراكة على الوجه الأكمل وكما ينبغى لها ان تكون وصولاً الى التنمية من أجل مصلحة مصرنا الغالية والله نسأل التوفيق ٠

(٤) تجربة الصندوق الاجتماعي للتنمية " التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية[١]

مقدمة :

تتخذ العديد من التقارير المحلية والدولية في التنمية كمحور أساسياً - الأمر الذى يعكس أهمية هذه القضية في العالم المعاصر. فمع دخول العالم القرن الحادي والعشرين تتعرض الكثير من المفاهيم والأفكار التى كانت من قبل من المسلمات حول النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للتغيير. كما أن عولمة الاقتصاد العالمي تفرض بالضرورة إعادة تعريف دور الأطراف الرئيسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد قامت الدولة في معظم دول العالم النامي بالدور الرئيسي والقوة الدافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. غير أن الواقع الاقتصادي للعالم قد أدي إلى توسيع قاعدة المشاركة في التنمية.

المشاركة في عملية واستراتيجية وضع وتنفيذ السياسات :

من أهم أهداف سياسات التنمية الاجتماعية تخفيف الفقر وتنمية الموارد البشرية. ولكي نفهم نجاح تنفيذ السياسات يجدر بنا أن نعترف بأن صناعة السياسات هي في الحقيقة عملية اتخاذ قرارات وهي العملية التى تقوم على مدى توفر المعلومات ونوعها وعلى أساسها اتخاذ الخطوات التنفيذية من خلال الآليات الأكثر فعالية لتوصيل الخدمات التنموية لمستهدفيها (target groups) . ومن ثم فإن هناك حاجة إلى الجمع بين جهود الحكومة المركزية والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية في عملية التنمية الاجتماعية - ذلك أن هناك تكاملاً بين عمل كافة تلك الجهات. فيمكن مفتاح النجاح في التخطيط للتنمية في

---

[١] حسين الجمال ، الصندوق الاجتماعي للتنمية ، " التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية " ، ورقة مقدمة في ورشة العمل الاستطلاعية ، نوفمبر ٢٠٠٠.

اتباع منهج المشاركة في عمليتي التخطيط واتخاذ القرار من ناحية وآليات التنفيذ من الناحية الأخرى.

فخلال العقود القليلة الماضية - وعلى وجه الخصوص في السنوات الأخيرة - اكتسبت المنظمات غير الحكومية أهمية متزايدة كآليات للمشاركة الشعبية وآليات ملائمة لتوصيل المساعدات التنموية. ورغم أن الاتجاهات الاقتصادية العالمية قد تضعف بعض المنظمات (مثل اتحادات العمال) فليس هناك من شك في أن المنظمات غير الحكومية قد اكتسبت قوة وأهمية خاصة في السنوات الأخيرة ليس فقط على المستويين المحلى والقومي بل على المستوى الدولى أيضا. ويفضي اتساع وجود المنظمات غير الحكومية إلى زيادة فرص المشاركة الفعالة على المستوى القاعدي مما يساعد على تمكين المجتمعات المحلية. ولقد ظهرت قوة المنظمات غير الحكومية في العديد من المنتديات والمؤتمرات الدولية والمحلية خلال العقد الأخير من القرن العشرين. إلا انه على الرغم من أهميتها فالمنظمات غير الحكومية في كثير من الدول النامية مازالت تفتقر إلى القدرة على أداء الدور المنوط بها أو المتوقع منها. ولعل هذا هو السبب وراء تخصيص الموارد لبناء قدراتها.

صياغة برامج التنمية الاجتماعية:

فمن الضروري لفهم برامج التنمية الاجتماعية معرفة أهمية دور الحكومة في صياغة هذه البرامج، فالحكومات تشكل مناخ السياسات الذى تعدل فيه هذه البرامج وذلك من خلال الاسترشاد بمعايير الكفاءة والعدالة في عملية توجيه الموارد لصالح التنمية الاجتماعية وتنفيذ تلك البرامج.

ومن خلال الشراكة بين الحكومات والجمعيات الأهلية في التخطيط والتنفيذ لبرامج التنمية الاجتماعية تستطيع الحكومات الإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالتركيز على نقاط قوتها، وأن يقوم القطاع الأهلي أيضا بدوره من خلال تميزه بالمرونة في توصيل الخدمات للفئات المستهدفة. ولهذا يعتمد النجاح على تحقيق التوازن والمزج بين التدخل الحكومي ومشاركة القطاع الأهلي وخاصة في مجالات الصحة والتعليم والبنية الأساسية.

ولكي ينجح أي برنامج للتنمية الاجتماعية يتم إعداده وتنفيذه من قبل أية جهة تنموية - بما في ذلك الجمعيات الأهلية - فلابد أن يتمشى مع برامج وخطط التنمية المحددة على

المستوى القومي. ولا سيما في العمل مع الحكومات في تحديد أولويات التنمية والعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية.

ومن التحديات التى تواجه برامج التنمية الاجتماعية في كثير من الدول النامية صغر ميزانياتها وقلة أعداد العاملين لدى المنظمات غير الحكومية المحلية رغم أهميتها في الوصول إلى الفئات المستهدفة. وبسبب هذا الوضع لا تمتلك المنظمات غير الحكومية القدرة على اجتذاب أفراد ذوى مؤهلات فنية أو مهنية متقدمة ولهذا فإن من أهم أدوار البرمجة للتنمية الاجتماعية المساعدة في بناء القدرات المؤسسية للمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات المحلية.

إن جوهر الموضوع هو مدى نجاح وفاعلية وكفاءة الجمعيات الأهلية في تنفيذ وتوصيل عوائد برامج التنمية الاجتماعية - الأمر الذى يعطي الأولوية للبناء المؤسسي لها. وهناك عدة أوجه للبناء المؤسسي للجمعيات الأهلية بهدف المشاركة الفعالة في التخطيط وتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية من أهمها : التحديد الواضح للأهداف التنموية، وتنمية وتوفير الموارد والقدرات الإدارية للجمعيات الأهلية، وتبني منهج علمي لتحديد الحاجات والأولويات التنموية من واقع معايشتها وعملها مع الفئات المستهدفة، فبناء القدرات المؤسسية للجمعيات الأهلية يجب أن يكون مكوناً رئيسياً لأى برنامج للتنمية الاجتماعية وذلك لزيادة فرص النجاح عن طريق تحسين كفاءة تصميم وتنفيذ وتوصيل عوائد البرامج الاجتماعية.

الصندوق الاجتماعي للتنمية وبناء قدرات الجمعيات الأهلية:

منذ إنشائه عام ١٩٩١ وعلى مدى عشرة سنوات هي عمر الصندوق الاجتماعي للتنمية، كان الاهتمام بالجمعيات الأهلية إحدى ركائز عمل الصندوق من خلال برامجه المختلفة، وذلك اعترافا بأهمية دور الجمعيات الأهلية في توصيل الخدمات التنموية إلى الفئات المستهدفة في كافة أرجاء الجمهورية. فعلى سبيل المثال من أهداف برنامج تنمية المجتمع بالصندوق الاجتماعي تعزيز قدرة المنظمات غير الحكومية والمنظمات التطوعية الأهلية لأن البرنامج يتعامل مع هذه المنظمات باعتبارها المؤسسات الرئيسية لتوصيل الخدمات الاجتماعية.

وقام الصندوق بإرساء التعاون الإقليمي في بناء قدرات الجمعيات الأهلية من خلال تكوين شبكات محلية (Umbrella Oranizations) تقوم من خلالها الجمعيات ذات الخبرة بنقل خبرتها ومهارات التنمية الاجتماعية إلى الجمعيات المحلية التى تفتقر إلى تلك المهارات وبالتالي القيام بتطبيق نظام اللامركزية في بناء القدرات للجمعيات الأهلية.
بالإضافة إلى ذلك يقوم الصندوق بالعديد من البرامج والمشروعات هدفها تدريب الجمعيات الأهلية على التخطيط الاستراتيجي وسبل تحديد الاحتياجات بالمشاركة (Participatory approaches) وذلك حتى تستجيب البرامج التنموية إلى الاحتياجات الفعلية للفئات والمجتمعات المستهدفة.

وفي الختام يجب التأكيد على أن التنمية الاجتماعية تستوجب تقوية المشاركة بين الجهات المختلفة – منها الحكومية والمحلية والجمعيات الأهلية – ليس فقط في تنفيذ البرامج الاجتماعية والوصول للمستهدفين ، وإنما في مرحلة التخطيط أيضا.

(٥) تجربة الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية

" دور القطاع الخاص في النهوض بالطفولة العربية[١] " امكانات الشراكة ونماذج إيجابية "

القطاع الخاص فى العالم العربي :

يحرص رجال الأعمال فى الوطن العربي على التمييز بين أشخاصهم الطبيعية ومؤسساتهم ، ففي الوقت الذى يتردد فيه الكثيرون للتبرع كأفراد فإن تبرعات الشركات الخاصة مازالت لا تشكل إلا نسبة ضئيلة فى حدود ٢,٤% من إجمالي التبرعات التي تصل للقطاع الأهلي ونجد إن هناك تفاوت بين الأقطار العربية فى تمويل القطاع الخاص للمنظمات، إذ يرتفع وزن هذا التمويل فى حالة أقطار الخليج العربى حيث يلعب رجال الأعمال والمؤسسات المالية دورا مهما فى دعم هذه المنظمات ، بينما ينخفض فى حالة تونس والمغرب ، ويتجه حاليا نحو التزايد فى حالة مصر والأردن ولبنان .

---

[١] أ.إبراهيم مكرم غطاس ، دور القطاع الخاص في النهوض بالطفولة العربية ، ورقة مقدمة في ورشة العمل الاستطلاعية ، نوفمبر ٢٠٠٠.

القطاع الخاص فى مصر :-

بدأت مصر سياسة اقتصاد الباب المفتوح منذ منتصف السبعينات، وفى اوائل التسعينات تم طرح برنامج الإصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلي الذى شجع رجال الأعمال والقطاع الخاص على زيادة مشاركتهم في العملية التنموية بعد أن كان دورهم قد أنحسر خلال الفترة ٥٢-١٩٧٠.

لقد انعكست التحولات الاقتصادية على الأسر المصرية ذات الدخل المحدود فأضافت فئات جديدة من المحرومين ، فتعددت أنماط هؤلاء المحرومين ، وتوضح المؤشرات الاتجاه نحو الزيادة بما يهدد بنتائج سلبية على مستقبل الجيل القادم والاستقرار الاجتماعي وعلى القطاع الخاص نفسه .

الشراكة بين القطاعات الثلاثة " الإمكانات والمحددات "

تعد الشراكة بين القطاعات المختلفة أفضل الطرق للتأكيد على دعم التنمية ، ولأدراك أبعاد وإمكانات الشراكة بين القطاعات الثلاثة - الخاص والحكومي والأهلي بمصر ثم تنظيم ورشة عمل حضرها مسئولون يمثلون القطاعات الثلاث وبعض الخبراء فى هذا المجال وأعضاء من منتدى الأمير ويلز لرجال الأعمال بلندن .

وفيما يلي فكرة مختصرة عن هذه الورشة :-

<u>الأهداف</u> :

- الوقوف على ما يتميز به كل قطاع
- تحديد المبادئ والإجراءات التى تتبع لأى تعاون مستقبلي .
- تحديد مجالات الشراكة وأسلوب العمل المشترك .

وبعد اجتماع ممثلو كل قطاع على حدة كانت النتائج كالتالي :

<u>١- التوقعات من جانب القطاع الخاص</u>

- تحسين صورة القطاع الخاص فى المجتمع
- توسيع فرص الاستثمار
- المشاركة فى مجهودات التنمية فى المجتمع العام والمحلى .
- المساهمة فى الاستقرار الاجتماعى والاقتصادي للمجتمع
- المساهمة فى رفع المهارات والكفاءة فى التخطيط ونظم المعلومات والمهارات الإدارية.

٢- **التوقعات من جانب القطاع الأهلى :-**

- زيادة دور المنظمات الأهلية فى رسم السياسات العامة.
- زيادة مصادر الموارد العينية والمادية والمهارات الإدارية .
- تحسين كفاءة التخطيط وإدارة المشروعات والبرامج التنموية .
- التشابك مع مؤسسات وخبراء متخصصون .
- مراعاة الأبعاد المتعلقة بالاستمرارية وبالتكامل فى المشروعات التنموية .

٣- **توقعات من جانب القطاع الحكومي :-**

- التشابك مع القطاعات الأخرى .
- توفير المعلومات اللازمة للقطاعات الأخرى .
- الإلمام بالمعلومات المتعلقة بالقاعدة والمجتمع المحلى .
- تقليل الجوانب البيروقراطية ودرجة التدخل فى شئون القطاعات الأخرى
- تنمية روح الثقة مع القطاعات الأخرى
- تدعيم وتمكين المواطنين
- بناء نماذج جديدة من التضامن والتكافل الاجتماعى

- **الدوافع نحو الشراكة بين القطاعات الثلاث :**

إن أسباب اشتراك القطاع الخاص يمكن أن تؤسس على دوافع الخير والمساعدة والرعاية من جانب ، ومن جانب آخر قد يكون لأسباب لها علاقة بالاستفادة من العائد الاجتماعى من جراء هذا الارتباط ، وكلما كانت هذه العوامل معلنة كلما أمكن بناء ارتباطات طويلة الأمد ، وعند ذلك يمكن لهذه المؤسسات أن تؤسس هذا الارتباط وفق مبادئها وليس علاقة نفعية مؤقتة كما يمكن أن تصبح المنفعة متبادلة وعندها يمكن الإعلام عنها .

- **التفاعلات الحالية بين القطاعات الثلاثة :**

منحت بعض المؤسسات الاقتصادية الخاصة القطاع الأهلي عدد من التبرعات معظمها منح عينية ، وهذه المؤسسات الاقتصادية لها مصالح فى صورة عقود أو توريدات لدى القطاع الأهلي . أما التبرعات المادية قد منحت فى معظمها لمؤسسات أهلية تخدم مصالح المؤسسات الاقتصادية الخاصة ويمكن القول بان هناك منافسة بين المؤسسات الحكومية والأهلية فى الحصول على التبرعات من المؤسسات الاقتصادية الخاصة .

ولكي يزيد الدعم من المؤسسات الاقتصادية الخاصة لمؤسسة المجتمع المدني ، فهناك حاجة الى التقريب بين القطاعين ، حيث إن العلاقة مازالت فى مرحلة التفاعل المبدئي ، والتى يغلب

عليها طابع إن القطاع الخاص يمتلك الثروة فى حين إن القطاع الأهلي فى احتياج إليها، وهذه علاقة ضعيفة ومحدودة التأثير ، ولكن الأهم أن تتطور تلك العلاقة إلى مرحلة الارتباط، إلى التجربة والتطبيق ، بهدف التعليم المشترك وتطوير الأهداف ويجب تطوير العلاقة هذه إلى حالة من الشراكة يجنى الجميع فوائدها فبينما يحصد الفقراء ثمارها ، فأنه يمكن أن تفرز علاقات مؤسسية فى صورة اتحادات ومؤسسات مشتركة بين هذه القطاعات .

- **دروس من الواقع :**

- إن بناء الشراكة فى الواقع يؤسس على اكتشاف أهداف يمكن أن تتكامل معا بين القطاع الخاص والقطاع الأهلي.
- اكتشاف الأفكار وعوامل النجاح يأتى من التجربة والممارسة لأساليب الترغيب والتدريب .
- تقوية وتمكين المرجعية الجماهيرية من خلال تسهيل وصول المعلومات والخبرات بأسلوب تفاعل بين الشركاء من جانب والمستفيدون من جانب آخر .
- تنظيم هذه الشراكة في نظم واضحة وبناء العلاقات على أسس مؤسسية .

- **أفكار من الواقع :-**

١- ترتيب زيارات ميدانية ولقاءات.
٢- الاستفادة بخبرات العاملين فى القطاع الخاص فى بعض المجالات الفنية .
٣- تشجيع العاملين بالشركات والقطاع الخاص على التطوع لتقديم مساعدات فنية متخصصة للقطاع الأهلي .
٤- الاختيار المشترك لمجالات التعاون .
٥- التبرع العيني لمؤسسات القطاع الأهلي ولصالح المجتمع العام .
٦- المعاونة فى الدعم المؤسسي وبناء قدرات المنظمات الأهلية .

إن عدم إدراك المؤسسة الاقتصادية الخاصة لمسئوليتها الاجتماعية يعد مسئولا عن حدوث الاضطراب بين مستويات التنظيم الاجتماعى ، بما فى ذلك الأسرة.

إن المشاركة المجتمعية تبدو ضعيفة على معظم المستويات سواء فى تحديد المشكلات أو الأسباب أو اتخاذ القرارات، الأمر الذى يتطلب تضافر جهود القطاعات الثلاثة ، حيث إن وجود منظمات المجتمع المدني يعنى دراسة الظاهرة، من وجهة نظر المجتمع ويساعد القطاع الخاص على زيادة مساحة التأثير العام ، وإحداث التأثير فى المجتمع المدني ذاته ومؤسساته

وأخيرا يلعب الدور الحكومي الدور الجوهري فى وضع السياسات العامة واللوائح والقوانين التى تتعامل مع هذه الظاهرة .

(٦) تجربة جمعية التنمية والبيئة في تنمية منطقة النخيل بالإسماعيلية[*]

بدأت فكرة تطوير وتنمية المناطق الحضرية والريفية المتدهورة بمحافظة الإسماعيلية عقب حرب أكتوبر ومنها منطقة النخيل.

حيث أضطر عدد كبير من الأهالي العائدين بعد الحرب إلى بناء مساكنهم بشكل عفوي لسرعة الإيواء. الأمر الذى لم يراع الأسس التخطيطية السليمة عند إقامة هذه المناطق.. حيث قام السكان ببناء منازلهم بدون خدمات أو مرافق أساسية على البرك والمستنقعات المتواجدة مما أدي إلى تواجد آثار سلبية خطيرة تهدد الصحة العامة للإنسان.

وتجدر الإشارة إلى أن المواطن الذى نزح إلى المدينة ليس فقط هو من كان يقيم بها قبل الحرب.. حيث أن المدينة قد اجتذبت كمجتمع عمراني جديد فئات أخرى وبالتالي ثقافات جديدة وطابع عمراني مختلف عام يضاف إلى ذلك طرفان جديدان أضيف مقرهما إلى المنطقة عام ١٩٩٣ وأصبحا متأثرين بالموقف وهما مشروع التنمية المتواصلة وجمعية التنمية والبيئة التى انبثقت منه. وقد كانت منطقة النخيل التى تتوسطها بركة مساحتها ١٧ فداناً من المناطق التى جرى بها التطوير بدءاً من عام ١٩٨٠ حيث يحيطها ثلاثة تجمعات سكانية (زمزم - الصفا - المروة) ، والتى كانت عبارة عن مناطق عشوائية .. وقد تم تخطيطها على أن تتوسطها حديقة تصل مساحتها إلى ١٧ فداناً تكون متنفساً للتجمعات الثلاثة التى تبلغ مساحتها ٤٠ فداناً ويبلغ عدد سكانها ٥٠٠٠ نسمة.

وقد قامت جمعية التنمية والبيئة بطرح فكرة المشروع التى تعتمد على:

- تحويل الأراضي المتدهورة بمنطقة النخيل إلى منطقة خضراء بعد ردم مناطق البركة ذات المنسوب المرتفع من رشح المياه الجوفية التى هي أحد مصادر التلوث بالمنطقة.
- تخصيص مساحة لعمل مشتل لنباتات الزينة يكون منتجاً.
- تخصيص جزء كمركز لتعليم الفتيات بعض الحرف اليدوية والصناعات الصغيرة.

---

[*] أ. فاطمة القاضي ، ياسر شريف ، هناء الجوهرة ، محمد محمود السيد، جمال هلال ، " ملامح التجربة المصرية للشراكة في التنمية الحضرية - ورقة مقدمة في ورشة العمل الاستطلاعية ،نوفمبر ٢٠٠٠.

- توفير عدد من الأشجار الكافية لزراعة وتشجير هذه المنطقة والتى تتناسب مـــع طبيعـــة التربة.
- تخصيص مساحة لتدريب الشباب على زراعة عش الغراب وتربيـــة دودة القـــز لانتـــاج الحرير.

وقد واجهت المشروع عدة مصاعب ومشكلات كان من أبرزها قرار المجلس الشـعبي المحلي بإنشاء مستشفي الإسماعيلية الجديدة على أرض النخيل مما يتعارض مع كل أهـــداف المشروع ويدمر كل الخطط التنموية التى وضعت للمنطقة.

وتم تجاوز هذه المشكلة من خلال الحوار المكثف بين السكان والتنفيذين ، وعقدت في هذا السياق مجموعة من الندوات وورش العمل التى تناقش تخطيط المكان وتتيح فرصة طرح كافة وجهات النظر مما انعكس بالإيجاب على المشكلة.. حيث تم أخذ موافقة المجلس المحلـــى والسيد المحافظ على استكمال الحديقة بمنطقة النخيل ونقل التخصص الصادر للمستشفي لمكان أكثر مناسبة له.

كما نجح الحوار في دفع مراحل تنفيذ المشروع حيث كلف المحـــافظ رئيـــس مدينـــة الإسماعيلية ورئيس الحي بتنظيم العمل للمشاركة في أعمال الردم والتشجير.. وتسابق الشباب والأهالي للمشاركة في العمل حتى أنه تم ردم البركة في مدة لم تتجاوز ٥٠ يوماً قاموا أثنائـها بنزح ٦٠ ألف متراً مكعباً من المياه القذرة ، ووضع ٦٠ ألف متراً مكعباً من الرمل والطمـــي و١٠٠ ألف متراً مكعباً من مخلفات البناء والرتش.

وهو الأمر الذى وفر على الدولة مبلغ مليون جنيهاً فيما لو أسند الأمر لمقاول.

ويؤكد مشروع منطقة النخيل بكل النجاحات التى حققها أن الحوار عندما تتوفـــر لـــه الظروف المناسبة لينطلق من كل الأطراف وفيما بينهم ، إنما يؤدى ذلك إلى الغرض منه وهو ترسيخ مبدأ المشاركة بفعالية.. كما تم في هذا المشروع خلق المرجعية للجمعية الأهلية لتلعب دورها الأساسي في المجتمع بكل نجاح.

(٧) تجربة جمعية تحسين البيئة "مشروع تحسين الهيئة بحي مصر القديمة " (شياخة الديورة وكوم غراب)[1]

تعتمد فكرة هذا المشروع على أحداث التنمية المتكاملة من خلال تنفيذ مشروعات البنية الأساسية وتطوير المجتمع عن طريق المشاركة الفعالة لكافة التنظيمات الأهلية والهيئات والقيادات المحلية.

ويهدف المشروع الذى ينفذ في أفقر منطقتين في مصر القديمة (الديورة وكوم غراب) إلى :

- وضع الحلول المناسبة لتحسين مستوى المعيشة.
- رفع مستوى المعيشة من خلال التركيز على احتياجات الفئات المحرومة، عن طريق (التطوير المتدرج للبنية التحتية وتنمية المشاريع وتدريب المجتمع المحلي).
- تعريف المجتمع المحلي بمشروع تحسين البيئة كخطوة أولي في سبيل تعبئته وإشراكه في نشاطات المشروع.
- خلق فرص عمل دائمة ومؤقتة عن طريق الأشغال ذات العمالة الكثيفة والإقلال من الاعتماد على استخدام التكنولوجيا.
- الحفاظ على التراث الثقافي، خاصة الآثار التاريخية الموجودة في الشياختين.

ويسعى المشروع إلى تقديم العديد من الخدمات البلدية (مياه الشرب - الصرف الصحي - الطرق ... الخ)...
وتطوير المجتمع المحلى من خلال التدريب والرعاية الصحية وغيرها.. إلى جانب تطوير المشروعات والأنشطة الخاصة بالأعمال الصغيرة وإنشاء الجديد منها لتحسين مستوى الدخل والحد من البطالة ويتميز هذا المشروع بوجود حواراً مكثفاً في كل مراحله ويمكن القول إن المشروع لم يكن ليرى النور لولا استخدام الحوار كوسيلة للوصول إلى التنفيذ... كما واجه المشروع بعض المصاعب منذ بدايته من خلال اختلاف وجهات النظر للأطراف المختلفة، وهنا كان الحوار قراراً مبدئياً للتغلب على هذه المصاعب ومنها مشكلة التمويل التى تم التغلب عليها بالحوار بين مجموعة الأطراف المشتركة في المشروعات (محافظة القاهرة - الصندوق

---

[1] شكري حسين، مشروع تحسين البيئة بحى مصر القديمة (شياخة الديورة وكوم غراب ، ورقة مقدمة في ورشة العمل الاستطلاعية ، نوفمبر ٢٠٠٠.

الاجتماعي وشركة نوعية البيئة واليونيسيف الذى مول في البداية الدراسات ثم انسحب بعد ذلك لنفاذ بند التمويل الخاص بالمشروع بتوجيهه لمواجهة كارثة الزلزال).

كذلك فإن نجاح المرحلة الأولي من المشروع نبعت أساساً من تأصيل الحوار مع المجتمع المحلى سواء كان جمعيات أهلية أو مجالس شعبية أو حتى تشجيع الحوار المحلي - المحلي. وبالنظر إلى الدروس المستفادة من هذه التجربة نجد أن عوامل نجاح الحوار والتى تزامنت مع المراحل المختلفة للمشروع هي التى أسهمت بدور فعال في الوصول إلى اتفاق ساعد في تحقيق بعض العناصر اللازمة للتنمية الحضرية وهذه العوامل هي:

- اقتناع الأطراف بأهمية الحوار للوصول إلى اتفاق.
- تفهم السيد محافظ القاهرة لأهمية المشروع.
- إيمان الجهة الاستشارية التى قامت بتقديم المعونة الفنية بتمويل ذاتي بأهمية الشراكة لتنفيذ برامج التنمية الحضرية.
- زيارة السيد رئيس الجمهورية للمحافظة وتفقده لمشروعات المحافظة التى أدرج فيها مشروع الديورة وكوم غراب.

هذا ومازال الحوار متصلاً بين مختلف الأطراف لتنفيذ بقية مراحل المشروع من خلال لجنة الإشراف على تنفيذ المشروع.

ملحق رقم (٢)

الجداول الخاصة بنتائـــج
تفـــريغ استمـــارة الاستبيان

جدول (١)

مفهوم المشاركة عند ٥٠ من المشاركين في الحلقة

رأى المشاركين	العدد	النسبة %
المشاركة في التخطيط	٢٧	٥٤,٠
التنسيق والتعاون وتقديم المشورة وتوافق الجهود	١٥	٣٠,٠
تبادل الاراء وتوحيد المفاهيم وتوزيع الأدوار	١١	٢٢,٠
المشاركة في التنفيذ	٨	١٦,٠
تمويل الجمعيات ماديا- بشريا - فنيا	٤	٨,٠
امداد الجمعيات بالخبرة ونقل المهارات اليهم	٣	٦,٠
المشاركة في المتابعة	٣	٦,٠
توفير قاعدة بيانات	٣	٦,٠
عرض المشروعات والمساعدة في دراسات الجدوى	٢	٤,٠
تضمين الخطة العامة العمل الأهلي لتفعيل دوره	٢	٤,٠
تقاسم الأعباء والمخاطر والنجاح والفشل	١	٢,٠
المشاركة في حل مشاكل التطبيق	١	٢,٠

جدول (٢)

الأسس التي تقوم عليها المشاركة

رأى المشاركين	العدد	النسبة
تبادل الاراء والتنسيق والتعاون المستمر بين الطرفين	٢٠	٤٠,٠
تحديد الامكانيات والمشاكل والاولويات	١٤	٢٨,٠
تحديد الادوار وخطة واضحة ومدروسة لأسلوب المشاركة	١٠	٢٠,٠
الشفافية وتوافر الثقة	١٠	٢٠,٠
الشعور بالأنتماء والمسئولية المشتركة	٨	١٦,٠
تحديد ووضوح الهدف للطرفين	٦	١٢,٠
عمل ندوات وورش عمل لتوضيح القوانين والمسئوليات	٥	١٠,٠
اعداد قاعدة بيانات بمعرفة الجمعيات حسب معرفتها	٤	٨,٠
فهم اهداف واحتياجات الفئات المستهدفة	٤	٨,٠
الحوار وعمل لجان ولقاءات شخصية مع كافة الاجهزة	٣	٦,٠
الرغبة في التعلم والتغير	٣	٦,٠
التفاؤل مع الواقعية	٣	٦,٠
الايمان بدور الاسلوب العلمي في انجاح المشروعات	٣	٦,٠
تذليل العقبات وتقديم كافة الجهود والامكانيات	٣	٦,٠
تدريب الكوادر التخطيطية في الجمعيات	٣	٦,٠
المرونة وعدم مصادرة اراء الاخرين	٢	٤,٠
المرجعية الجماهيرية	٢	٤,٠
الوقوف على متطلبات الحياة في كل مجتمع	٢	٤,٠
الاحترام المتبادل والمساواة	٢	٤,٠
الاطار القانوني	٢	٤,٠
التقيم المرحلي	١	٢,٠
توزيع السلطات وتقاسم مصادر القوى	١	٢,٠
مشاركة الفوائد والمخاطر	١	٢,٠
التنمية الاقتصادية	١	٢,٠
العمل الحكومي داعما وليس رقابيا	١	٢,٠
توفير المعلومات للجمعيات	١	٢,٠

جدول (٣)

المجالات التي تناسب الجمعية لتطبيق مبدأ المشاركة

رأى المشاركين	العدد	النسبة
التدريب والتدريب الحرفي	١٢	٢٤,٠
الخدمات الصحية	١٠	٢٠,٠
الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة	٩	١٨,٠
محو الامية	٨	١٦,٠
صحة المرأة والطفل (الامومة والطفولة)	٧	١٤,٠
رعاية الشباب	٦	١٢,٠
التنمية الاجتماعية	٦	١٢,٠
رعاية المسنين	٤	٨,٠
تنمية المرأة الفقيرة والمرأة المعيلة	٤	٨,٠
خدمة المجتمع والبيئة	٤	٨,٠
رعاية الاسرة	٤	٨,٠
التنمية الاقتصادية	٤	٨,٠
التثقيف الصحي والبيئى	٣	٦,٠
المجال البحثي	٣	٦,٠
التنمية الفكرية والعلمية	٣	٦,٠
عقد اللقاءات والمؤتمرات	٢	٤,٠
رعاية الفئات الخاصة	٢	٤,٠
التعليم المستمر	٢	٤,٠
الخدمات الدينية	٢	٤,٠
رعاية اولاد الشوارع والاحداث وعلاجهم	١	٢,٠
النشاط الرياضي	١	٢,٠
الاعلام	١	٢,٠
تطوير المجتمعات العشوائية	١	٢,٠
نظم ادارة المخلفات	١	٢,٠
رعاية الباعة الجائلين	١	٢,٠
التنمية التكنولوجية	١	٢,٠
انشاء اتحادات نوعية	١	٢,٠

جدول (٤)

الهدف من تطبيق مبدأ المشاركة

رأى المشاركين	العدد	النسبة
الأمداد بالخبرات المطلوبة للأخذ بيد الجمعيات المحتاجة	١٤	٢٨,٠
تنفيذ الخطة التى تم الاتفاق عليها لتوفير الخدمات والبرامج	٨	١٦,٠
زيادة الأنجازات وتوسيع دائرة العطاء والأنتماء	٧	١٤,٠
تفعيل دور الجمعيات بالتعاون الجاد المثمر	٧	١٤,٠
استثمار كافة الامكانيات وايجاد روح التكامل	٧	١٤,٠
الوضوح فيما يتخذ من قرارات ما بين القاعدة والقمة	٦	١٢,٠
تنمية المجتمع العام والمحلي والأ فراد	٦	١٢,٠
خلق وعي كامل للتخطيط والتنفيذ والتقييم	٥	١٠,٠
تذليل العقبات التي تعترض عمل الجمعيات	٤	٨,٠
تحديد مجالات وتطبيق اسلوب العمل المشترك	٤	٨,٠
قاعدة معلومات حديثة وحقيقية ومستمرة	٢	٤,٠
الوصول الى تجانس وتفاعل الجهات المستفيدة والجمعية	١	٢,٠

جدول (٥)

المستوى الإداري الذي يتم فيه هذه المشاركة

رأى المشاركين	العدد	النسبة
المحافظة (لجنة بالمحافظة)	١٢	٢٨,٦
المسئول الرئيسي من كلا الجهتين	٨	١٩,٠
جميع المستويات (القرية – المركز – المحافظة – الوزارة)	٨	١٩,٠
مديري الجمعيات	٥	١١,٩
وكلاء الوزارة ومجلس إدارة الجمعية	٢	٤,٨
الإدارة العامة (مدير عام)	٢	٤,٨
الاتحادات النوعية وممثلي الاتحاد	٢	٤,٨
وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة التخطيط	٢	٤,٨
معهد التخطيط + رجال أعمال + مجالس إدارة الجمعيات	١	٢,٤
الجملة	٤٢	١٠٠,٠

عدد المشاركين الذين لم يجيبوا على السؤال = ٨

جدول (٦)

المستوى التخطيطي للمشاركة

رأى المشاركين	العدد	النسبة
تحديد الاحتياجات	٣٩	٨١,٣
البرامج	٣٥	٧٢,٩
الأهداف	٣١	٦٤,٦
المشروعات	٣٦	٧٥,٠
السياسات	٢٠	٤١,٧
المتابعة	٢٧	٥٦,٣

عدد المشاركين الذين لم يجيبوا على السؤال = ٢

جدول (٧)

هل تعتقد أن اسلوب المشاركة يخدم اهداف الجمعية

رأى المشاركين	العدد	النسبة
نعم	٤٨	٩٨,٠
لا	١	٢,٠
لماذا نعم		
إثراء العمل وزيادة الإنتماء وتعظيم الفرص والعائد العام	١٠	٢٠,٨
يحقق الهدف ويؤكده وانجاح العمل	٩	١٨,٨
لوضع خطة العام القادم وتبادل الخبرات	٨	١٦,٧
استثمار امكانيات الجمعية	٦	١٢,٥
التنسيق والمتابعة واستخراج النتائج	٤	٨,٣
تنظيم وتشريع العمل المشترك وفهم الخطة وتنفيذها	٤	٨,٣
الحصول على دعم مادي وفني	٣	٦,٣
لماذا لا		
تدخل صاحب التمويل والوزارة في شئون الجمعيات	١	١٠٠

عدد المشاركين الذين لم يجيبوا على السؤال = مشارك واحد

جدول (٨)

اسباب أن تلجأ الجمعية لاتباع منهج المشاركة

رأى المشاركين	العدد	النسبة
الحصول على دعم فني	٣٩	٨٤,٨
نقص الموارد المالية	٢٨	٦٠,٩
دعم مؤسسي	٢٣	٥٠,٠
نقص الموارد البشرية	١٥	٣٢,٦
الاستفادة من الامكانيات الحكومية وتبادل الخبرات	٤	٨,٧
اشراك المسئولين في حل مشاكل الجمعيات	٢	٤,٣
نقص الاعلام	١	٢,٢

عدد المشاركين الذين لم يجيبوا على السؤال = ٤

جدول (٩)

هل يمكن للأتحاد أن يقوم بدور فعال لدعم مبدأ التخطيط بالمشاركة

رأى المشاركين	العدد	النسبة
نعم	٣٣	٦٧,٣
لا	١٦	٣٢,٧
نعم لماذا		
الاتصال والتنسيق الدائم مع الجمعيات	١٧	٥١,٥
تجميع البيانات وعقد الدورات	٨	٢٤,٢
ايجاد آلية لتنفيذ الشراكة	٤	١٢,١
القدرة على حل وتصعيد المشاكل	٤	١٢,١
تحديد الاحتياجات ومعاملة الجمعيات بالمساواة	٢	٦,١
تيسير الدعم المالي والفني	٢	٦,١
الجهة المشرفة والمعنية بالعمل الاهلي	١	٣,٠

عدد المشاركين الذين لم يجيبوا على السؤال = مشارك واحد

ثانيا : المشاركة والتنمية

جدول (١٠)

أهم أنشطة الجمعية في مكافحة الفقر

رأى المشاركين	العدد	النسبة
تدريب وتاهيل	٣٧	٧٥,٥
خلق فرص عمل	٣٦	٧٣,٥
تقديم قروض لمشاريع مدرة للدخل	٢٤	٤٩,٠
هبات عينيه	١٥	٣٠,٦
منح	٧	١٤,٣
اسهمت هذه الانشطة في تحقيق الهدف :		
رفع مستوى المعيشة	٣٤	٦٩,٤
تقليل حدة الفقر	٣٢	٦٥,٣
إزاله الفقر	٢	٤,١

عدد المشاركين الذين لم يجيبوا على السؤال = مشارك واحد

جدول (١١)

أهم أنشطة الجمعية في تحقيق التنمية البشرية

رأى المشاركين	العدد	النسبة
التدريب والتاهيل	٤٠	٨٧,٠
محو الامية	٣١	٦٧,٤
التوعية الصحية والبيئية والتشرعية	٦	١٣,٠
تعويض العائلات اصحاب الكوارث	٢	٤,٣
خلق فرص عمل جديدة ومبتكرة	١	٢,٢
أى مدى أسهمت هذه الأنشطة في تحقيق الهدف :		
إلى حد مرضي	١٨	٣٩,١
ارتفاع الوعي الصحي والبيئي والتعليمي وتوفير الخدمة بين الاعضاء	٩	١٩,٦
خلق فرص عمل جديدة ومبتكرة	٨	١٧,٤
تعليم وتأهيل الفتيات والامهات	٤	٨,٧
تطوير الأنشطة وتشكيل أسلوب عمل مجالس الإدارات	٣	٦,٥
تطوير موارد الجمعية وإدارة المشروعات	٣	٦,٥
عودة طفل الشارع إلى أسرته وقللت من عدد أطفال الشوارع	١	٢,٢
نجاح التعامل والمشاركة مع وزارة الصحة	١	٢,٢
تقديم أنشطة متكاملة للأسرة والطفل والمراة	١	٢,٢

عدد المشاركين الذين لم يجيبوا على السؤال = ٤

جدول (١٢)

أهم أنشطة الجمعية في دعم دور المرأة في التنمية

رأى المشاركين	العدد	النسبة
تدريب وتأهيل	٣٦	٧٢,٠
خدمات للمرأة العاملة	٢٨	٥٦,٠
محو الأمية	٢٦	٥٢,٠
قروض لمشاريع مدرة للدخل	٢٠	٤٠,٠
منح وهبات	٨	١٦,٠
دورضيافة	٨	١٦,٠
نادي / دور رعاية المسنين	٧	١٤,٠
تنظيم الأسرة	٤	٨,٠
التوعية (صحية بالامراض –	٣	٦,٠
تأهيل المعوقين	١	٢,٠
الدفاع ومساندة حقوق المرأة	١	٢,٠
حماية البيئة	١	٢,٠
حضانة ورياض الاطفال	١	٢,٠
إلى أي مدى أسهمت هذه الأنشطة في تحقيق الهدف		
مرضي جدا	١٧	٣٧,٨
ممتاز	١٢	٢٦,٧
مرضي	١١	٢٤,٤

عدد المشاركين الذين لم يجيبوا على الجزء الثاني من السؤال = ٥

جدول (١٣)

البرامج والمشروعات المستقبلية للجمعيات

رأى المشاركين	العدد	النسبة
*** مكافحة الفقر (٤٣ مشارك أجابوا هذا البند)**		
زيادة القروض والمشروعات الصغيرة الناجحة	١٨	٤١,٩
التدريب والممارسة للأعضاء والتدريب التحويلي	١٤	٣٢,٦
التوعية لإدارة المشروعات	٧	١٦,٣
مساعدة اللأرامل والأسر الفقيرة غير قادرة على العمل	٦	١٤,٠
خلق فرص عمل جديدة	٥	١١,٦
كفالة اليتيم	٤	٩,٣
أقامة دار ضيافة للمسنين	٢	٤,٧
مشروعات خاصة للسيدات المعيلات	٢	٤,٧
انشاء مطاعم شعبية لتقديم وجبات مجانية للمعدمين	١	٢,٣
استخراج شهادات الميلاد لساقطى القيد وبطاقات شخصية	١	٢,٣
تسجيل المرأة في الجداول الأنتخابية	١	٢,٣
*** التنمية البشرية (٤٣ مشارك أجابوا هذا البند)**		
تدريب الكوادر المشتركين بالجمعية – العاملين – الشباب	٢٣	٥٣,٥
تدريب مهني	١٢	٢٧,٩
التوعية (ثقافية – دينية – حرفية) والتزود بالمعلومات	١١	٢٥,٦
محو الأمية والمتسربين	٩	٢٠,٩
نادي طفل ودور حضانة	٢	٤,٧
فصول تقوية	٢	٤,٧
تأهيل المعاقين	١	٢,٣

تابع جدول (١٣)

تابع - البرامج والمشروعات المستقبلية للجمعيات

رأى المشاركين	العدد	النسبة
*** دعم دور المرأة في التنمية (٤٣ مشارك أجابوا هذا البند)**		
المشاركة في صنع القرار والمؤتمرات والندوات	١٤	٣٢,٦
تأكيد وجودها القانوني في كافة المجالات	١٣	٣٠,٢
تدريب الشابات وأشغال فنية (خياطة - تطريز -)	١٣	٣٠,٢
التنمية الصحية للطفل والمرأة والتوعية بالعادات السيئة	٩	٢٠,٩
مشاركة المرأة المعيلة (المطلقة والارمله) في العمل	٩	٢٠,٩
محو الأمية واستكمال التعليم	٧	١٦,٣
التثقيف الاسرى للمرأة والفتاه	٤	٩,٣
القضاء على التمييز ضد المرأة	٤	٩,٣
إنشاء النادي النسائي	١	٢,٣
*** أخرى (٧ مشاركين أجابوا هذا البند)**		
مركز علاج طبيعي	١	١٤,٣
العناية بالجاليات الافريقية	١	١٤,٣
خدمات معملية وعيادة واجهزة تشخيصية	١	١٤,٣
اعداد المطويات والكتيبات للأنشطة المختلفة	١	١٤,٣
تقديم اراضي لأقامة أبنية تعليمية (تبرع من القادرين)	١	١٤,٣
دار ضيافة للمغتربات والمغتربين من الطلبة والطالبات	١	١٤,٣
دور للمسنات والمسنين المعدمين	١	١٤,٣
مركز تعليم الكمبيوتر واللغات	١	١٤,٣

ثالثا : المشاكل والمعوقات

جدول (١٤)

المشاكل التي تعترض تنفيذ مبدأ المشاركة والجهود الحكومية لمواجهتها

رأى المشاركين	العدد	النسبة
مالية	٣٣	٧٠,٢
إدارية	٣٠	٦٣,٨
قانونية	٢٤	٥١,١
فنية	١٧	٣٦,٢
العنصر البشري	١٧	٣٦,٢
المناخ الاقتصادي	١١	٢٣,٤
عدد الجمعيات	٤٧	١٠٠,٠
لا توجد مشاكل	٣	٦,٠
الجهود الحكومية التي تتم لمواجهة هذه المشاكل		
غير فعالة	٢٩	٦١,٧
فعالة	١٤	٢٩,٨
لا يوجد	٤	٨,٥

جدول (١٥)

طرق التغلب على المشاكل والعقبات ومصادر التمويل

رأى المشاركين	العدد	النسبة
تدريب المخططين ومسئولي المنظمات	٤١	٨٧,٢
توفير مصادر تمويل	٣٦	٧٦,٦
تطوير النظم القائمة	٣٤	٧٢,٣
إستحداث نظم جديدة	٢٨	٥٩,٦
تعاون وتكامل	١	٢,١
مصادر التمويل	**العدد**	**النسبة**
منح داخلية (تمويل حكومي) / ارباح الشركات / الاهالي	٢٦	٧٢,٢
مشروعات وبيع منتجات الجمعية	١٥	٤١,٧
منح خارجية	١٠	٢٧,٨
ريع الاوقاف	٢	٥,٦
مساهمة طلاب جميع المدارس	١	٢,٨
مشاركة الجمعيات الناجحة للجمعيات الفقيرة	١	٢,٨

رابعا : تحديات وأولويات التنمية على المستوى القومي والمحلي

جدول (١٦)

تاثير الاصلاح الاقتصادي على انشطة الجمعية

رأى المشاركين	العدد	النسبة
نعم	٢٦	٥٥,٣
لا	٢١	٤٤,٧
هل للاصلاح الاقتصادي أثار سلبية على عمل الجمعية		
لا	٣١	٦٨,٩
نعم	١٤	٣١,١
الاثار السلبية للأصلاح الاقتصادي :		
البطالة في الاسرة	٥	٣٥,٧
تنفيذ الخصخصة	٣	٢١,٤
المعاش المبكر للعمال	٣	٢١,٤
زيادة اسعار (توفير السلع المستوردة أضر بمنتجات الجمعيات)	٢	١٤,٣
التغيير في الاهداف	٢	١٤,٣
عدم ادراك المسئولين بعمل الجمعيات	١	٧,١
الحاجة لاعتمادات كبيرة	١	٧,١
عدم قدرة الجمعية على استمرار انشطتها بالاعانات التي تقدمها الدولة	١	٧,١
طلب المزيد من توفير القروض	١	٧,١

جدول (١٧)

كيفية مواجهة الجمعية للأثار السلبية للأصلاح الاقتصادي

رأى المشاركين (١٦)	العدد	النسبة
تسهيل زيادة المشروعات الصغيرة	٥	٣١,٣
التدريب علىاستخدام الكمبيوتر والانترنت ومعامل اللغات	٥	٣١,٣
تنويع وابتكار أنشطة حديثة وجديدة الجمعية	٤	٢٥,٠
التعاون مع القطاع الخاص	٣	١٨,٨
منح قروض بدون فوائد والحصول على تمويل من جهات متعددة	٢	١٢,٥
الاهتمام بالتدريب التحويلي	٢	١٢,٥
ندوات توعية لتفهيم ارباب الاسر كيفية التصرف في المكافات	٢	١٢,٥
استخراج تراخيص للباعة الجائلين	١	٦,٣
تدخل وزارة الشئون لوقف القرارات غير المسئولة من الجهات الاخرى	١	٦,٣
حرية الجمعيات في مجال العمل التنموى فى حدود القانون	١	٦,٣

( ) عدد المشاركين في الاجابة

جدول (١٨)

استراتيجية الجمعية لمواجهة أثار الاصلاح الاقتصادي – نظرة مستقبلية

رأى المشاركين (٢٥)	العدد	النسبة
التوعية المستمرة والتدريب	٧	٢٨,٠
زيادة المشروعات الصغيرة والجديدة للاسر النتجة	٧	٢٨,٠
زيادة فرص العمل	٥	٢٠,٠
التمويل الذاتي / التنازل عن بعض الاحتياجات	٤	١٦,٠
مشاركة الشئون الاجتماعية لإزالة هذه الاثار	٤	١٦,٠
وضع خطة عشرية ٢٠٠٠- ٢٠١٠	٤	١٦,٠
استحداث آليات جديدة في العمل	٣	١٢,٠
إنشاء منفذ بيع لبيع المواد الأولية للبائعين بهامش ربح بسيط	٢	٨,٠
الاهتمام بالتدريب التحويلي	٢	٨,٠
توسيع نطاق الخدمه الجغرافي	١	٤,٠
اعادة هيكلة وتنظيم الجمعية	١	٤,٠
مواكبة الاصلاح الاقتصادي	١	٤,٠

( ) عدد المشاركين في الاجابه

جدول (١٩)

دور العولمة السلبي على أنشطة الجمعية وكيفية مواجهة الجمعية له

رأى المشاركين (٤٠)	العدد	النسبة
نعم	٢٣	٥٧,٥
لا	١٧	٤٢,٥
* كيفية مواجهة الجمعية للاثار السلبية للعولمة (٣٠)		
تنويع وتطوير برامج التوعية	٨	٢٦,٧
التدريب على الادراك المتواصل لهذه المتغيرات الانفتاح على العالم	٥	١٦,٧
الاهتمام بالتدريب (تحويلي / عادي / مستمر)	٥	١٦,٧
التنسيق الكامل لرفع مستوى الجودة للوقوف امام الاسواق الاجنبية	٥	١٦,٧
ابتكار أنشطة ومشاركة المواطنين في العمل الاجتماعي	٤	١٣,٣
التطور العلمي وتكنولوجيا المعلومات لمواكبة الدول الكبرى	٤	١٣,٣
زيادة المشروعات الصغيرة	٣	١٠,٠
تشجيع وتجويد المنتجات المحليه	٣	١٠,٠
الاستعانة برجال الدين	٢	٦,٧
الاهتمام بدور الولاء والانتماء	٢	٦,٧
رعاية طفل الشارع واسرته	١	٣,٣
زيادة تكاليف الرعاية التي تقدمها الجمعية	١	٣,٣
الحفاظ على الهوية الاسلامية والعربية	١	٣,٣
عدم الاعتراف بالعولمة	١	٣,٣

( ) عدد المشاركين في الاجابة

جدول (٢٠)

دور العولمة الايجابي على أنشطة الجمعية واستراتيجية الجمعية لمواجهة اثارها

رأى المشاركين (٢٩)	العدد	النسبة
نعم	١٩	٦٥,٥
لا	١٠	٣٤,٥
* استراتيجية الجمعية لمواجهة اثار العولمة (٢٧)		
التدريب المستمر والنوعية	٦	٢٢,٢
تطوير انظمة الجمعية	٦	٢٢,٢
الاستفادة من التطور	٤	١٤,٨
سرعة الاتصالات وإنشاء قواعد البيانات وشفافية للمعلومات	٤	١٤,٨
الشبيك	٤	١٤,٨
التعاون مع رجال الاعمال	٤	١٤,٨
الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجنسين	٤	١٤,٨
الالمام الكامل بالمشكلات (بما فيها من افكار ومبادىء	٣	١١,١
الدعم الفني المتواصل لعمل الجمعية من جهات متخصصة محلية ودولية	٣	١١,١
تطوير الإدارة	٣	١١,١
الادماج اكثر في العولمة للتأكيد على الأصالة	٢	٧,٤
انشاء مشروعات صغيرة	٢	٧,٤
تحديث المشروعات التي تنفذها الجمعية	٢	٧,٤
تأصيل دور الانتماء والولاء	١	٣,٧
مزيد من التخطيط	١	٣,٧

( ) عدد المشاركين في الاجابة

خامساً : مقترحات لتفعيل المشاركة بين وزارة التخطيط والجمعيات الاهلية

جدول (٢١)

علاقة الجمعية (كآلية للتنسيق) مع كل من القطاع الخاص والحكومي

رأى المشاركين (٢٥)	العدد	النسبة
القطاع الخاص		
جيدة وتتعاون كامل	١٩	٧٦,٠
تنظيم المسئولية الاجتماعية	٢	٨,٠
لا يوجد	٢	٨,٠
توكيد قضايا وطنية	١	٤,٠
أفراد القطاع الخاص أعضاء بالجمعية	١	٤,٠
رأى المشاركين (٢٧)	العدد	النسبة
القطاع الحكومي (الوزارات المختلفة)		
علاقة متميزة	١٢	٤٤,٤
تبادل المعلومات المتاحة	٩	٣٣,٣
لا توجد علاقة مباشرة	٣	١١,١
عدم تعاون	٢	٧,٤
دعم سنوى من الوزارة	١	٣,٧

( ) عدد المشاركين في الاجابة

جدول (٢٢)

تعمل الحكومة على التنسيق مع الجمعية من وجهة نظرك

رأى المشاركين (٤٧)	العدد	النسبة
نعم	٣٨	٨٠,٩
لا	٩	١٩,١
مقترحاتك لتفعيل دور المشاركة بين وزارة التخطيط والجمعيات الأهلية		
أ – من الناحية التخطيطية : (٣٨)		
حصر احتياجات المجتمع المحلي	٣٠	٧٨,٩
تنفيذ البرامج والمشروعات على مستوى المجتمع المحلي	٣٠	٧٨,٩
تحديد الاولويات	٢٨	٧٣,٧
حصر الموارد المتاحة في المجتمع المحلي	٢٧	٧١,١
إعداد الخطة	٢٧	٧١,١
حصر البيانات والإحصاءات	٢٦	٦٨,٤
متابعة وتقييم الاداء	٢٤	٦٣,٢
ب – من الناحية القانونية (٣٣)		
تعديل القوانين الحالية	٢٥	٧٥,٨
التعاقدات بين المخططين والمنظمات الأهلية	٢١	٦٣,٦
اللوائح التنفيذية لملزمة للطرفين	١٨	٥٤,٥
إصدار قوانين جديدة	١٤	٤٢,٤
جـ – من الناحية الاجتماعية (٣٥)		
تأسيس مجموعات عمل بين الجمعيات الأهلية والأجهزة المحلية	٣٢	٩١,٤
توعية المواطنين بأهمية المشاركة	٢٨	٨٠,٠

جدول (٢٣)

الاطار المؤسسي للجمعية يسمح بالتنسيق مع الحكومة

رأى المشاركين (٤٧)	العدد	النسبة
نعم	٤٤	٩٣,٦
لا	٣	٦,٤
عددالمعترضين =٢ بسبب :		
عدم فهم القوانين الصادرة	١	٥٠,٠
عدم تقبل المناقشة العلمية والحلول العلمية	١	٥٠,٠
عدم مراعاة البعد الاجتماعي والنظر بعليلء على الفئات المهمشة	١	٥٠,٠
الاتحاد العام والاتحادات الاقليمية بعيدة كل البعد عن الجمعيات	١	٥٠,٠

آلية وإطار مقترح يسمح بالتنسيق بين الجمعية ووزارة التخطيط لتطبيق مبدأ المشاركة

رأى المشاركين (٣٧)	العدد	النسبة
وجود لجنة عليا من ممثلين عن الجمعيات بوزارة التخطيط	١٢	٣٢,٤
تبادل الخبراء والخبرات والمعلومات من خلال ورش العمل والندوات	١٠	٢٧,٠
إنشاء ادارة في كل وزارة	٣	٨,١
لجان مشتركة على جميع المستويات المركزية والمحلية	٣	٨,١
وضع خطط قصيرة المدى والبعيدة وتخطيط المشروعات	٢	٥,٤
لقاءات مع مجالس الادارة بصفة دورية	٢	٥,٤
توصيل صوت الجمعيات الى الوزارات الاخرى	٢	٥,٤
تواجد هيئة وسيطة	١	٢,٧
مراجعة القوانين والفرارات الصادرة منذ الخمسينات	١	٢,٧
دراسة النماذج الناجحة والفاشلة لتحديد الاسباب	١	٢,٧
برامج تدريب مشتركة	١	٢,٧
عن طريق الشئون الاجتماعية	١	٢,٧
لجان محلية من المحافظة	١	٢,٧
عضو أو خبير من التخطيط داخل كل مجلس إدارة جمعية	١	٢,٧
تفعيل لجان التخطيط بالشئون والاتحاد الاقليمي والمحافظة والوزارة	١	٢,٧
الاتحاد العام للجمعيات	١	٢,٧

( ) عدد المشاركين في الاجابة

سادساً : دور الجمعيات الأهلية في صياغة رؤية جديدة للتخطيط بالمشاركة

جدول (٢٤)

١- هل يتوافر لدى الجمعيات الأهلية رؤية طويلة الأجل واستراتيجية شاملة للتنمية المحلية

رأى المشاركين (٤٦)	العدد	النسبة
نعم	٢٩	٦٣,٠
لا	١٧	٣٧,٠
اسباب عدم وجود رؤية : (١٥)		
نقص الخبرات – المعلومات – الافتقار الى الدقة	٨	٥٣,٣
غياب الرؤى – الارتباط بمجتمع محلي صغير	٣	٢٠,٠
غياب التنسيق بين القطاع الحكومي والجمعيات	٣	٢٠,٠
قلة الموارد أو التخوف من الخاطرة	٢	١٣,٣
عدم وجود جهاز يخدم هذا المحور	١	٦,٧
تعمل الجمعيات عند ظهور مشكلة معينة حسب قدرتها	١	٦,٧

( ) عدد المشاركين في الاجابة

جدول (٢٥)

توجد قناعة لدى الجمعيات الأهلية باهمية نظام المشاركة في مستويات اتخاذ القرار وفي

رأى المشاركين (٤٦)	العدد	النسبة
نعم	٤٥	٩٧,٨
لا	١	٢,٢
تتبنى الجمعيات الأهلية مجموعة متكاملة من السياسات والخطط والبرامج والتي ينبغي أن		
رأى المشاركين (٤٢)	العدد	النسبة
نعم	٢٧	٦٤,٣
لا	١٥	٣٥,٧
أسباب نعم (٢٠) :		
الجمعية أدرى وقادرة على لمس وحس نبض الجماهير	٦	٣٠,٠
التأمينات – التدريب – الخدمة الصحية – البرامج الثقافية	٤	٢٠,٠
حماية البيئة من التلوث	٣	١٥,٠
زيادة فرص العمل (وبالأخص للمرأة المعيلة)	٣	١٥,٠
التنظيم والتطوير والظهور بالمظهر الحضاري اللائق	٢	١٠,٠
تنمية المجتمعات العشوائية	٢	١٠,٠
مشروعات وقضايا ذوى الاحتياجات الخاصة	٢	١٠,٠
توعية وتنمية المرأة (الريفية)	٢	١٠,٠
خدمات ورعاية الطفولة المبكرة (اقل من ٦ سنوات)	٢	١٠,٠
مكافحة الامية	١	٥,٠
تنمية المجتمعات الصحراوية	١	٥,٠
تأهيل وتدريب الشباب	١	٥,٠
يسأل في هذا الاتحاد العام والاتحادات الاقليمية	١	٥,٠

( ) عدد المشاركين في الاجابة

جدول (٢٦)

لدى الجمعية دراسة بالمؤشرات العامة حول سوق العمل (فرص العمل المتاحة وحجم البطالة)

رأى المشاركين (٤١)	العدد	النسبة
نعم	١٨	٤٣,٩
لا	٢٣	٥٦,١
أسباب لا (٢٢) :		
عدم تأثير ذلك على عمل الجمعية	١٠	٤٥,٥
لا توجد قاعدة بيانات	٧	٣١,٨
عدم تعاون ذوات المؤشرات في المساعدة للجمعيات الأهلية	٥	٢٢,٧
الافتقار الى الأتصال بالجهات المعنية	٢	٩,١
عدم وجود وعي بأهمية المؤشرات	١	٤,٥
عدم وجود جهاز واحد وجهة واحدة خاصة بهذا	١	٤,٥
ليس لدى الجمعية اموالاً لهذه الدراسة	١	٤,٥

( ) عدد المشاركين في الاجابة

جدول (٢٧)

لدى الجمعية دراية بحجم وتركيب السكان في مجتمعها المحلي

رأى المشاركين (٤٥)	العدد	النسبة
نعم	٣٨	٨٤,٤
لا	٧	١٥,٦
لماذا لا : (٦)		
عدم تأثير ذلك على عمل الجمعية (لسنا معنين)	٢	٣٣,٣
يصعب الحصول على البيانات على المستوى المحلي	٢	٣٣,٣
أكبر من حجم عمل الجمعية	١	١٦,٧
عدم التدريب الكافي	١	١٦,٧

( ) عدد المشاركين في الاجابة

جدول (٢٨)

لدى الجمعية دراية بظروف سوق العمل (فرص العمل المتاحة – حجم البطالة) على المستوى المحلي؟

رأى المشاركين (٤٥)	العدد	النسبة
نعم	٢٧	٦٠,٠
لا	١٨	٤٠,٠
لماذا لا : (١٥)		
لا توجد قاعدة بيانات	٦	٤٠,٠
عدم تأثير ذلك على عمل الجمعية (لسنا معنين خارج نطاق عمل الجمعية)	٦	٤٠,٠
عدم وجود وعي بأهمية المؤشرات	١	٦,٧
عدم وجود جهاز واحد وجهة واحدة خاصة بهذا	١	٦,٧
عدم تعاون ذوات المؤشرات في المساعدة للجمعيات الأهلية	١	٦,٧
أكبر من حجم عمل الجمعية	١	٦,٧

( ) عدد المشاركين في الاجابة

ملحق (٣)

استمارة الاســـــتبيان

استبيان لاستطلاع الرأى عن

" التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية "

اسم الجمعية : _____

عنوانها : _____

رقم التليفون : _____ رقم الفاكس : _____

أولا : المفاهيم العامة :

فى رأيك :

١- ماذا يعنى مفهوم المشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية ؟

_____

_____

_____

٢- ما هى الأسس التى تقوم عليها المشاركة ؟

_____

_____

_____

٣- أى المجالات التى تناسب الجمعية التى تنتمى اليها لتطبيق مبدأ المشاركة ؟

_____

_____

_____

٤- ما هو الهدف من تطبيق مبدأ المشاركة ؟

_____

_____

_____

٥- ما هو المستوى الإدارى الذى تعتقد أن يتم فيه هذه المشاركة ؟

٦- ما هو المستوى التخطيطى والتنفيذى الذى تتم فيه المشاركة ؟

* تحديد الاحتياجات .
* الأهداف .
* السياسات .
* البرامج .
* المشروعات .
* المتابعة .

٧- هل تعتقد أن أسلوب المشاركة يخدم أهداف الجمعية ؟

نعـــم : _____ لماذا : _____

لا : _____ لماذا : _____

٨- لماذا تلجأ الجمعية لاتباع منهج المشاركة ؟

* نقص الموارد البشرية .
* نقص الموارد المالية .
* الحصول على دعم فنى .
* دعم مؤسسى .
* أخرى .

٩- هل يمكن للاتحاد العام للجمعيات ان يقوم بدور فعال لدعم مبدأ التخطيط بالمشاركة ؟

نعـــم : _____ لا : _____

إذا كانت الاجابه بنعم أذكر ماهو الدور الذى يمكن ان يقوم به الاتحاد ؟

ثانياً : المشاركة والتنمية

١- ما هي أهم أنشطة الجمعية في مكافحة الفقر ؟

* خلق فرص عمل .
* تقديم قروض لمشاريع مدره للدخل .
* تدريب وتأهيل .
* منح .
* هبات عينية .
* أخرى .

٢- إلى أي مدى أسهمت هذه الأنشطة في تحقيق الهدف ؟

* إزالة الفقر .
* تقليل حده الفقر .
* رفع مستوى المعيشة .

٣- ما هى أهم أنشطة الجمعية في تحقيق التنمية البشرية ؟

* محو الأمية .
* التدريب والتأهيل الفنى .
* أخرى .

_____

_____

٤- إلى أى مدى اسهمت هذه الأنشطة في تحقيق الهدف ؟

_____

_____

_____

٥- ما هى أهم أنشطة الجمعية في دعم دور المرأة فى التنمية [الفجوة النوعية] ؟

* محو أمية .
* تدريب وتأهيل .
* قروض لمشاريع مدره للدخل .
* خدمات للمرأة العاملة .
* منح وهبات .
* دور رعاية للمسنين .
* دور ضيافة .
* أخرى .

٦- إلى أى مدى أسهمت هذه الأنشطة في تحقيق الهدف ؟

_____

_____

_____

٧- ما هى البرامج والمشروعات المستقبلية للجمعية في المجالات التالية :

* مكافحة الفقر

_____

_____

_____

* التنمية البشرية

_____

_____

_____

* دعم دور المرأة فى التنمية

_____

_____

_____

* أخرى

_____

_____

_____

ثالثا: المشاكل والمعوقات

فى رأيك :

١- ما هى المشاكل والمعوقات التى تعترض تنفيذ مبدأ المشاركة :

* قانونية : _____
* إدارية : _____
* فنية : _____
* مالية : _____
* المناخ الاقتصادى: _____
* العنصر البشرى: _____

٢- مارأيكم فى الجهود الحكومية التى تتم لمواجهة هذه المشاكل ٠

* فعالة ٠
* غير فعالة ٠
* لايوجد ٠

٣- كيف يمكن التغلب على هذه المشاكل والمعوقات ؟

* تطوير النظم القائمة

_____

_____

_____

* إستحداث نظم جديدة

* تدريب المخططين ومسئولى المنظمات

* توفير مصادر تمويل : كيف ؟

* أخرى

رابعاً : تحديات وأولويات التنمية على المستوى القومي والمحلى

فى رأيك :

١- هل أثر الإصلاح الاقتصادى على انشطة الجمعية ؟

نعم : _____ لا : _____

٢- هل للإصلاح الاقتصادى آثار سلبية على عمل الجمعية ؟

نعم : _____ لا : _____

فى حالة الاجابة بنعم أذكر هذه الآثار السلبية ٠

٣- كيف يمكن للجمعية مواجهة هذه الآثار السلبية ؟

_____

_____

_____

٤- ماهى استراتيجية الجمعية لمواجهة آثار الاصلاح الاقتصادى (نظرة مستقبلية) ؟

_____

_____

_____

٥- هل للعولمة دور سلبى على انشطة الجمعية ؟

نعم : _____ لا : _____

٦- كيف يمكن للجمعية مواجهة الآثار السلبية للعولمة ؟

_____ _____

_____

_____

٧- هل للعولمة آثار ايجابية على عمل الجمعية ؟

نعم : _____ لا : _____

٨- ما هى استراتيجية الجمعية لمواجهة آثار العولمة (نظرة مستقبلية) ؟

_____

_____

_____

خامساً : مقترحات لتفعيل المشاركة بين القطاع الحكومى (وزارة التخطيط) والجمعيات الأهلية :

١- ما علاقة الجمعية (كآلية للتنسيق) مع كل من :

* القطاع الخاص
* القطاع الحكومى (الوزارات المختلفة)

٢- هل تعمل الحكومة على التنسيق مع الجمعية من وجهة نظرك ؟

نعـــم : _____ لا : _____

فى حالة الاجابة بنعم أجب على السؤال التالى :

٣- ما هى مقترحاتكم لتفعيل دور المشاركة بين وزارة التخطيط والجمعيات الأهلية ؟

أ- من الناحية التخطيطية :

* المشاركة فى حصر البيانات والإحصاءات ٠
* المشاركة فى حصر الموارد المتاحة فى المجتمع المحلى ٠
* المشاركة فى حصر إحتياجات المجتمع المحلى ٠
* المشاركة فى تحديد الأولويات ٠
* المشاركة فى إعداد الخطة ٠
* المشاركة فى تنفيذ البرامج والمشروعات على مستوى المجتمع المحلى ٠
* المشاركة فى متابعة وتقييم الأداء ٠

ب- من الناحية القانونية :

* التعاقدات بين المخططين والمنظمات الأهلية
* اللوائح التنفيذية الملزمة للطرفين
* تعديل القوانين الحالية
* إصدار قوانين جديدة

ج- من الناحية الاجتماعية :

* توعية المواطنين بأهمية المشاركة
* تأسيس مجموعات عمل بين الجمعيات الأهلية والأجهزة المحلية ٠

٤- هل الاطار المؤسسى للجمعية يسمح بالتنسيق مع الحكومة ؟

نعـــم : _____ لا : _____

اذا كانت الاجابة بلا ٠ أذكر الأسباب :

_____

_____

_____

٥- اقترح آليه وإطار يسمح بالتنسيق بين الجمعية ووزارة التخطيط لتطبيق مبدأ المشاركة ٠

_____

_____

_____

سادساً : دور الجمعيات الأهلية فى صياغة رؤية جديدة للتخطيط بالمشاركة :

١- هل يتوافر لدى الجمعيات الأهلية رؤية طويلة الأجل واستراتيجية شاملة للتنمية المحلية وإدماج الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فى عملية التخطيط الإقليمى .

نعـــم : _____ لا : _____

فى حالة الاجابة بلا – حدد الأسباب :

_____

_____

_____

٢_ هل توجد قناعة لدى الجمعيات الأهلية بأهمية نظام المشاركة فى مستويات اتخاذ القرار وفـــى تنفيذ المجهودات التنموية ومتابعتها وترشيدها على نحو يحرر طاقات المجتمع ويحقق التنميـــة الحقيقية والمتصاعدة ؟

نعـــم : _____ لا : _____

فى حالة الاجابه بلا – برجاء تحديد الأسباب :

_____

_____

_____

٣- هل تتبنى الجمعيات الأهلية مجموعة متكاملة من السياسات والخطط والبرامج والتى ينبغى أن يشارك فى وضعها وتنفيذها مؤسسات المجتمع المحلـــى وقطاعاتـــه باعتبـــار أن المســـئولية جماعية ومشتركة ؟

نعـــم : _____ — —

فى حالة الإجابة بنعم أرجو ذكرها :

_____

_____

٤- هل لدى الجمعية الاهلية دراسة بالمؤشرات العامة حول حجم ســوق العمـــل (فـــرص العمل المتاحة وحجم البطالة) ؟

نعـــم : _____ لا : _____

فى حالة الاجابة بلا – أذكر الأسباب :

_____

_____

_____

٥- هل لدى الجمعية الأهلية دراية بحجم وتركيب السكان فى مجتمعها المحلى ؟

نعـــم : _____ لا : _____

فى حالة الاجابة بلا – اذكر الاسباب :

_____

_____

_____

٦- هل لدى الجمعية الأهلية دراية بظروف سوق العمل (فرص العمل المتاحـــــه – حجم البطاله) على المستوى المحلى ؟

نعـــم : _____ لا : _____

فى حالة الاجابة بلا – اذكر الأسباب :

_____

_____

_____

ملحق (٤)

البيانات الأساسية للجمعيات المشاركة في ورشة العمل

ملحق (٣) قائمة البيانات الأساسية للجمعيات المشاركة في ورشة العمل نوفمبر ٢٠٠٠)

مسلسل	كود	المحافظة	أسم الجمعية	العنوان	تليفون	فاكس
١٠	١	القاهرة	جمعية أصدقاء الفصام	شارع فهمي الديب - منيل الروضة ٤	٧٩٥٨٠٩٧	١٠٥٢٩٤١٠٨
٥٠	١	القاهرة	الجمعية الخيرية الاسلامية	ش بورسعيد - السيدة زينب ٣١٣	٣٩٠١٥٤٦	٣٩٠١٥٤٦
١	١	القاهرة	الجمعية الطبية النسائية	شارع ١٠٤ حدائق المعادي - القاهرة ٥٩	٥٢٦١٠١٠	٥٢٦١١١١
٢	١	القاهرة	جمعية قرية الأمل لرعاية اطفال الشوارع	شارع أحمد الخشاب - المنطقة الثامنة - مدينة نصر ١٧	٢٧٢٤٥٦٣	٢٧٢٨٦٨٢
٣	١	القاهرة	جمعية التنمية لرعاية بائعي أطعمة الشارع	مساكن عين الصيرة بلوك ٣١ م١ شقة ١ - مصر القديمة	٣٦٥٣٩٢١	٣٦٥٣٩٢١
٤	١	القاهرة	جمعية حماية البيئة من التلوث المركزية	شارع حكيم عطاالله - منشية ناصر	٥١٠٢٧٢٣	٥١٠٠١٤٩
٥	١	القاهرة	جمعية عباد الهادى الخيرية الاسلامية	ش القريزى - امام كلية التربية - روكسي ٢٨	٢٥٦٣٣٨٨	٤٥٢٤٢٨٩
٦	١	القاهرة	جمعية التنمية ورعاية بائعي أطعمة الشارع	ش بديع - ناصية العروسى - روض الفرج ٦٥	٤٥٩٤٠٩٩	٢٠٣٤٦٤٩
٧	١	القاهرة	الهيئة القبطية الانجيلية للخدمات الاجتماعية	مربع الدكتور احمد زكي - النزهة الجديدة ١٣٣١	٢٩٧٥٣٠١	٢٩٧٥١٤١
٩	١	القاهرة	جمعية الخير لأصحاب المعاشات	الشارع الغربي - أرض الخدمات - حلوان	٥٥٨٣٢٤٤	٥٥٨٣٢٤٤
١١	١	القاهرة	الجمعية الخيرية الاسلامية لأهالي طرة الاسمنت	ش مصر حلوان الزراعي بطرة الاسمنت ٦٠	٣٧٥٣٩٣٦	٣٧٥٣٩٣٦
١٢	١	القاهرة	الجمعية الافريقية	ش أحمد حشمت - الزمالك ٥	٧٣٥٢٢٩٠	٧٣٥٢٢٩٠
١٣	١	القاهرة	جمعية كاريتاس مصر	ش الشهيد محمود صدقي - شبرا ١	٤٣١٠٢٠١	٤٣١٠٢١٣
١٤	١	القاهرة	الجمعية المصرية للتنوير	ش أسماء فهمي - بجوار كلية البنات - مصر الجديدة ٢	٤١٥٠٦٦٠	٤١٩٣٧٠٩
١٥	١	القاهرة	جمعية حماية حقوق الطفل	مايو - المجاورة ٨ ١٥	٥٥١١٧٩٦	٥٥١١٧٩٦
١٦	١	القاهرة	جمعية الصعيد للتربية والتنمية	ش القبيسي - الظاهر ٦٥	٥٨٨٢٤٨٤	٥٨٨٩٦٣٥
١٧	٢	الاسكندرية	جمعية تنظيم الأسرة بالأسكندرية	طريق الحرية - لوران ٧١٩	٥٧٤٣٥٦٣	٥٧٤٣٥٦٣
١٨	٢	الاسكندرية	الجمعية المصرية للسكان والتنمية	ش الطيار مسعود علي - بولكي	٥٤٣٠٤٧٦	٥٤٣٠٤٧٦
١٩	٣	بورسعيد	جمعية بورفؤاد لرعاية الأسرة والطفولة	مسكن الزب الوطني ببورفؤاد ٨٩	٦٦٤٠٩٣٩٣	٦٦٣٢٤٠٩٢
٢٠	٤	السويس	جمعية تنمية المجتمع بحي الاربعين	السويس - الاربعين	٣٢٥٦٣٦	٣٢٥٦٣٦

ملحق (٣) قائمة البيانات الأساسية للجمعيات المشاركة في ورشة العمل نوفمبر ٢٠٠٠)

مسلسل	كود	المحافظة	اسم الجمعية	العنوان	تليفون	فاكس
٢٢	٥	الاسماعيلية	جمعية تنظيم الأسرة بالاسماعيلية	ش التحرير وعدلي – مبنى مديرية الشئون الاجتماعي ١١٠	٦٤٣٢٩٣٣٤	٦٤٣٢٩٣٣٤
٢٣	٦	دمياط	جمعية تنظيم الاسرة بدمياط	ش الشهيد أحمد شرعن بدمياط	٣٢٣١٥٦	٣٢٣١٥٦
٢٦	٦	دمياط	جمعية تنظيم الاسرة	ش الشهيد أحمد شرعان – متفرع من ش التحرير	٣٥٣١٥٦	٣٢٣١٥٦
٢٥	٦	دمياط	الجمعية المصرية العامة لحماية الاطفال	حديقة الاطفال بالأحصر	٣٢٢٣٨٣	٣٢٢٨٦٩
٢١	٦	دمياط	جمعية تنمية المجتمع بقرية الاسماعيلية	الاسماعيلية – كفر سعد	٥٧٦٠٣٠٨٥	٥٧٦٠٣٠٨٥
٢٤	٦	دمياط	جمعية تنمية المجتمع بكفر سعد	كفر سعد – دمياط	٦٠٢١٦١	٦٠٢١٦١
٢٧	٧	الدقهلية	جمعية رعاية الطلبة بالدقهلية	ش عبد السلام عارف بجوار مرور المنصورة	٠	٠
٢٨	٨	الشرقية	جمعية تنظيم الأسرة بالشرقية	ش مصطفى كامل – قسم النحال – الزقازيق ٤	٥٥٣٢٤١٦٢	٥٥٣٢٤١٦٢
٢٩	٩	القليوبية	جمعية تنمية المجتمع بشبرا شهاب	شبرا شهاب – القناطر الخيرية	٢٠٦٠٧٥٩	٢٠٦٠٦٣٩
٣٠	٩	القليوبية	جمعية تنظيم الأسرة بالقليوبية	أ ش طلعت حرب بنها ١٧	٢٢٣٠٥٩	٢٢٣٠٥٩
٣١	٩	القليوبية	جمعية طوخ للتدريب والتنمية	ش النقراشي – طوخ	١٣٤٦١١٥٢	١٣٤٦١١٥٢
٣٣	١٠	الغربية	جمعية رعاية الأسرة المسلمة وتنظيم الأسرة	الحلة الكبرى	٢٢٢٨٩٠١	٢٢٢٨٩٠١
٣٢	١٣	المنوفية	جمعية المساعي المشطورة	ش جمال عبد الناصر – شبين الكوم	٤٨٢٢١١١٣	٤٨٢٣١٣٣٣
٣٥	١٤	الجيزة	المعية العامة لتدريب العاملين في ميادين الطفولة	ش المحطة بجوار نفق المنيرة – امبابة ٢	٣١٤٥٣٩٢	٣١٤٥٣٩٢
٣٤	١٤	الجيزة	جمعية التكافل الاجتماعي بالجيزة	ش مراد	٥٧٢٢٤٧٦	٥٧٢٢٤٧٦
٣٧	١٥	بني سويف	جمعية المجتمع المحلي بالزرابى	الزرابي –بني سويف – ص. ب. ٦٢٧٥٥	٣٢٠٩٣٦	٣٣٢٩٨٠
٣٨	١٥	بني سويف	جمعية تنمية المجتمع الحلي لقرية ننا –	قرية ننا – مركز اهناسا المدينة	٨٢٧٤٢٥٧٧	٨٢٧٢٠٤٥٨
٨	١٥	بني سويف	جمعية الامام علي بن أبي طالب الخيرية	شارع صلاح سالم أمام كلية التربية	٣١١٦٣٩	٣٣٠٦٠٩
٣٦	١٥	بني سويف	جمعية الشابات المسلمات ببني سويف	ميدان مولد النبي	٣٢٠١٠٠	٣٢٠١٠٠
٣٩	١٧	المنيا	جمعية شباب مصر لتنمية المجتمع	ش مصطفى كامل – أرض سلطان ٨	٨٦٣٥٤٦٧٥	٨٦٣٥٤٦٧٥

ملحق (٣) قائمة البيانات الأساسية للجمعيات المشاركة في ورشة العمل نوفمبر ٢٠٠٠)

مسلسل	كود	الحافظة	أسم الجمعية	العنوان	تليفون	فاكس
٤٠	١٧	المنيا	جمعية كاريتاس مصر بالمنيا	ش مصطفى كامل – ارض سلطان ٦	٨٦٣٤٤١٧٤	٨٦٣٤٤١٧٤
٤١	١٧	المنيا	جمعية تنمية المجتمع المحلي بمطاي البلد	مطاى البلد – مطاى	٨٦٩٢١٢٣٣	٨٦٩٢١٢٣٣
٤٢	١٧	المنيا	جمعية التنمية لرعاية بائعى أطعمة الشوارع	ش هدى شعراوى خلف منظمة الشباب ٤	٣٦٤٤٠٨	١٠٥٠٢٢٨٧٨
٤٣	١٨	اسيوط	جمعية الشابات المسيحية	ش الجلاء بأسيوط ٢٥	٨٨٣٣٠٦٣٢	٨٨٣٣٠٦٣٢
٤٤	٢١	اسوان	جمعية تنمية المجتمع بالناصرية	الناصرية – اسوان	٩٧٣٠١١٠٩	٩٧٣٠١١٠٩
٤٥	٢١	اسوان	جمعية تنظيم الأسرة باسوان	ش سعد زغلول أمام المعهد الدينيب الازهري	٣٠٣٦٣٨	٣٠٣٦٣٨
٤٦	٢٢	البحر الأحمر	جمعية تنظيم الاسرة بالبحر الأحمر	الغردقة – البحر الأحمر	٥٤٨٠٦٠	٥٤٦٥٠٩
٤٨	٢٥	شمال سيناء	جمعية تنمى المرأة السيناوية	بئر عبد – شمال سيناء	٦٨٥٤١٤٤٨	٦٨٥٤٠٧٧١
٤٧	٢٥	شمال سيناء	الجمعية الخيرية الاسلامية ببئر عبد	بئر عبد – شمال سيناء	٦٨٥٤٠٤٠٧	٦٨٥٤٠٧٧١
٤٩	٩٩		جمعية تنمية المجتمع بوشا	بوشا	٣٩٢٥١٩	٣٩٢٥١١

المراجـــع

أولا: مراجع باللغة العربيـــة

- إبراهيم العيسوى ، محاضرات في التخطيط التنموي ، مذكرة داخلية رقم ٩١٢ ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ١٩٩٦.
- إبراهيم مكرم غطاس ، دور القطاع الخاص في النهوض بالطفولة العربية،ورقة مقدمة في ورشة العمل الاستطلاعية ، نوفمبر ٢٠٠٠.
- أماني قنديل ، العمل الاهلـــى والتغـــير الاجتمـــاعى، مركـــز الدراســـات السياســـية والاستراتيجية ، عام ١٩٩٨.
- أمانى قنديل ، سارة بن نفيس ، الجمعيات الاهلية في مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ،١٩٩٤.
- المنصف وناس ، في شروط بناء الثقة بين المنظمات الاهلية وشركائها المباشـــرين ، من أوراق المؤتمر الثانى للمنظمات الاهلية العربية، عمـــان (الاردن)، ١٧-١٩مـــايو ١٩٩٧.
- حسين الجمال ، الصندوق الاجتماعي للتنمية ، التخطيط بالمشاركة بيـــن المخططيـــن والجمعيات الأهلية ، ورقة مقدمة في ورشة العمل الاستطلاعية ،نوفمبر ٢٠٠٠.
- حسين عمر : مبادئ التخطيط الاقتصادى والتخطيط التأشيرى فى نظام الاقتصاد الحر، دار الفكر العربي ، ١٩٩٨ .
- سيد طلبة أمام ، تجربة وزارة الشئون الاجتماعية والجمعيات الأهلية، ورقة مقدمة في ورشة العمل الاستطلاعية ، نوفمبر ٢٠٠٠.
- شكري حسين، " مشروع تحسين البيئة بحي مصر القديمة (شياخة الديورة ، وكـــوم غراب) ، ورقة مقدمة في ورشة العمل الاستطلاعية ، نوفمبر ٢٠٠٠.
- شهيدة الباز ، " دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ منهاج عمل بكين " ، الاجتمـــاع العربي الثانى لمتابعة بيكين ، بيروت ، ١٩٩٨.
- عادل أبو زهرة ، أهمية الشراكة والحوار في المجتمع المصري ، ورقة مقدمة لمنظمة اليونيسيف ، ٢٠٠٠/١/٣.
- عزة عبد العزيز سليمان، محاسن مصطفى ، محمـــد خفـــاجى ، الجمعيـــات الأهليـــة وأولويات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية، معهد التخطيط القومـــي ، قضايـــا التخطيط والتنمية رقم (١٣٦)، القاهرة ، يناير ٢٠٠١.

- الاستطلاعية ، نوفمبر ٢٠٠٠ .
- وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية ، المؤشرات الإحصائية ، الإدارة العامة لمركز المعلومات فاطمة القاضي ، ياسر شريف ، هناء الجوهرة ، محمد محمود السيد، جمال هلال، " ملامح التجربة المصرية للشراكة في التنمية الحضرية " – ورقة مقدمة في ورشة العمل الاستطلاعية ،نوفمبر ٢٠٠٠.
- محاسن مصطفى حسنين ، المنظمات الأهلية التطوعية ودورها في التنمية، المؤتمر العربي الثانى للمنظمات الأهلية العربية ، عمان ، الاردن ، ١٧-١٩ مايو ١٩٩٧.
- محمد رجب شرابي، تجربة المشاركة بين وزارة التربية والتعليم والجمعيات الأهلية، ورقة مقدمة في ورشة العمل الاستطلاعية ، نوفمبر ٢٠٠٠.
- مشيره الشافعي، تجربة وزارة الصحة والسكان ، ورقة مقدمة في ورشة العمل والتوثيق ودعم اتخاذ القرار، القاهرة ، ١٩٩٧.

ثانيا: مراجع باللغة الانجليزية

- Egypt Human Development Report ١٩٩٨/٩٩, INP, Cairo Egypt , ٢٠٠٠.
- P. Drezner & Bottom Feeders, " Globalization At Work ", Foreign Policy, U.S.A, November ٢٠٠٠.
- P. Evans & T. Wurster, " Getting Real About Virtual Commerce ", Harvard Business Review, U.S.A, November /December ١٩٩٩.
- T. French ; " Challenging the WTO, " World Watch, U.S.A, November/ December ١٩٩٩.
- T. Friedman & Dueling, " Globalizations ", Foreign Policy, U.S.A, ١٩٩٩.
- Wright. R.Will, " Globalization Make You Happy ", Foreign Policy, U.S.A September October ٢٠٠٠.

ملخص تعريفي :

يعتبر مفهوم التخطيط بالمشاركة وتطبيقه لأول مرة في مصر فكره حديثة لم يسبق لأحد أن تطرق إليها، خاصة فيما يتعلق بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية. ولا توجد سابقة تتناول هذا الموضوع، ولهذا تم اقامة ورشة عمل استطلاعية للتعرف على أدوار كل من المخططين من وزارة التخطيط والجمعيات الأهلية العاملة في مجال التنمية على مستوى المحافظات.

وتهدف الدراسة إلى تفعيل دور الجمعيات الأهلية كشريك رئيسي في العملية التخطيطية وفتح قنوات الحوار الدائم بين السلطة (وزارة التخطيط) والجمعيات الأهلية.

وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التطبيقي. وتم إعداد استمارة استبيان لتحديد المفاهيم الخاصة بالتخطيط بالمشاركة والقضايا والمشاكل والتحديات وأولويات التنمية على المستويين القومي والإقليمي ، وكيفية تفعيل المشاركة بين القطاع الحكومي والأهلي في المستقبل.

ومن أهم التوصيات التى خرجت بها الدراسة : العمل على تأهيل الكوادر الإدارية بالجمعيات الأهلية (البناء المؤسسي) ، وعقد مزيد من اللقاءات والاجتماعات بين الشركاء من الهيئات الحكومية المعنية والجمعيات الأهلية، وتشكيل لجنة عليا من الجمعيات الأهلية ذات الخبره للإسهام في إعداد الخطة القومية والمشاركة في تنفيذها ومتابعتها، حيث أن الجمعيات أقدر على تحديد الاحتياجات والأولويات والموارد المتوفرة في المجتمعات المحلية.

وانتهت الدراسة بنظرة مستقبلية تتعلق بضرورة الانتهاء من تحديث الاستراتيجية المكانية من خلال إعداد خريطة للأقاليم التخطيطية . وكذلك الإمتدادات الجديدة خارج الوادي تتضمن الموارد والاستخدامات والمقومات والاحتياجات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وتفعيل العلاقة بين شركاء التنمية (من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني) وتحديد أدوار واضحة لهم. ومراجعة أهم المستجدات في قضايا التنمية على الساحة الدولية واستخلاص الدروس التى يمكن الاستفادة منه في عملية التنمية في مصر ، كما تضمنت التوصيات استشراف التعاون الإقليمي والدولي كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي، وإكساب الخطة محتوى أكبر لمفهوم تنمية الموارد أكثر منه مفهوم تخطيط الموارد واعتماد فلسفة

التنمية المستدامة بالموازنة بين النظام الاقتصادى والنظام البيئي حتى لا تستنزف حاجات الأجيال القادمة، والعمل على القضاء على الفقر وتحسين توزيع الدخل لصالح ذوى الدخل المنخفض، وإدخال تغييرات على أساليب توزيع التكاليف والمنافع وطرق الحسابات القومية، واعتماد التنمية البشرية كأبجدية حديثة للتنمية الشاملة بمفهوم أنها عملية توسيع خيارات الناس، وتحويل المجتمع المصري إلى مجتمع معرفي، والتركيز على الشفافية وتفعيل المؤسسات الرقابية وتفعيل الشراكة في التخطيط على جميع المستويات الإدارية، مع إبراز النماذج الناجحة ممن يطبقون منظومة الشراكة.

Executive Summary

The concept of participatory planning and its application, for the first time in Egypt, is a new idea, which was unprecedented, especially in regard to participation of the planners and the non-governmental organizations. There are no previous local studies on the subject, therefore an exploratory workshop was organized to identify the roles of the planners of the Ministry of Planning and the NGO's active in development, at the governorate level.

The study aims at activating the NGO's as a principal partner in the planning process, and opening channels of permanent dialogue between the authorities (as represented by the Ministry of Planning) and the NGO's .

The study applied theoretical descriptive and applied approaches. A questionnaire was prepared to identify the concepts of participatory planning, issues, problems, challenges and priorities of development at the national and regional levels, and how to activate participation between the governmental and the non-governmental sectors in the future.

The major recommendations of the study were: training NGOs' administrative staff (capacity building), organizing more meetings between stakeholders of concerned governmental organizations and NGOs, forming a supreme committee of experienced NGO's to participate in the formulation of the national plan, and to participate in its implementation and follow up. This is because, NGOs' are more able to identify needs, priorities and available resources in local communities.

The study concluded by a future perspective on the necessity to finalize and update the spacial planning strategy, through the preparation of a regionalization map of the governorates of Egypt, together with the new extensions outside the valley that encompasses resources, uses, potentialities, needs, and socio-economic indicators, activating the relationship between development stakeholders (the government, the private sector and the civil socially) and specifying roles for them, reviewing major new trends in development issues worldwide and learned lessons that are beneficial to the development process in Egypt .

The rocommendations also dealt with future potentials of regional and international cooperation , as a mechanism for integration with world economy ; making the plan encompass the resource development concept rather than resource allocation , endorsing the sustainable development philosophy , by achieving a balance between the economic order and the environment order , so as to avoid depletion of future generation needs; also, to work on the eradication of poverty and improving income distribution in favor of low-income groups; introducing better distributional methods of costs, benefits and national accounts ; utilizing human development as a new approach for comprehensive development , that aims at enlarging options or choices for the people , changing the Egyptian society into a knowledge – based society , emphasizing transparency and activation of control institutions and participation in planning on all administrative levels , together with presenting modules of success of those who apply the participation matrix .